

- جسر قطر - الإمارات يفجر الخلاف مع السعودية
- راييس تدافع عن الإصلاحيين في المملكة
- قائمة إرهاب جديدة: محاربون جدد
- الحضور المبتذل للديني في السياسة
- الدولة السعودية وإشكالية التكوين

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفير الوجود ومعهذا الآثار

آل سعود وتحويل الخلاف الشخصي والسياسي الى ديني يبيح التكفير والقتل والعنف



خطة الحزب النجدي واستنفاره لحرب اليماني

اليمني وإزالة اللبس

نظرية القطيع

ليت اليماني اعترف بخطأ التعبير



السعوديون والجهاد الكاذب في العراق

في هذا العدد

- ١ الدولة العارياة
- ٢ جسر قطر - الإمارات يفجر الخلاف الحدودي مع السعودية
- ٤ رايس في الرياض: قضية الإصلاحيين في الدبلوماسية الأميركية
- ٥ خطة الحزب النجدي واستنفاره لحرب اليماني
- ٨ قائمة أخرى في مسلسل القوائم: محاربون مستقبليون
- ١٠ المفتي وتفجيرات لندن: الحضور المبتذل للدين في السياسة
- ١٢ فشل الحل الأمني: تجفيف منابع الأيديولوجية أولاً
- ١٤ العودة في غياب الحوالي: الرسالة المبتورة لرجل الدين الراحل
- ١٦ بث صلاة الإستسقاء عبر روتانا: الثنائيات المتضادة في السعودية
- ١٨ مباحث نايف: الإستمرار في قمع الإصلاحيين
- ٢٠ أسماء وأخبار
- ٢٢ الدولة السعودية وإشكالية التكوين
- ٢٤ في الحرب على الإرهاب: الديمقراطية حل للإستبداد والتطرف
- ٢٦ السعوديون والجهاد الكاذب في العراق
- ٢٨ طعن المحامي الرشودي بشأن الحكم ضد الإصلاحيين
- ٣٣ الحامد: من لبنات التخلف مقولة: ولادة الأمر هم الحكام والفقهاء
- ٣٩ أعلام الحجاز: السيد أحمد زيني دحلان
- ٤٠ رقاع القرآن في المتاحف ودعوى النقص

الدولة العارية

المكانة الفريدة لا تنسجم مع الامكانيات الفكرية والسياسية المتواضعة لدى الامراء والعلماء سواء بسواء.. حتى أن بعض الكتاب المصريين ربطوا هذا التفوق السعودي بمصدره النفطي، فقالوا عن الملك فهد بالزعيم النفطي، ومفتي المملكة بالفقير النفطي، في إشارة واضحة إلى أن تلك المكانة المتميزة للسعودية على المسوين الديني والسياسي لم تكن قابلة للتحقق لولا وجود النفط.

على أية حال، فإن السمعة السعودية في كافة أبعادها أصبحت تاريخاً، وصارت على المحك حيث تساقطت أوراق الخريف عن الشجرة الباصقة الضلال، وبات كل شيء في هذا البلد خاضعاً للنقد. ومنذ مطلع التسعينيات وتحديداً منذ الغزو العراقي للكويت في الثاني من آب ١٩٩٠، فاقت السعودية على مرحلة جديدة، حيث تفجرت تناقضاتها الداخلية بطريقة دفعية. بل إن الدين الذي جرى استعماله في وقت لاحق لضرب الخصوم في الداخل والانتشار في الخارج تفجّر في وجه العائلة المالكة، التي خضعت للمحاكمة الدينية على ذات الاسس التي كان الامراء تحاكم بها خصومها المحليين والخارجيين، ولعل أبرزها إستقدام القوات الاجنبية إلى الاراضي السعودية، وقد كان الامراء قد أوعزوا للمؤسسة الدينية بإصدار الكتب والبيانات ضد جمال عبد الناصر لاستقدامه قوات روسية إلى مصر. إن قائمة المؤاخذات التي طرحها التيار الديني السلفي المنشق من المؤسسة الرسمية كانت طويلة إلى حد أنها نزعّت عن نظام الحكم صفة الشرعية وطالب التيار بإعادة صياغة الدولة على أساس الكتاب والسنة بالمفهوم السلفي. ولم تكن (مذكرة النصيحة) التي وقع عليها ما يربو عن مئة وعشرين شخصية دينية سلفية سوى تشريراً دقيقاً للدولة السعودية، ثم جاء فيما بعد من يصنّف كتاباً تحت عنوان (الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية) لأبي محمد المقدسي المتخرج من المدرسة السلفية نقسه، والمطلوب للسلطات الاردنية.

لم تكد العائلة المالكة تتعافى من التبعات الاقتصادية والسياسية لأزمة الخليج الثانية، حتى فوجئت بما هو أعظم في الحادي عشر من سبتمبر، فقد إنهار البرجان في نيويورك وواشنطن بانتهاء سمعة العائلة المالكة، وكان في ذلك نهائياً خاتمة ورسمية لـ (الحقبة السعودية)، فمن سوء الحظ أن تكون خاتمة سمعتها أسوأها (اللهم اجعل خير أعمالنا خواتمها واجعل عاقبة أمرنا خيراً).

ومن جراء تلك العاقبة الوخيمة لسمعة العائلة المالكة، أصبحت الدولة عارية أمام العالم لا يسترها شيء، فحتى الدين والمال قدما مغلولهما السحري، فقد بات الدين بمفعوله السلفي في قبض الاتهام وفي مركز الزلزال النقدي الذي ضرب أسس الدولة السعودية، وحتى النفط بعد احتلال العراق فقد مغلوله السياسي الشديد الذي كان يلعبه في السابق.

الدولة باتت عارية من كل شيء، ولو اقتصر الأمر على العائلة المالكة لكفى، ووقى الله المؤمنين القتال، ولكن نال كل المنتسبين لها والحاملين لوائقها الرسمية بعضاً من ويلات السمعة الممتزقة. فكل حادث عنف يقع في أي بقعة من بقاع العالم تتوجه الانظار صوب السعودية، وتبدأ له صار المراقبون الاعلاميون أشد حراسة في الكشف عن خبايا جديدة في هذا البلد المنتج للعنف، وفي نهاية المطاف تجريد العائلة المالكة من سطر السمعة الأخير.

أنفقت العائلة المالكة نسبة كبيرة من الثروة الوطنية على سمعتها الخارجية، دينياً وسياسياً، عن طريق بناء المساجد والمراكز الدينية والدفع بسخاء غير محدود في مجال العلاقات العامة.. قد سترها الدين فخرياً في هيئة الدولة الدينية الوحيدة في العالم الملتزمة بتطبيق الشريعة الإسلامية، ورعاية مصالح الاسلام والمسلمين، وسترها النفط عن طريق إنفاق الاموال الطائلة على تكعيم الافواه، وشراء الذمم، وصناعة كتائب عن المنافحين عنها حقاً وباطلاً. خلف ستار الدين يقترف الامراء أقصى المخالفات الشرعية، وخلف ستار المال يحقق الامراء أقصى الرغبات، فبالدين والمال صنعت العائلة المالكة سمعة دولية فريدة، ويكاد من فرط سطوتها على الرأي العام الاسلامي أن وشاحاً من القداسة أسبغ على أفراد الاسرة المالكة، واستوعب في بعض الاحيان كل القاطنين على تراب الجزيرة العربية. لقد دفع المناضلون السياسيون من مختلف التيارات الايديولوجية لقاء ذلك تمناً باهضاً وأحياناً مصوبغاً بالدم، فقامت وصمات الكفر والزندقة والضلال قد جرى استعمالها بإستسهاال تام للقضاء على كل من يبوغ برأي مخالف لمنهج الدولة أو يكشف عن ظلالة أصابته من أهل الحكم، لأن الهالة الدينية للدولة السعودية قد سحرت أعين الناس.

سمعة النظام كانت أشبه شيء بجدار سميك محاط بأسلاك شائكة، فلا يعلم أحد ما يجري وراء الجدار سوى ما صنعه الدين والمال من

صورة زاهية شديدة المعان. كل شيء في هذا البلد كان مرشحاً كيميا يصطبغ بالقداسة لوجود المقدسات الاسلامية فيها، فقد جمعت العائلة المالكة مصادر قوة فريدة: الحرمين الشريفين وتراث المسلمين في الحجاز والنفط في المنطقة الشرقية، فتقدم بالدين والمال السلطة بنوعيهما السياسي والديني في نجد. ومن المفارقات الباعثة على السخرية أن العائلة المالكة إستعارت سمعتها من مصادر

غيرها، أي من الحجاز والمنطقة الشرقية، فلم تكن تلك السمعة مستندة على قوة ذاتية، بل قوة مستعارة. ومع ذلك فإن تلك المناطق التي وفرت للعائلة المالكة سمعة فريدة بين الشعوب الاسلامية ودول العالم لم تزل الا سوءاً، ولم تحصل الا حصرماً، فقد نالها من الحيف ما لا يتخيل صورته الا ممن أنكر الجميل.

طيلة عقود كانت العائلة المالكة تتوسل بسمعتها في ترسيخ سلطانها، وتعزيز علاقاتها الدولية، والحصول على مكاسب سياسية واقتصادية إلى جانب نفوذها الروحي في بلدان عديدة من العالم. فقد خصصت مستودعاً للمساعدات الخارجية كجزء من نشاطها الدبلوماسي لصناعة حلفاء جدد تستعين بهم في ظروف صعبة، أو إستمالة بعض القادة والزعماء الدينيين والسياسيين، وفي بعض الاحيان شراء صمت المخالفين لنظام حكمها.

منذ منتصف الستينيات وحتى نهاية الثمانينيات كانت العائلة المالكة تعيش فترة ذهبية في الاستقرار بسمعة لا تتحرك، وكانت الضمانة الرئيسية لاستقرار حكمها، ونجاح كثير من سياساتها الداخلية والخارجية، فيها إستتب الأمن، وبها شيدت تحالفات استراتيجية متينة مع الدول القريبة والبعيدة، وكانت تنصرف في ضوء سمعتها كدولة محورية وقائدة، لدرجة أن نفوذها السياسي والديني قد أثار حفيظة كثير من القادة والشخصيات العربية والاسلامية، كون تلك

بالدين والمال صنعت العائلة المالكة سمعة دولية فريدة منحتها سطوة على الرأي العام الاسلامي وشاحاً زائفاً من القداسة

جسر قطر - الامارات يفجر الخلاف الحدودي مع الرياض

نهاية العزلة الجغرافية والسياسية



حمدان بن زايد: خلافتنا عميقة مع السعودية

١٩٧٤ تم توقيع إتفاقية حدودية بين الامارات والسعودية وكانت الاتفاقية تمناً لاعتراف سعودي بدولة الامارات الناشئة آنذاك، وهو ما جعل الطرف الاماراتي يشعر بالغين. الخلاف الحدودي بين البلدين بدأ يخرج للسطح مجدداً في أواخر شهر فبراير الماضي، حيث تحدث مسؤولون خليجيون عن توتر في العلاقات بين البلدين على قاعدة الخلاف الحدودي، وأرجعت الخلافات حينذاك الى تولي حاكم أبو ظبي السابق الشيخ خليفة بن زايد السلطة خلفاً لوالده الشيخ زايد، حيث بدأ الشيخ خليفة بفتح الملف الحدودي مع السعودية. مصادر سعودية فوجئت بفتح الملف مجدداً كون الخلاف الحدودي قد جرت تسويته بموجب اتفاقية وقعت بين البلدين في بداية السبعينيات. وكان الحاكم الجديد في الامارات قد أثار فور توليه السلطة موضوع الحدود مع المسؤولين السعوديين في ديسمبر من العام الماضي، ولكن الجانب السعودي رفض التفاوض في هذا الشأن، وتمسك بالاتفاقية الحدودية المبرمة في جدة في أغسطس سنة ١٩٧٤ والتي بموجبها حصلت الرياض على خور العديدي الذي يشمل منطقة ساحلية بطول ٢٥ كم تقريباً، وهي المنطقة التي فصلت أراضي أبو ظبي وقطر، كما حصلت على جزء من سبخة مطي وقرابة ٨٠

موضوعة الخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي قديمة يقدم الدول ذاتها، فقد برزت في لحظة نشأة الدول، وفرضت نفسها بشدة على مجمل أوجه العلاقة بين المشيخات الخليجية. وبالرغم من محاولات التسوية التي قامت بها عدة أطراف خليجية ودولية لحسم موضوعة الخلافات وترسيم الحدود بصورة نهائية إلا أن المحاولات انتهت غالباً الى الفشل وأحياناً التفجر كما حصل بين قطر والبحرين والسعودية وقطر والسعودية والامارات. وقد ظلت الخلافات الحدودية تشهد توترات متفاوتة الحجم، فتارة تقتصر على القنوات السرية مع توافق ضمني على إبقاء الخلاف في حدود تلك السنوات، وتارة أخرى يتسرب الى الواجهة السياسية مع قدر قليل من العلنية وتارة ثالثة يتفجر بصورة مطلقة العنان لطرفي النزاع في البوح بمواقف متشددة، وتارة رابعة يترجم الخلاف الى مواجهات عسكرية.

وفيما يبدو فإن ثمة إرادة جماعية بين قادة دول مجلس التعاون على إبقاء الخلاف الحدودي حاضراً كجزء من التجاذبات التي تصبح مطلوبة أحياناً للمساومات السياسية والاقتصادية، لنحظ ذلك من تجميد قضية الحدود بين دولتين خليجيتين لجهة تمرير قضية أخرى تكون فيها القضية الحدودية عنصراً تفاوضياً فاعلاً. وقد تصبح مادة للابتزاز السياسي أحياناً.

وشأن خلافات حدديّة أخرى على الضفة الغربية من الخليج، فإن الخلاف بين دولة الامارات العربية المتحدة والسعودية على الحدود بينهما يتجاوز الحد الجغرافي وينسحب على ابعاد اقتصادية واستراتيجية. ومع التذكير بقدم الخلاف الحدودي بين السعودية والامارات على واحة البريمي المشهورة، فإن ثمة مكونات جديدة للخلاف تفرض نفسها أحياناً على الطرفين بما يجعل طرحها متجاوزاً للطبيعة الجوهريّة للخلاف. إن اكتشاف النفط في المناطق المتنازع عليها تضيف، بطبيعة الحال، بعداً جديداً للخلاف الحدودي، ويجعل من السبيل التوصل الى اتفاقيات مرضية، ما لم يحصل الطرفان المتنازعان على حصص متكافئة في الثروة.

الخلاف الحدودي بين الامارات والسعودية يعود ابتداءً الى الثلاثينيات من القرن الماضي حيث جرت مفاوضات غير جادة قطعها اندلاع الحرب العالمية الثانية، ثم تم استئناف المفاوضات بين السعودية وامارة أبو ظبي وهكذا عمان وقطر، ولكنها لم يتوصل أي من الأطراف الى نتيجة حاسمة، فجري تجميدها. وفي ٢١ أغسطس

الخام.

لم يكن الجانب الاماراتي سخيّاً بساذجة الى حد التفريط في ثروته النفطية لولا وقوعه تحت تأثير ضغط الاعتراف السعودي المشروط، وهو ما جعله يضرر الرفض لتلك الاتفاقية كونها منتقصة الشروط، وأهمها تحرر الاطراف من أية ضغوط تحول دون القبول بشروط المتفق عليه.

ومع إحفاظ أبو ظبي بقرى منطقة البريمي الست التي كانت أصلاً في حيازتها بما فيها العين قاعدة واحة البريمي وهكذا أغلب صحراء الظفرة، إلا أن الامارات إعتبرت إتفاقية جدة الحدودية محقة للغاية لها، وأن السعودية إستغلت ظروف نشأة الاتحاد الاماراتي وحاجة الاخير للحصول على إعتراف دول الجوار، الامر الذي منحها فرصة نادرة لامتلاء إتفاقية غير متوازنة. وما يجدر الإشارة اليه، أن السعودية رفضت الاعتراف بدولة الامارات العربية لسنوات طويلة مشترطة تسوية الخلاف الحدودي مع أبو ظبي أولاً، وقد شكّل ذلك ضغطاً كبيراً على الاتحاد الاماراتي بمكوناته السبعة.

وقد حاول مسؤولون من البلدين إحتواء الأزمة الكامنة والمرشحة للتفجر في أي وقت، وإعتماد القنوات الدبلوماسية والودية في تسوية الخلاف، وقد قام وزير الدفاع الامير سلطان بزيارة في منتصف يناير الماضي الى إمارة أبو ظبي في مسعى لتهدئة الاجواء وامتصاص التوتر السياسي بين البلدين، سيما وأن ثمة معلومات تسربت الى الرياض عن مشروع إقامة جسر يربط بين

ثمة إرادة جماعية بين قادة

الخليج على إبقاء الخلاف

الحدودي لتتميره في المساومات

السياسية والاقتصادية

بالمئة من آبار الشببة النفطية، والتي تضم حوالي نحو ٢٠ مليار برميل من النفط، الى جانب ٦٥٠ مليون متر مكعب من الغاز. لقد كان واضحاً من نصوص الاتفاقية أن السعودية قطعت ثمار اعترافها بطريقة محقة، فقد نص الاتفاق بـشأن استغلال موارد آبار الشببة على أنه (في حالة اكتشاف النفط على الحدود المشتركة سواء اكتشف قبل الاتفاق أو بعده تتوّل ملكية حقل النفط برمته الى الدولة التي يقع فيها الجزء الأكبر من هذا الحقل) فأصبحت ملكية الحقل وموارده تعود للسعودية، حيث تقع آبار الشببة في المنطقة التي حصلت عليها السعودية بموجب إتفاقية جدة. وقد بدأت شركة أرامكو منذ عام ١٩٩٨ بالعمل في حقل الشببة حيث ينتج ٦٠٠ ألف برميل يومياً من النفط



نایف : لا خلافات مع الإمارات

تجارية للإمارات اضافة الى تقاسم حقل الشببة النفطي وحقول نفطية أخرى على الحدود المشتركة. بالنسبة للقيادة الاماراتية الجديدة فإنها تطلب بتعديلات جوهرية على إتفاقية جدة عام ١٩٧٤ كونه غير قابلة للتطبيق. إن الظروف التي خضعت لها الامارات حين أقدمت على التوقيع على إتفاقية جدة تماثل الظروف التي يخضع لها الجانب السعودي لتبديل أسس الاتفاق بل ونصوصه أيضاً، في محاولة لاعطاب سير المشروع القطري الاماراتي والذي بالتأكيد ستكون له تغييرات جوهرية على المستوى الخليجي بصورة عامة. تستغل السعودية عنصراً في الملف الحدودي وهو الحدود المائية الذي لم تنطبق اليها إتفاقية جدة، وقد تشكل ورقة تفاوضية لصالح السعودية التي تحاول أن تتشدد في استعمالها في مقابل التساهل في جوانب أخرى لنفس الأهداف. فالجسر المزمع إقامته بين قطر والامارات يمحسب حسب الدعوى السعودية داخل المياه الإقليمية لخور العبيد الخاضعة للسيادة السعودية، بينما تؤكد الامارات عكس ذلك، على أساس أن إتفاقية ١٩٧٤ أصبحت غير قابلة للتطبيق.

ما يؤثر الانتباه لتقليل الجانب السعودي أهمية مشروع الجسر القطري الاماراتي الذي طرح منذ عدة سنوات وأعيد طرحه بشكل لافت منذ عدة شهور، وفي مثل هذه الحالة فإن إفتتاح علم الاكتراث بضمير فرداً كبيراً من القلق والاستياء. لم يكن رد وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل على سؤال حول الجسر بين قطر والبحرين وخط الغاز بين قطر والكويت رداً مقنعاً ولا مريحاً، خصوصاً مع وجود معطيات سابقة لهذه الموضوعات تفيد بأنها كانت مطروحة داخل مجلس التعاون الخليجي.

وعلى أية حال، فإن ما يظهر من الخلاف الاماراتي السعودي هو مؤشراً قوياً لخلافات خليجية أخرى قادمة مع انقضاء عقد التعاون الخليجي الذي فقد مبررات وجوده، وأن السعودية التي أنادت في ضبط سيطرتها على دول الخليج الصغيرة من خلال هذا المجلس لم تعد في مأمن من تمردات صغيرة وكبيرة.

الاتفاقيات تلك. السعودية التي تعتبر من أكبر المتضررين من هذه الاتفاقيات أعطت توصيفاً رومانسياً كانت فيما مضى ترفضه عملياً وهو الاندماج الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي الذي لم يكتب لأغلب مشاريعه النجاح حتى في حدود توحيد التعرفة الجمركية وتسهيل انتقال البضائع، بل كانت دول الخليج الأخرى أسرع في تشريع تسهيلات تجارية وقانونية في هذا الصدد. في حقيقة الأمر، إن إدراج اتفاقيات التجارة الحرة بين دول الخليج والولايات المتحدة في سياق تهديد مشاريع الاندماج الاقتصادي بين دول المجلس ليس أكثر من مرواغة سياسية تخفي الانعكاسات الخطيرة لهذه الاتفاقيات على الاقتصاد السعودي، فضلاً عن كونها قد تقضي على استدراج السعودية الى الشروط الاميركية والاروپية للانضمام الى منظمة التجارة العالمية. نلت هذا الى أن السعودية من بين دول مجلس التعاون الخليجي التي لم تحصل على عضوية المنظمة حتى الآن.

ما يجدر قوله أن مشروع الجسر بين قطر والامارات فرض معادلة جديدة ومنطقاً مختلفاً في التعامل مع استحقاقات هذه الدول، فما تقوم به هذه الدول من إجراءات من هذا القبيل تأتي لحد الطوق المفروض عليها وكسر إرادة القيادة السعودية التي كانت تعتمد مبدأ الاملاء القائمة على ضغوط.

فيعد فشل زيارة الامير سلطان الى إمارة أبو ظبي في احتواء الأزمة بين البلدين، قام وزير الداخلية الامير نايف بزيارة أخرى في منتصف يونيو الماضي في محاولة أخرى لتسوية الأزمة وبعدة محادثات رسمية حول ترسيم الحدود وأبواب النفط. وقد تركزت المحادثات حول النقطة الجوهرية في الخلاف الحدودي الاماراتي وحول

الامارات وقطر وهو مازاد في تأجيج الخلاف الحدودي مع السعودية. فالأخيرة تشعر بأن قطر لعبت دوراً كبيراً وبرغاماتياً في افادة من الخلاف الاماراتي السعودي، والذي كان له وقع خطير على الرياض، وكان زنايبير الخلية انطلقت دفعة واحدة في وجه العائلة المالكة في السعودية على أمل الخروج النهائي والكامل من رفقة الشقيقة الكبرى ومهمنتها. مصادر خليجية ذكرت بأن السعودية تبنت نية توجيه ضربة قاصمة للحكومة القطرية من أجل وقف مخططاتها السرية لتخريب علاقات السعودية على المستوى الخليجي.

في حقيقة الأمر، أن الدول الخليجية الثلاث: الامارات وقطر والبحرين تواجه مشكلة جيوسياسية مع السعودية التي ربطت مصير هذه الدول بإتفاقيات حدودية تنقسم بالغبن والاستغلال، فبهذه الدول ترتبط بحدود مباشرة مع السعودية فيما لا رابط بري بين أي منها ببعض، وهو ما دفع بقطر للتفكير في مشروع جسر يربطها مع الامارات وجسر آخر مع البحرين، على غرار الجسر الذي يربط بين السعودية والبحرين. ومن الطبيعي أن يثير مثل هذا المشروع استياء شديداً لدى العائلة المالكة، كون مثل هذه الجسور تقضي فيما لو تمت الى إحياء مشروع الورقة السعودية، إذ ستكون بداية لفك العزلة الجغرافية التي فرضتها تلك الاتفاقيات الحدودية، وستشكل أساساً متيناً وواعداً لعلاقات تجارية وسياسية وإجتماعية بين قطر والامارات والى حد ما البحرين.

لاشك أن النمو الاقتصادي المتسارع في الامارات يثير قلقاً وحسداً لدى العائلة المالكة، سيما مع استقطاب دبي لجزء كبير من الاموال السعودية التي بدلت في الدورة الاقتصادية الاماراتية وأصبحت جزءاً من المال المستثمر في هذا البلد، ولاشك أن التسهيلات القانونية جذبت كثيراً من رجال الاعمال لتأسيس شركات ومشاريع اقتصادية مربحة، وقد يضاف الى ذلك الاقبال الملحوظ لعدد كبير من الاعلاميين والكتاب السعوديين على فرص التعبير والعمل في القضاء الاماراتي الأكثر إنفتاحاً وإغراءً من السعودية. قد يكون هذا الأمر مكبوفاً في نفوس الأمراء، ولكنه يشكل عنصراً ضاعفاً

بخاصة حين يدرج في سياق تحولات أخرى. فيعد الخلاف الحاد الذي نشب بين الرياض والعمارة على خلفية التوقيع على إتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة، والتي أوقفت الرياض على إثرها معوناتها السنوية الى الحكومة البحرينية وفرضت تدابير صارمة على عمليات التبادل التجاري مع الدولة الخليجية الفقيرة، إضافة الى تخفيض حاد في كمية النفط المخصصة للبحرين من بئر أبو سعة النفطي، فإن تفاقم خلاف أخرى برزت في سياق الخلاف الاماراتي السعودي، حيث بدأت الامارات مغاضبات منذ مارس الماضي مع الولايات المتحدة لجهة التوقيع على إتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة، وبالرغم من الجدل الواسع الذي أثارته السعودية في قمة مجلس التعاون الخليجي حول إتفاقيات التجارة الحرة المزمع توقيعها من قبل عدد من الدول الخليجية مع الولايات المتحدة، فإن الامارات ومن ثم عمان يبدو أنها حسمت خياراتها في المضي نحو

السعودية تبنت لقطر ضربة

قاصمة كرد على مشروع الجسر

الرابط بين قطر والامارات في

محاولة لكسر العزلة الجغرافية

حقل الشببة الحدودي بوجه خاص. فالسعودية تراه من خلال تقديم عرض سخى للاماراتيين في حقل الشببة على تعطيل قرار الامارات في الضمني في مشروع الجسر مع قطر، ولكن الاماراتيين رفضوا هذا العرض وتمسكوا بمشروع الجسر.

الاجتماع الذي ضم الامير نايف ورئيس دولة الامارات الشيخ خليفة بن زايد كان مغلقاً ويتضمن رسالة شفهية من القيادة السعودية ودعوة للشيخ خليفة بزيارة الرياض لاستكمال المفاوضات وهي دعوة رفضتها القيادة الاماراتية لاحقاً. وقد قيل عن الرسالة بأنها تنطوي على تحذيرات من مغبة الدخول في مشاريع تنوي قطر استعمالها في الخلاف مع السعودية، فيما أبدت الأخيرة إستعداداً مفتوحاً للتعاون بين البلدين وتوفير تسهيلات



رايس في الرياض

قضية الإصلاحين في الدبلوماسية الأميركية

للسعودية منذ توليها منصب وزير الخارجية بعد كولن باول أن تفتتح المباراة الدبلوماسية بضربة مباغته.

قبل أن يختم وزير الخارجية الأميركي السابق كولن باول عهده زار السعودية في ظرف بالغ الحساسية حيث كانت وزارة الداخلية السعودية قد وجهت ضربة للتيار الاصلاحى الوطنى عن طريق حملة اعتقالات مترامنة لرموز التيار، وهو أمر فرض على الوزير الأمريكى التعليق عليه كونه يتعارض مع التوجهات الأمريكية الجديدة الداعمة للتغيير والاصلاح فى منطقة الشرق الأوسط، وقد أثار تعليقه على اعتقال الاصلاحيين إستياء وزير الداخلية الأمير نايف شخصياً، حيث نفى الأخير أن يكون كولن باول قد تباحث مع القيادة السعودية فى هذا الشأن، وكان لتصريحات الأمير نايف رد فعل سلبي لدى الجانب الأمريكى الذى اعتبر ذلك تحدياً.

لقد جاء الرد الأمريكى بعد مرور عام على اعتقال الاصلاحيين الثلاثة، وفي مناسبة مماثلة

رايس: الإصلاحيون مواطنون

شجعان يطلبون حكومة

قابلة للمساءلة

مع فارق أن تصريح الوزير الأمريكى السابق جاءت فى خاتمة عهده وتصريحات الوزير اللاحق جاءت فى بداية عهده. فال مؤتمر الصحافى الذى جمع وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل بنظره الأمريكى العام الماضى يتكرر مرة أخرى مع بقاء ذات الموضوع الخلافى.

وزيرة الخارجية كونداليزا رايس المعروفة بصرامتها فى التعبير عن أفكارها السياسية بوضوح، قدّمت لزيارتها الى السعودية بمحاضرة فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة وقالت بأن (مواطنين شجعاناً يطلبون حكومة قابلة للمساءلة) فى إشارة الى مطالب التيار الاصلاحى الوطنى فى السعودية. وازدادت قبل وصولها الى الرياض إن (هناك ثلاثة أشخاص مسجونون حالياً بسبب مطالبات سلمية لحكومتهم ويجب ألا يعد ذلك جريمة فى أي بلد)، فى موقفاً يعتبر اعتراضياً وناقذاً للتدابير الأمنية الغاشمة التى تبعتها وزارة الداخلية بحق الرموز الاصلاحية فى البلاد.

وبينما حاول وزير الخارجية الأمير سعود

قليلة هي المناسبات العلنية التي يكون فيها الرسمي السعودي في موقع الدفاع عن مواقفه السياسية، وأقل منها التي يكون فيها الرسمي السعودي عرضة للنقد من حليفه الاستراتيجي، الولايات المتحدة، ولكن النادر من تلك المناسبات حين يواجه الرسمي السعودي نقداً شبه مباشر من هذا الحليف في قضية داخلية. لم يعتد السعوديون السعوديون على النقد العلني بصورة عامة، ويستاءون كثيراً حين يكون النقد موجهاً لقرارات الحكومة في قضية داخلية تعتبرها العائلة المالكة شأنًا شديد الخصوصية.

ما لم يدركه الأمراء ولا يترصون التعاطي معه هو قوانين اللعبة السياسية التي اختلفت كثيراً بعد الحادي عشر من سبتمبر، ولكن الرسمي السعودي يرفض قبولها فضلاً عن الرضوخ اليها، ولذلك يتمسك بلغة المواراة الدبلوماسية ذات العبارات المفتوحة على تفسيرات متعددة، مع أن القضايا التي تتفجر تبعاً لفرض تغييراً جوهرياً في اللغة المستعملة في التصريحات الرسمية والمؤتمرات الصحافية، سيما وأن زمن (العموميات) و(التعميمات) لم يعد يشتري، فهناك ملفات ساخنة تتطلب موقفاً صريحاً ومباشراً لا ليس فيه.

ما يقوم به الأمراء ليس أكثر من تفعيل دور المال في العمل الدبلوماسي. فالسعودية ومنذ أربع سنوات تحاول إعادة ترميم التصدعات الخطيرة في جدار التحالف مع الولايات المتحدة، مع فارق جوهري أن الأخيرة لم يعد تغريها شروط الحرب الباردة سيما بعد انفرادها بالسيطرة على العالم، وبالتالي فهي تتصرف كوصي فعلي، وتقرر طبيعة وشروط اللعبة وأهدافها أيضاً.

لقد أنفقت العائلة المالكة مليارات الدولارات على حملة العلاقات العامة في داخل الولايات المتحدة، من أجل مجرد تخفيف حدة الانتقادات المتزايدة لسياساتها الداعمة للإرهاب والتطرف، ولكن النتائج لم تكن مشجعة إن لم تكن وخيمة، فقد كانت حملة الانتقادات مستمرة مع تصاعد حوادث العنف في الشرق الأوسط، فما تكسبه السعودية في العراق عبر عمليات التفجير التي يقودها انتحاريون سلفيون تدفع ثمنه أضعافاً في علاقاتها الدبلوماسية في الغرب.

وتعترف العائلة المالكة كيف يلعب الأميركيون، فهم يتقنون الضربات غير المباشرة، وبعض الأحيان من مربع الخصم، بما جعله تسديد الضربات سهلاً وموجهاً. وهو ما فعلته وزير الخارجية الأميركية كونداليزا رايس في زيارتها الأخيرة للرياض، حيث قررت في اول زيارة لها

الفصل التخفيف من حدة تصريحات رايس واكتفى بالقول بأن (الخلاف لا معنى له) في محاولة لاحتواء الموقف واستباقاً لأي تداعيات غير حميدة لزيارة الوزيرة رايس، فإن تلك التصريحات كانت بالنسبة لوزير الداخلية الأمير نايف أقرب ماتكون الى القضية الشخصية، فما هو يتعرض مرة أخرى من وزير الخارجية الأميركية الى نقد مباشر لسياسة الداخلية السعودية في التعامل مع المطالب السلمية في الاصلاح والتغيير، حيث عبّرت الخارجية الأميركية بعد محاكمة الاصلاحيين الثلاثة عن قلقها من هذه الاحكام.

الامير نايف اعتبر كلام الوزيرة رايس حول الاصلاحيين الثلاثة ليس تدخلاً مباشراً في الشؤون الداخلية للسعودية فحسب، بل وتعريضاً بنهجه الأمني في التعامل مع التحركات السلمية، ولذلك حاول أن يتصرف كمسؤول عن شؤون داخلية لا صلة لها بالعلاقات الدبلوماسية وهي مقتضى تقاسم الأدوار داخل الجهاز الحاكم. فقد رد الأمير نايف على تصريحات رايس بالقول (أعتقد هذا شأن داخلي ليس لأحد الحق في أن يتحدث فيه). على أية حال رايس التي رمت قبلة سياسية في وسط السعودية حاولت سحب قاتل قبلة أخرى في ردها على سؤال عن قيادة المرأة للسيارة، حيث اعطت رداً دبلوماسياً متقناً بالقول (أعتقد انه يجب أن تكون لنا حدود في ما نحن ساعون لتحقيقه).

مهما يكن، فإن رايس وإن عادت من جولة دبلوماسية مرهقة كونها تحمل في جعبتها موضوعة الديمقراطية في الشرق الأوسط ومن الطبيعي أن تلقى صودراً ونقوداً من دول ألفت نظاماً شمولياً يراد له البقاء على حساب المطالب الشعبية بالتغيير والاصلاح، إلا أن تلك العودة المرهقة وجدت أصداء لها مشجعة في تصريحات الرئيس بوش الذي أعاد التأكيد وإصرار بالغ على تعميق التجربة الديمقراطية في العراق الى دول الجوار.

تحويل الخلاف الشخصي والسياسي الى ديني يبيح التكفير والعنف

خطة الحزب النجدي واستنفاره لحرب اليماني

الناشرة لمقالة الشيخ اليماني، وعلى اليماني نفسه لأنه لم يكن واضحاً بما فيه الكفاية.. لكنهم لم يلوموا أنفسهم الخبيثة التي سولت لهم أمراً أراد الله إبطاله!

شيطان الحيلة: عبد الله عمر هنيو

لم يشأ الحزب النجدي أن يكشف وجهه الصريح في أول المعركة، فتمّ تحريك رجل الداخلية المعتق عبدالله عمر خياط، المتخصص - كما هو معروف - في الهجوم على الشيخ اليماني، بمناسبة أو بدون.. ولدى العائلة المالكة أمثال هذا الآخرين، لكن هذا أفضل أسهمهم فيما يبدو. هذا الكاتب أريد تسويقه على أنه من رجالات الحجاز ويمثل أهل الحجاز، وغالباً ما يستخدم الحزب النجدي عوائل ضد أخرى، وبداية الحجاز ضد حاضرتهم وهكذا. وبالرغم من أننا في الحجاز متحضرين لا نحفل كثيراً بالأصول العرقية، لكن الرجل أثار بكتابات وردوده في جريدة عكاظ أولاً ثم في جريدة الحياة مغالطات حول الأنساب تستحق الوقفة عندها، وقد أصبحت مثار شتمناز بين أهالي الحجاز حين قال: (ليس هو ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أنا ابن الشيطان الرجيم، وإذا كان أصلي هندي فإن أصله يمني، كلانا ليس من قريش)!

معروف لدى أهل الحجاز أن لقب اليماني أطلق على أحد أجداد الشيخ أحمد زكي لأنه غادر مكة وانتقل إلى اليمن ثم عاد منها واليه انتسبوا.. ولا فإن العائلة هاشمية حسنية مكية معروفة. وبهذا يتضح خطأ ما قاله خياط، ولا يوجد وجه

ليقوم هؤلاء بحملة ضد الشيخ اليماني هناك، وكل ذلك دفاعاً عن القرآن الذي ينتقصه صاحبنا. نذكرنا هذا بأمر مشابه، حين كان أعضاء من الحزب النجدي يقومون بزيارات متواصلة إلى ملحد العرب الأكبر، بل منظر الإلحاد في الشرق كله: عبد الله القصيمي، النجدي الذي اختار الإقامة في مصر، وألف كتباً في الإلحاد لا تخطر على بال أحد.. زيارات كانت تسأل عن صحته، ويقدم خلالها الدعم المادي له، ولم يسأل أحد أعضاء الحزب عن غيرتهم الدينية آنئذ، فما دام الرجل منتصباً إلى الحزب إياه، لا بد أن يغفر الله ما تقدم من ذنبه وما تأخر!

لم يقرأ أعضاء الحزب النجدي، بصحفه وأدواته الإعلامية ورجاله وعملائه الخارجيين، لم يقرأوا مقالة اليماني: فأحقادهم - غير المبررة - على الرجل، وكونه من الحجاز، أعمت بصيرتهم، فقاموا كما هي العادة بـ (تحويل الخلاف السياسي إلى خلاف ديني، يحتكم فيه إلى رجال المذهب الوهابي). وكانت الخطة تقتضي إثارة حملة داخلية وخارجية شاركت فيها بالفعل رموز الحزب النجدي الإعلامية إما بشكل مباشر أو بتحريك آخرين، كما شارك فيها عصابات تابعة للمباحث معروفة التوجه سلفاً.. فإذا ما نضجت الحملة، جاؤوا بـ (الكرادلة الوهابيين) فتتم استشارتهم من قبل الأمراء الكبار الذين هندسوا العملية، فيستخرجون بذلك الفتاوى التي يريدون ويكون بعدها لهم الإنتقام من خصومهم السياسيين!

أبعد هذا نستغرب، لماذا يحدث التكفير عندنا؟! إن التكفير الوهابي سياسي قبل أن يكون تكفيراً حقيقياً مبنياً على أسس دينية!

فإذا ما أقرت الوهابية السياسية ذلك، لحقتها أختها الدينية العمياء عن كل ما يفعل آل سعود، وهما تكفير الآخرين ونسيان من حولها من أفعال الخادم وإخوانه وأبنائه!

ربما أدرك اليماني هذه اللعبة سريعاً، كيف لا وهو يرى أن أعضاء الحزب إياه يقولون ما لم يقل، ويلوون أعناق النص ليجدوا ثغرة يدينونه منها. لهذا بادر وأكد ما يدين الله به من تمامية القرآن وأنه محفوظ من لدن رب العالمين.. وهنا أسقط بيد دعاة الفتنة وأدواتها، فانتهت المعركة قبل أن تبدأ، وخسر المبطون معركتهم فصاروا يتلأومون نصف معتزدين، فيما بقي رموز الفتنة مصريين على باطلهم ملقين باللائمة على الجريدة

استنفرت الحزب النجدي خيله ورجله، واجتمعت الأضداد النجديّة من أمراء متنافرين، وعلمانيين لا صلة لهم بدين في اعتقاد أو ممارسة، إلى رجال استخبارات وأمراء مناطق.. استنفرت الطاقات الإعلامية والمالية والعلاقات العامة إلى جانب صغار المشايخ وصغار العملاء بانعي الضمان - أدوات الحزب النجدي - للهجوم على الشيخ أحمد زكي يمني، الذي أصبح فجأة يقول بنقص القرآن، والذي كان قد طبع على نفقته للتو نسخة من القرآن الكريم



رضوان السيد: المعركة الخلفاء

رائعة الخط وجدت في إحدى أهم مكتبات البوسنة، وقد تحدث بعض الصحف عن ذلك. فجأة ظهر علمانيو الحزب النجدي خائفين على القرآن الكريم، وهم الذين لم يفتحوه يوماً، ولم يميزوا بين آياته الكريمات وبين غيرها من كلام البشر. وزاد الخوف عند الأمير الإصلاحى المبجل طلال بن عبد العزيز، فأخذته الحمية الدينية بأن استقل طائرته الخاصة إلى القاهرة ومعه عبد الله عمر هنيو، ومحمد صلاح الدين،

رضوان السيد: فقاعة صابون

كل الجهد الذي بذله رضوان السيد في نقض كلام الدكتور يمني، استحصال إلى فقاعة صابون وبالونة فارغة. فالدكتور يمني أوضح بما لا يدع مجالاً للشك بأنه لا يقصد أن القرآن الكريم فيه آيات محذوفة أو مخفية أو ساقطة.

غازي المغلوث/ الوطن ٢٠٠٥/٧/٢

عبرية هنيو

المعروف لدى العامة والخاصة أن رجال الكنيسة ناهيك عن الحبر الأعظم والكرادلة يحفظون القرآن الكريم عن ظهر قلب بل ويعرفون حق المعرفة كل ما قيل في تفسيره ومدلولاته، فكيف يستغلنا اليماني لنصدق به أن البابا وهو الحبر الأعظم قد كان يجهل سر التمر الذي أكلته السيدة مريم من بعدما هزّت النحلة فتساقط عليها رطباً جنباً.

عبد الله عمر خياط

الأقلام والمشايخ تحركوا واستلموا الثمن، قبل أن يقرأوا شيئاً مما أثير الجدل حوله.

أعضاء الحزب: القاضي والقاضي والناسر!

كتب القاضي خياط، وتبعه القاضي عضو الحزب، ففسروا كلام اليماني بما يخدم غرضه آل سعود منه، ثم جاء الملحق الثقافي في لندن (ابن الدرعية البار) أو راعي الدرعية) ليكتب في

أجل زيادة حصته). المهم أن فيصل أعاد فهداً كسائب ثان لرئيس مجلس الوزراء مع بعض الصلاحيات والسلطات.

لقد عين عبدالله عمر هبو رئيساً لتحرير جريدة آل فهد، الجريدة الخديوية (عكاظ) وانتقل للعمل فيما بعد من فهد إلى نايف، وبقي على ذات الحال إلى هذا اليوم، ودخل آخرون في بيت الطاعة كرئيس التحرير الحالي!

رضوان السيد: أكاديمي هوي

فاجأنا الأكاديمي، رئيس تحرير مجلة الإجتهد، بمقالة حادة في صحيفة الإتحاد الإماراتية ضد الشيخ اليماني، بعد أن نقل له أحد أعضاء الحزب النجدي من الإعلاميين المشهورين مضمون ما كتبه الشيخ اليماني. هذا هو الخط الدفاعي الثاني للحزب النجدي، ونموذجة رضوان السيد، الذي أسف في مقالته أيما إسفاف، لا يتناسب مع مكانته العلمية، ولا مع رؤاه الشخصية نفسها. كل ذلك من أجل الإنتصار لولادة نعمته الجدد، الذين تعرف عليهم عبر المرحوم الراحل رفيق الحريري.

والدكتور رضوان السيد، الذي عرفناه عن قرب، استقطبه السعوديون منذ التسعينيات، فصار يكتب لديهم ويحضر مؤتمراتهم وجناريتهم، ويستلم شراياتهم، ويسهر مع رؤوسهم (ويخبض) مع خثالاتهم. لو كان رد رضوان علمياً لصممتا، أما التهمج الشخصي، فإنه أولى بالنظر إلى نفسه، فاليماني نراه وغيرنا في دوحات الحرمين الشريفين قارناً للقرآن متعبداً، شهد على ذلك من هاجمه من أعضاء الحزب نفسه في كتاباتهم الأخيرة.. لم يعاقر خمرة، ولم يترك فريضة. فليتنظر إلى أصحابه من أعضاء الحزب إياه، إن كان في وجههم مسحة إيمان، أو تفقه في دين، فهم كلهم من أصحاب ثقافة لا تتعدي قول (رب العزة والجلال) و (الشريعة السمحة)؛ ومن تحت هذين القولين يجري العبث بكل التراث الإسلامي، ومحادة الله ورسوله، إلى جد اعتبره أتباع المدرسة الوهابية نفسها (كفراً بواحاً) أو قريباً منه. وليتنظر أيضاً لإيمان خادم الحرمين الشريفين وهو يلبس الصليب، وليقرأ عبد الله الناسر. وهو هنا في لندن ملحقاً ثقافياً نجدياً من الدرعية. علينا بعضاً من فضائل الخادم وفقهه في كل محافل وكازينوهات الغرب، بدل أن يكسر بيوت الآخرين ناسياً بيته الزجاجي.

لقد تحركت مائدة الحزب النجدي في مصر لتفعيل مؤسسة الأزهر المخترقة بالترتدولار، ولتفعيل مشايخ السلفية كأنيوة ثمانية تحتاج إلى عمل تكفيري أو عنف ضد الآخرين، ومن سوء حظ عبدالله عمر هبو وصاحبه. ذي الوجهين. كما هو من سوء حظ الأمير الحر الديمقراطي جدا طلال! أنهم ذهبوا إلى الدكتور محمد سليم العوا لاستشارته، فلما أخبروه بأن الشيخ اليماني يقول بأن القرآن ناقص، قال لهم بأن ذلك مستحيل، ويبدو أنه أحسن بطخة مؤامرة، ثم كتب مقالاً بعنوان: زوبعة في فنجان! هذا لم يمنع أن بعض

للمقارنة بينه وبين اليماني من جهة النسب، بل لا يوجد وجه مقارنة بين أسباط خياط من آل سعود وبين اليماني، فالأخير من أعلى مقامات قريش، أما آل سعود وهبو فليسوا كذلك، إن كان الموضوع قريباً وبعداً من قريش، والذي يشير لدى البعض إلى أحقية في الحكم من غيرهم.

أما عبد الله عمر خياط، فهو من بنغلاديش، حين قدم إلى مكة ثلاثة أخوة هم: إسماعيل هبو وعمر هبو وإبراهيم هبو عملوا في خياطة عند (باب الزيادة) بمكة المكرمة. فيما بعد اختار أبناء إسماعيل نسبة أنفسهم إلى (هبو خياط) فجمعوا بين النسب والمهنة، وبقيت عائلة إبراهيم تسمى أبنائها إلى اليوم بـ (هبو)، في حين رأى أبناء عمر الذي توفي وهو لم يتقن العربية بل يتحدث بلغة مكسرة (تتبعيرنا في الحجاز: كلجة) تسمية أبنائهم باسم (خياط) نسبة إلى المهنة؛ ومن هنا ظن البعض أنهم من نفس العائلة الحجازية المشهورة بذات الاسم.

عبد الله عمر هبو، كما آخرين من نفس العائلة كانوا منذ زمن بعيد صيدا ثمينا للمباحث، ولازال بعض أفراد العائلة يعمل في الداخلية، ومن نتحدث عنه (عبدالله) كان وراء اعتقال أعز أصدقائه ثلاث أو أربع سنوات، وأخيراً ظهر إلى العالم بعد هجومه على الشيخ اليماني مفخراً بأنه مدعوم، وأنه استلم شيكاً خمسين ألف ريال أو نحوه. ومعلوم أن عبدالله عمر هبو (خياط) من رجال آل فهد، ومحسوباً عليهم منذ الستينيات، أيام كان فهد وزيراً للداخلية.

ومعروف أنه حدث عام ١٩٦٥ أن فهد، وقد كان وزيراً للداخلية قد طالب بصلاحيات كبيرة باعتباره نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء، وقد رفض فيصل ذلك، فما كان من فهد إلا أن سافر إلى أسبانيا ساخطاً، وهناك طلب من عبد الله هبو خياط أن يأتيه فجاءه وأجرى معه مقابلة صحافية لمعاظ طالب فهد فيها بإصلاح دستوري ومجلس شوري ونظام أساسي للحكم (من المعروف أن أمراء آل سعود إذا ما اختلفوا على تقاسم السلطة، فإن الطرف الضعيف يطلب بإصلاحات سياسية هو في الحقيقة لا يؤمن بها ولكنه يستخدم المطالبة بها كوسيلة للضغط من

نظرية القطيع

لاحظت أن العديد من الكتاب والمثقفين يتبعون في تعليقاتهم ومقالاتهم ما يسمى فكراً وسياسياً بنظرية القطيع، فإذا طرح أمر من الأمور وتصدر للتعليق عليه واحد أو إثنان منهم فإن العشرات ينبرون للكتابة في الموضوع نفسه متبعين من كتب قبلهم وفق نظرية القطيع. أخطر ما في نظرية القطيع أن معظم أفرادها قد لا يقرأون ما كتب أو نشر.

محمد أحمد الحساني، عكاظ ٢٠٠٣/٧/٥



عبد الله الناسر: الدرعية أولاً!

مقالته (وفقاً لرواية الكاتبين الفاضلين الأستاذ عبدالله خياط والأستاذ حمد القاضي) مقالاً رخيصاً يشك في نزاهة اليماني، وقبل ذلك في دينه. وهذه هي طبيعة الحزب ذي (المنفعة أو الموجة الواحدة الموحدة).. فجميع أفراد الحزب تأبهم الطعن في اليماني وتجرده من كل فضيلة، فهو لا يفهم في النفط، وهذا لو صدق وصح كمنمة له، فإنه مذمة لكبراء الحزب النجدي الذين قبلوا به وزيراً لأربعة وعشرين عاماً. وفي حين يريد الحزب النجدي الحط من ثقافة اليماني الدينية اضطرت لهجمة النجدي الحاقدة إلى الإشارة إلى

لقد كنت منهم!

محاولة لحفظ ماء الوجه

لقد ساءني كما ساء الكثيرين أن يسارع إخوة كرام ... إلى إصدار الأحكام القاسية على الشيخ (اليماني) والقفز من خلال ما نشر عنه أي استنتاجات تنقض الإيمان وتصادم اليقين. أما أولئك الذين اتخذوا من هذه القضية وسيلة للوقوع والدس ومركبا للإشارة واكتساب الشهرة وربما تصفية الحسابات فإننا ننتقد بصاحب الشأن (اليماني) فنكل أمرهم إلى الله وهو حسبيهم وإليه المشتكى والله المستعان.

محمد صلاح الدين - المدينة ٢٠٠٥/٦/٢٧

بعض من سيرته وهو من بيت علم في الحجاز معروف. يقول: (طلب العلم الشرعي بادته في مقتبل العمر بالمسجد الحرام، درست الفقه الشافعي وأصول الفقه على يد والي - رحمه الله - وختمت صحيح الإمام مسلم على يد شفيخ حسن المشاط، ومن بعده صحيح البخاري، ودرست الفقه الحنبلي على يد الشيخ محمد بن مانع رحمه الله، ودرست اللغة العربية بقروعه المختلفة من النحو والصرف والعروض على يد شفيخنا العربي وأستاذي عبدالله درودم الذي حفظت على يده ألفيه ابن مالك. ثم درست أصول الفقه على يد شفيخي الدكتور عبد الوهاب خلاف في مصر، والفقه على يد الشيخ محمد أبو زهرة، والشيخ علي الخفيف... الخ).

هذا غير جوانب معرفته وكتاباته الإسلامية واهتماماته الفرائضية المبكرة. ومع هذا يحاول الحزب النجدي أن يسيل كل هذا الفضل عن الرجل، ويساويه بأدناهم، في حين أن أعلا رموز الحزب النجدي لا يجيد كتابة إسمه، ولا يستطيع أن يقرأ جملة مفيدة، وكبار أعضاء الحزب تعلموا (من مدرسة الوالد المؤسس) وعلمانيو الحزب، هم أصلاً لا يفقهون شيئاً في الدين، ويرددون ما يردده (كرادلة الحزب) من أن هذا صوفي، وذلك فيه كذا وكذا، وكأنهم ركع سجداً لا يفارقون القرآن. في حين أن حالهم مثل حال سيدهم (صنم الحزب) (قاهر الجملات) الذي كتبنا بعض مآثره في العدد الماضي. وليس صحيحاً ما قاله خياط (هجو) من أن هناك من يصنم اليماني، ولكن الصحيح هو أن أعضاء الحزب وحالاته - هم من يصنم (قاهر الجملات)، وكبير (كرادلة الحزب)، الذين لا يأتيهم الباطل من بين يديهم ولا من خلفهم!

والقاضي القاضي يبرر هجومه على الشيخ اليماني، ومسايرته للكتابة ضده، ومن خلفه القطيع إياه، بأنه ما فعل ذلك إلا غيرة على الدين وعلى القرآن (كتاب ربنا). ولم تظهر غيrote المشوشة المسيئة المناطقية الحزبية الطائفية إلا

غضب مضرية

أستغرب جداً من الذي يكتب هذه الأيام عن الغضب والدين - متعرضاً بقلمه لأحد رموز الوطن بافتراءات، وكأنه من أهم المصلحين. وأستغرب أيضاً من بعض الكتاب الذين ينساقون بحسن نية خلف هذا الطابور. تناقلت صحفنا المحلية مؤخرًا الغضب المضرية التي راجت للنيل من الشيخ أحمد زكي يمني بسبب عدم التأكد من النص أساس القضية. ولقد تطايرت أنباء الغضب المضرية على الشيخ يمني إلى خارج حدود الوطن. فمن المستفيد من النيل من رموز الوطن؟

سامي خميس / المدينة، ٢٠٠٥/٧/١

بتطبيق النص وافتعال المشكلة خدمة لأصنام الحزب: وإلا فإن القاضي حسب زعمه ليس بينه وبين اليماني من مشكلة (ليس بيننا وبين أ. يمني إلا رابطة الإيمان، والمحبة والغيرة على كتاب ربنا، ومن بعدها روابط الوطن والدم.. ومن هنا جاء انتباهي... عندما قرأت مقاله التوضيحي!) ذات اللغة استخدمها هيو فهو يقول للحياة: (ما كنته لم يكن في واقع الأمر تحاملاً، إذ لم يكن بيني وبين اليماني أي خلافات شخصية.. والأخوة الذي اتهموني بذلك كأنما أرادوا إثارة الفتنة..). ما شاء الله! كل أعضاء الحزب، فاسقهم وعلمانيهم، صغيرهم وكبيرهم، إعلاميهم وسياسيهم، شحاذهم وعميلهم.. كلهم اتفقوا أن ما فعلوه هو غيره لله والرسول! أقنعتمونا!

حتى رضوان السيد قفز لنا من عباءة الرويشد وخالد الفيصل وجاء يدافع عن ديننا وقرآننا! شأنه شأن علي سعد الموسى وسلمان العمري، مدير العلاقات العامة والإعلام بوزارة الشؤون الإسلامية وآخرين.

اقتنعنا! أن لا أغراض سياسية لديكم، ولا محررين موجودين يحرضونكم ويدفعون لكم الشيكات، ولا طائرات تأخذكم إلى عواصم الدنيا لتوزيع التكفير الوهابي على كل أحد (ظهر بعض السلفيين في مصر من أفتى بكفر اليماني.. وهذا من بعض ما جاء من الوهابية.. فهي (مصنع تكفير وعنف) متنقل يعمل على مدار الزمان والمكان!

حتى الجيلة والأويش جاء بهم الحزب يكتبون ويناقشون للتخريض والإثارة وتكثير السواد.. سواد الوجه والقلب والسريرة، وإن كان بعضهم قد دخل اللعبة وهو لا يفهم شيئاً منها ولم يعرف نبات من وراءها بل لم يقرأ شيئاً مما كتب حول الموضوع.

خالد السليمان، عضو في الحزب إياه، والمدافع دائماً عن (كرادلة الوهابية) شنّ هجوماً على اليماني، ثم عاد وحسن من (خطه) حين قطع اليماني عليه وعلى أمثاله التصدي في الماء العكر، فقال: كما غيره - إن ما فعل (مسألة لم تكن أكثر من غضبة لكتاب الله تزول بزوال مبرراتها!) لكن بقية أعضاء الحزب هاجموه على تراجع الجزئي فعدا يشتتم الكتاب المدافعين عن اليماني، والمتنقذين لقطعان الكتاب المؤلجين والموجهين من (أعلى) فسامهم كتاب الصوالين والموائد وأنه لا قيمة لأوزن لهم، وأنهم يتزلفون بشكل رخيص من أجل مصلحة مادية فصاروا ينصرون الشيخ اليماني بالحق أو الباطل وإعتبرها (بلاهة) تضر المعني بها وتسيء إليه أكثر مما تنفعه!

هذا القول من عضو الحزب ينطبق عليه المثل القائل: رمتني بدائنا وانسلت. ولكن الحقيقة تبقى أن الهجوم الذي شنّه الحزب على اليماني قد انشككت دوافعه الطائفية والمناطقية، ولم تكن الثغرة إلا اصطفاً في ماء عكر استخدمته عقول عكرة لمصالح سياسية، فسبب ذلك ردة فعل بين أهل الحجاز.

لقد أرادوا إسقاط قيمة الرجل، فرفعه عالياً.

وكما نالوا منه بالباطل كلما كبر في عيون محبيه.

وكما اتهموه في دينه، نفر الناس منهم ومن تطرفهم.

لقد أدت الحملة عكس أغراضها. وحين بدأت الردود تترى ضدهم وضد ما يكتبون، انزعج أعضاء الحزب وحالات أمنه، انزعجوا من كثرة الكتابات الناقدة لهم، والمؤيدة للرجل، فانزعج السليمان والقاضي والفاضي وأصراهم، ممن أرادوا أن يصوروا المعركة وقد انتهت بتراجع من الشيخ اليماني، لا بسبب أن الله رد كيدهم إلى نحورهم، وبحيث لا يظهر وكأن الرجل قد كسب الجولة ضدهم.

لقد فعلوا لليماني خيراً أن دخلوا معه في معركة باطلة الأساس، منتنة الأعداء، مكشوفة الأغراض.. ومثل هكذا معارك تزيد المظلوم رفعة، وتحط بالوجوه الكالحة المعروفة في الضيوض وهي معروفة على أية حال، ومعروف ترائها وانتمائها، وهي كلها تلعب بإسم الله ورسوله، مثل قادة الحزب وكرادته.

سينو النية وراء هجوم مقتل

أحمد زكي يمني

من قال بأن المصحف الذي بين أيدينا ناقص لا يشمل جميع ما نزل من الآيات على رسوله صلى الله عليه وسلم فقد كفر بقوله تعالى: (إننا نحن نزلنا الذكر وإننا له لحافظون). وبالنسبة لبعض الكتاب الذين تقولوا على بما لم ألقه فأكل أمرهم إلى الله، فقد يكون منهم سينو النية تبعهم بعض حسني النية من لم يقرأوا ما كتبت في مقالتي عن زيارة الفاتيكاني، ودفعتهم غيروتهم على كتابة الله إلى كتابة ما نشر دون معرفة الحقيقة، والله يغفر لهم.

إذا ادعى القائلون على مكتبة الفاتيكاني الخاصة أن القطع الجلدية التي وصلتهم من الأندلس (وعمرها يقارب العهد النبوي) هي من القطع التي احتفظ بها أصحابها ولم يسلموها لحرقها، فليس في ذلك حرج بسبب الضجة المتعلقة لأنها آيات موجودة كلها دون استثناء في كتاب الله الذي بين أيدينا وإن كانت بدون تنقيط، فذلك يؤيد ما قالوه لأن تنقيط القرآن لم يتم إلا في العهد الأموي. كل هذه أمور يعلمها من نزل الله بصيرته ودرس كتابة المصحف: وهناك الكثير من التفصيل الذي لا أريد التطرق إليه حتى لا يدفع الوهم أحدهم فيجد في ذلك وسيلة لهجوم ومقتل: ولعل كتاب المصاحف للإمام أبي بكر السيستاني المتوفى سنة ٢١٦ هـ من خير ما يمكن الرجوع إليه.

قائمة أخرى في مسلسل القوائم

محاربون مستقبلون

٢٠٠٣.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه بات مطلوباً على الدوام من وزارة الداخلية تقديم كشف حساب عن تدابيرها الامنية لمواجهة الاتهامات المتزايدة ضد السعودية بشأن المتسللين عبر حدودها الى العراق أولاً ودول أخرى مجاورة وبعيدة. وهذا يعني، أن وزارة الداخلية تواجه تحديات على المستويات المحلية والخارجية، لأن إتساع دائرة العنف يوسع من دائرة المسؤولية ويصعد من مستوى التحدي أيضاً، وبالتالي فإن حوادث العنف تملئ على وزارة الداخلية تعريف دورها وتقديم شرح وافٍ لمنجزاتها الامنية.

لحل ما يثير في بيان وزارة الداخلية انه اشتمل على عبارات مناشدة للمطلوبين بتسليم أنفسهم بصفة عاجلة لمجرد التحقق من تورطهم في عمليات عنف، بعد ان تم ابلاغ عوائلهم وبلدانهم كونهم من المطلوبين لدى السلطات

بينما كانت الحكومة منشغلة

بتقديم شهادة براءة ذمة في

الحرب على الارهاب كان العنف

يزداد شراسة في مواقع أخرى

الامنية السعودية. إن هذه اللغة الموارية للبيان تشي بأن السلطات الامنية السعودية واقعة تحت ضغط شديد من دول عديدة مهددة من أجل ملاحقة السعوديين في الخارج الذين باتوا يهددوا سمعة المملكة بل واستقرارها المستقبلي ايضاً. ولذلك، فإن الداخلية حاولت ان تبعت برسالة للخارج، وبالدرجة الأولى للعراق، من خلال تضمين النسبة الأكبر من اللائحة المعلنة للاسماء خارج المملكة وتحديد في العراق.

ثمة ملاحظة أخرى في القائمة أن أكثر المطلوبين (٢٧ مطلوباً) هم في العشرينات، والذين لم يشهدوا مرحلة الجهاد الافغاني، وإنما انخرطوا في العمل العنفي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أي في غضون الحرب على الارهاب. فبينما كانت الحكومة منشغلة بتقديم شهادة براءة ذمة عبر الانخراط الكثيف في الحرب على الارهاب كان أفراد الجماعات المسلحة يزادون عدداً وشراسة في عمليات العنف.

إن وهج تصريحات كبار الامراء خبى سريعاً

قائمة جديدة تضم ٣٦ مطلوباً تم الاعلان عنها مؤخراً من قبل وزارة الداخلية، أكثرهم من المتواجدين خارج المملكة. من اللافت في القائمة الجديدة أنها خلت من أسماء بارزة كانت مطلوبة في القائمة السابقة مثل عبد الله الرشود الذي كان الزرقاوي قد أعلن عن قتله في العراق، ويشير ذلك الى تحول في استراتيجية التنظيم القاعدي في السعودية.

حوث القائمة الى جانب السعوديين جنسيات أخرى من المغرب وتشاد وموريتانيا واليمن والكويت، وربما ارتبط بعضهم بعمليات عنف في العراق، وهذا قد يلصح أيضاً الى اتساع دائرة المطالبة السعودية بحجم اتساع دائرة المشاركة في الأنشطة العسكرية.

ويأتي ارتفاع عدد المطلوبين أمناً كمحصلة طبيعية للاعترافات التي حصلت عليها وزارة الداخلية من بعض رموز الجماعات المسلحة والذين تم القبض عليهم في عمليات مدهامة سابقة خلال الاشهر القليلة الماضية، وتحديداً بعد التفجير الواقع بالقرب من مبنى وزارة الداخلية، الى جانب المعلومات الواردة من السلطات الامنية الكويتية التي شهدت حوادث عنف قبل عدة أشهر، وكان يقف خلفها أفراد من الجماعات المسلحة في السعودية. مصادر خيرية نقلت بأن السعودية تلقت معلومات من السلطات العراقية في ضوء التحقيق مع عدد من السعوديين الذين تم إلقاء القبض عليهم في عمليات مدهامة ضد جماعة الزرقاوي وقد أنفخوا أسراراً خطيرة عن الجماعات المسلحة في السعودية.

وعلى أية حال، فإن زيادة عدد المطلوبين حمل دون شك دلالات هامة، فبعد قائمة الست والعشرين التي لطالما أطنبت تصريحات المسؤولين في تأكلها الى حد اقتراب موعد فناء أفرانها بالكامل داخل الدروب، لفظنا بأن القائمة الجديدة حوت أسماء أشخاص يكاد يكون كلهم على قيد الحياة، باستثناء الرشود الذي لم يثبت لدى وزارة الداخلية خبر وفاته.

لغة بيان الداخلية جاءت هذه المرة مختلفة، فقد نأت عن عبارات التظلم التي ملئت البيانات السابقة، باستثناء حادثة مقتل المغربي الحيارى الذي تزامن مع إعلان القائمة. بل على العكس من ذلك، تضمن بيان الداخلية تراجعاً ملحوظاً وارتداداً الى منتصف الطريق حيث جعل من القائمة مجرد تدبير يندرج في إطار (كشف الفتنة الضالة)، وأن أفراد هذه الفتنة لها ارتباطات متفاوتة بما شهدته البلاد منذ تفجيرات مايو

كاشفاً عن نهاية غير حاسمة لتنظيم القاعدة في السعودية. صحيح أن توقفاً شبه تام للانفجارات والعمليات الكبيرة، بعد انحصار العمليات في المناوشات المحدودة، وذلك عائد الى انتقال الجزء الفاعل من التنظيم الى العراق، وبتحريض من المشايخ السلفيين الذين ظلوا على اتصال دائم مع قيادات الجماعات المسلحة إلا أن القائمة الأخيرة تشير الى أن المكونات الرئيسية للتنظيم مازالت متماسكة وقابلة للنشاط، بل أنها قد تجاوزت الحدود التي كان متوقفاً لها، من حيث المزايم المكرورة بأن الجماعات المسلحة قد جرى تطويقها ومحاصرة امتداداتها المحلية. لاشك أن وجود ما بين ٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠ عنصرًا سعودياً بين أفراد المقاومة في العراق يرمز الى حجم المشاركين في النشاط العنفي بصورة عامة. فاختفاء مظاهر العنف او انخفاضها بصورة حادة لا يعكس نهاية حاسمة لظاهرة العنف، وإن أقصى ما يشير اليه هذا الانخفاض هو إعادة تموقع للجماعات المسلحة والتي بلا شك تضرر خطراً قريباً ومستقبلياً على السعودية.

إن أخطر ما في الجماعات المسلحة التي نشأت في مرحلة ما بعد الجهاد الافغاني أنها تشكلت خارج مظلة ومراسد الرقابة الرسمية، بخلاف ما كان عليه الحال بالنسبة لتنظيم القاعدة في أفغانستان الذي نشأ وترعرع ونشط بدعم وإسناد من التحالف الثلاثي: باكستان، السعودية والولايات المتحدة. إن هؤلاء الذين ينظمون في صفوف الجماعات المسلحة يعيدون تشكيل شبكة القاعدة على أسس جديدة، مع الفات الانتباه الى الدور الخفي الذي تلعبه وزارة الداخلية السعودية في التسلي الى الشبكة وتوجيه نشاطاتها نحو الخارج، مع الاحتفاظ بوجه ظاهر ممانع للعنف تلبية لمتطلبات السياسة الرسمية وعمليات العلاقات الدولية.

حلقات التنظيم هذه المرة ليست مشدودة للداخل فحسب، بل هي متفتحة في مناطق قريبة ونائية مما يصعب احتواؤها، فهي تتخذ أشكالاً متنوعة في العمل التنظيمي أفقياً وعمودياً، أي بين الجزر المنفصلة والعمل التنظيمي الهرمي.. لقد أفادت التنظيمات الجهادية المسلحة من تجربة الصراع من أجل البقاء وخطر الفناء الذي جهرته في الماضي بغير انحباس قادتها وقواعدها في مناطق محددة بين أفغانستان وباكستان، الى جانب اقتضاح متبوياتها ومخابئها امام أجهزة إستخبارات الدول المنتجة لها. إن تجربة ما بعد مرحلة الجهاد الافغاني



من قوائم التطرف

ايدولوجيتها الدينية بفعل التجاذبات العنيفة داخل دائرة الخطاب السلفي نفسه، وكان الجميع يتنازع على تمثيله وليس على نفي الصلة بمحتوياته الراديكالية.

قائمة جديدة صدرت في ظل أجواء من الهدوء الحذر الذي تلى سلسلة تفجيرات ومدهامات، وليس ثمة أحد ينهنا بالنهاية الحاسمة للتعظيم، بل هناك أدلة مضادة، ومن بينها القائمة الأخيرة على أن قننوات الاستيعاب تزداد اتساعاً بمرور الأيام وليس هناك ما يشير إلى انسداد هذا القنوات إلى حد السيطرة عليها، التي تشير قبل أجهزة الأمن، التي تشير كثير من الدلائل إلى تورطها في بعض عمليات التجنيد الخارجية.

إن شبكات التجنيد المحلية (المراكز الصيفية، الحلقات الدينية الخاصة، والدورات الثقافية الدينية

المغلقة وغيرها) هي بؤر عالية الكفاءة لاصطياد

اختفاء مظاهر العنف لا يعكس

نهاية حاسمة للمظاهرة نفسها،

واقصى ما يشير اليه هو إعادة

تموقع الجماعات المسلحة

الشباب وزجهم في أتون العمل العنفي والتعظيمي. في واقع الأمر، إن كثيراً من الأفراد الذين يتم تجنيدهم في الجماعات المسلحة يتأثرون بالخطاب الديني المسموح به بنفس القدر الذي يتأثرون بالخطاب التنظيمي السري، ولا يمكن والحال هذه القاء اللوم على جهة دون سواها، فالذين يسجلون أسماءهم في التنظيم الجهادي كانوا مواطنين على حضور مجالس الوعد الديني المفتوحة، ومن المتشربين بثقافة (كتابات بريال) على حد سعد السريحي.

إن اختفاء مظاهر العنف في الوقت الراهن لا يعني بعد صدور القائمة الجديدة انعدامها بالكامل، فالمستقبل يضم فرعاً هائلاً لوجود قائمة تتسع بمرور الوقت من الانتحاريين الكامنين الذين يندرون أرواحهم لنيل الشهادة. القائمة الجديدة تمثل الجيل الثالث بعد جيل الأفغان واتباعهم الذين تولوا قيادة العمل الجهادي بعد زلزال الحادي عشر من سبتمبر. فهذا الجيل الثالث يحمل معه تجارب سلفه مع

وتحديداً بعد الحادي عشر من سبتمبر قد كشفت عن أشكال بالغة التعقيد من العمل التنظيمي، تكاد تحرم الدولة. المنشأ من القدرة على اكتشاف الخيوط الخفية للتنظيم الجهادي المسلح.

وما يزيد الأمر تعقيداً أن اقتطاف رؤوس التنظيم يدفع للسلاح بأسماء جديدة لا تنتمي بالضرورة إلى مرحلة الجهاد الأفغاني بل هي قادمة من مرحلة الحادي عشر من سبتمبر، كما يظهر من القائمة الأخيرة حيث أن المطلوبين هم من الشباب الذين تغذوا على ثقافة العنف ضد الغرب وليس ضد الشيوعية، وبالتالي فإن بوصلة العنف تتجه إلى الحليف الاستراتيجي لبلادهم، بعد أن كان سلفهم يلتحمون بعدو مختلف قرأوا عنه في الكتب أو سمعوا به في الخطابات الدينية بل ولم تعرّفوا على اقترافاته إلا من خلال تجربة مفصلة عن واقع بلادهم.

لقد جذبت الشبكة الجهادية خلاياها بانخراط عدد كبير من الأفراد الذين تأهلوا بدرجة عالية للعمل العنفي والتضحي، ولم يزدحم قتل القيادات إلا إصراراً على خوض المعركة حتى النهاية، فقد نجحت التنظيمات المسلحة على صناعة مجتمع معزول يفصلهم واتباعهم عن تأثير المحيط الاجتماعي العام، وبالتالي فهم قادرين على إبقاء أفرادهم خاضعين تحت مملات الخطاب الجهادي، وصناعة رموز تنظيميين بصورة إكراهية.

إن القائمة الجديدة تلمح إلى أن مأكنة التحريض والاستيعاب مازالت فاعلة وتعمل بمستوى عالٍ من النشاط، وأن خطاب التجنيد يمارس دوراً رئيسياً في تنمية ميول التشدد والتطرف والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى انخراط هؤلاء الشباب الفاعلين في خلايا التنظيم الجديدة، والتي يتم تشكيلها لغرض تنفيذ أهداف مستقبلية أو حتى آنية بالنظر إلى جاهزية الساحة المراد تزويدها بالمقاتلين المشحونين بمبادئ التضحية والفداء بالدم.

مشكلة انخراط أفراد في التنظيمات المسلحة في سن مبكرة تنطوي على مخاطر مزدوجة فهي من جهة تذرر بإحتمالية تشكل جيل من الانتحاريين الذين يتحولون إلى قنابل بشرية، كونهم يفتقرون إلى نضج سياسي يمنحهم من اقتراف جرائم من هذا النوع، والمشكلة الأخرى أنهم أكثر الفئات عرضة للألواء وهم وحدهم الأقدر على اكتساب المزيد من نظرائهم الذين يتكلمون معهم نواة التنظيم المستقبلية.

المشكلة التي تواجه هذه التنظيمات أنها قد تخرس أفرادها سريعاً في عمليات انتحارية أو مواجهات مسلحة، أو عمليات مداهمة مما يحتمل أن يحد من فاعلية غطاء سياسي أو شعبي أو حتى إعلامي، ولكنها في الوقت نفسه تفقد بدرجة كبيرة من الخطاب الديني التحريضي الميثوق عبر القنوات الرسمية والشعبية، كون هذا الخطاب لم يتم اكتشاف آثاره التدميرية على وعي الشباب حتى الآن، بل ما يصنف في خيانة الخطابات المعتدلة هو غير معتدل لدى المراقبين لمحتوياتها، فهي معتدلة بالمقاييس الرسمية التي لم تعد تفرق بين المعتدل والمتطرف في

فارق أن تقنيات هذا الجيل قد تكون أشد تعقيداً، ولاشك أن تناسل الاجيال تبعاً لا يبشر بنهاية وشيكة للعنف، وإذا كانت الساحة العراقية تمتص المخزون الاستراتيجي للتنظيم القاعدي في السعودية في المرحلة الراهنة، فإن أي إستقرار في الأوضاع الامنية العراقية سيدفع بالفائض البشري للجماعات المسلحة خارج الحدود وسيعود المقاتلون إلى اوطانهم كما خرجوا منها أول مرة، ولكنها ستكون عودة غير حميدة، فمن يعود يحمل معه تبعات تجربته، وسيستأنف ما بدأه أول مرة في العراق.

إن نجاح بعض أجهزة الأمن السعودية وفي المقدمة وزير الداخلية الأمير نايف وابنه الأمير محمد بن نايف بمساعدة عدد من المشايخ في توجيه أفراد القاعدة في الجزيرة العربية نحو العراق هو بالتأكيد نجاح مؤقت ومحدود، ولكن التأثيرات المستقبلية لهذا الدفع ستكون كارثية إذ لا يمكن إعادة تأهيل هؤلاء المقاتلين الشرشين بسهولة خصوصاً من تعود منهم على تبني فكرة الشهادة والجهاد في سبيل الحق! كما انزعجت في مرحلة مبكرة.

إن أول وأبرز ما تكشف عنه قائمة المطلوبين الأخيرة أن العنف مازال خطراً قائماً ومائلاً وأن المؤهلين للانخراط في الأعمال العنيفة يزداد بدرجة مخيفة، وأن أي نجاح لأجهزة الأمن يمكن التحويل عليه في انزال ضربة قاصمة في الجماعات المسلحة مجرد أمانتي غير مدعومة من الواقع، الذي يخبرنا بغير ذلك بالتأكيد، وطالما أن هناك مصادر تغذية للعنف ايدولوجياً ومالياً وبشرياً، فإن مسلسل القوائم سيستمر.

المفتي في بيان حول تفجيرات لندن

الحضور المبذل للديني في السياسة



المفتي: بيان لمن ورفضاً عن من؟

السياسي وأيضاً الديني، من خلال إصدار فتاوى أقل ما يقال عنها أنها مقطوعة الصلة بالزمن الذي يعيش فيها عالم الدين، أضاف إلى ذلك الأثر التدميري للفتوى على مستوى الوحدة الوطنية والتماسك الداخلي وهكذا السلام الاهلي والعالمي.

بطبيعة الحال، فإن المفتي آل الشيخ لا تنقصه المعلومة حول الأنشطة الارهابية في أرجاء مختلفة من العالم، فهو لم يصدر بياناً حول عمليات القتل والتفجير في العراق بمشاركة كمية ونوعية من جماعات سلفية سعودية بكل الصراحة والوضوح والصراحة التي جاءت في بيانه حول تفجيرات لندن. فبيان المفتي هو سياسي بإمتياز وتقرر أن يصاغ بلغة دينية، بسبب الربط بين الارهاب والوهابية منذ سبتمبر ٢٠٠١. مع أن المفتي سعى في بيانه إلى إخلاء ذمة السعودية من كل الأنشطة الارهابية الدموية في أرجاء العالم، أي بالمساحة التي تغطيها نشاطات التنظيمات السلفية المسلحة المنضوية تحت مظلة شبكة القاعدة. يقول المفتي (أن ما يجري في العالم من حوادث قتل فردية أو جماعية أو حوادث تفجيرات وتدمير ممتلكات وترويع الأمن كل هذه من الإنسان في الأرض وهو محرم في دين الإسلام ونسبة ذلك إلى دين الإسلام نسبة ظالمة).

والمفتي هنا لا يتحدث بوصفه فقيهاً أمياً مع الاستعمال المفرط لمفردة الاممية في الخطاب السلفي وانغراسه العميق في ادبيات القاعدة، ولكنه يتحدث بوصفه ممثل لدين الدولة الرسمي، فهو الصورة الدينية للسلطة السياسية،

معاوضة لما جرى في لندن، فالمفتي وبإملاء من العائلة المالكة يدرك تماماً أنفراط العقد الغريد بين العائلة المالكة والمجتمع الديني السلفي، فقد تسرب كثير من حملة ألوية الافتاء من تحت عباءة الهيئة الدينية الرسمية العليا، ويمثل هؤلاء الناطقين غير الرسميين بالعقيدة السلفية الأصلية.

لم يشجب المفتي تنظيم القاعدة، على طريقة الامير نايف الذي لا يزال يشكك في الرواية الاميركية حول ضلوع القاعدة في تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر، بالرغم من سلسلة البيانات والخطب الصوتية لقادة التنظيم التي يفصحون فيها بلغة واضحة وإحتفالية لا ليس فيها عن انتصارهم في تلك الغزوات الحاملة عزوف المفتي عن شجب القاعدة ليس إبراءً لذمتها، وإن كان ذلك محمولاً على الرغبة في عدم الاصطدام بالقاعدة الشعبية للتنظيم، ولكن الأهم في ذلك هو درء التهمة عن الذات، إذ أن

في مسعى للسيطرة على سلطة

الافتاء تعجز العائلة المالكة عن

إحتواء العلماء ضمن حدود

الرشد السياسي وأيضاً الديني

الشجب يستلزم إقراراً ضمناً بالقورط في دورة العنف وثقافة الكراهية التي أنتجت تلك الاعمال الارهابية العابثة.

قد يكون البيان إستباقاً ليس لصدور بيان من رجال دين من الطبقة الثانية أو الثالثة والذين دخلوا حلية الافتاء وابتاتوا ينافسون هيئة كبار العلماء في مجال التشريع في بعده الاجتماعي والسياسي، ولكن البيان جاء أيضاً استباقاً لصدور بيانات من داخل هيئة كبار العلماء نفسها، التي لا تخلو من متشددين، يحملون أفكاراً إقتلاعية في الولاء والبراء والتي تشكلت الأساس الشرعي للعمليات الارهابية. ولعل في ذلك ما يثير الانتباه، فالعائلة المالكة في مسعى لتعقب واحتواء تداعيات حوادث الحادي عشر من سبتمبر وإعادة السيطرة على مصادر الافتاء الديني داخل حدودها، تجد نفسها عاجزة أحياناً حتى عن إحتواء الهيئة الدينية العليا من الانفلات عن حدود الرشد

ليس إنكاراً لبشاعة الجريمة ولا شجراً لعنينة الفعل الدموي البالغ في إستهانته بالإنسان تنبزي شخصيات سياسية ودينية سعودية إلى إصدار بيانات وتصريحات متوالية لتسجيل موقف إزاء جريمة التفجيرات في العاصمة البريطانية لندن.. فلم نعتد من شخصيات دينية محلية إصدار بيانات وبهذه السرعة الفائقة في أحداث خارجية لو لم يكن ثمة مصلحة خاصة في فعل ذلك. فقد باتت بيانات الاستنكار ضرورة دينية وسياسية من أجل درء ما فرطوا به بالأس، ولأن السعودية باتت في مركز الاعصار الاعلامي الدولي، كونها بؤرة نشطة للإرهاب ومركز تصدير الانتحاريين إلى مناطق مختلفة من العالم، فإن الطبقة الحاكمة تدفع الآن فاتورة باهضة الكلفة لعمليات التنشئة العقيدية الصارمة والاحادية.

منذ الحادي عشر من سبتمبر بات كل عمل إرهابي يحمل بصمة سعودية بالفعل أو بالقوة.. هكذا ينظر العالم، وهكذا هو واقع الحال أحياناً، وهو ما تتركه العائلة المالكة والمؤسسة الدينية، وهو الدافع ربما الوحيد وراء إصدار هذه البيانات. ولأن الشعور بالزهو بقتل الأبرياء وإراقة الدم الحرام يغمر الموهوسين بالقتل، فقد كان لبيانات القاعدة ونأيولها دور المدعي العام في المحكمة الذي لم يدع فرصة سانحة للسعودية للتخلص من آثار وعار الارهاب حتى قدم دليلاً آخر مصبوغاً بالدم على تورط المتهم الرئيسي، أي مركز تكوين وتنشئة طوابير العنفيين.

جريمة تفجيرات لندن لم تستغرق زمناً تحقيقياً طويلاً، مع أن اضبارة التحقيق مازالت مفتوحة حتى الآن، فقد أكتفت نيويورك وواشنطن وميريد مؤونة البحث عن فاعلين آخرين، وإذا كانت هيئة التحقيق الفيدرالية في الولايات المتحدة هي التي توصلت إلى تورط شبكة تنظيم القاعدة في هجمات الحادي عشر من سبتمبر، فإن تفجيرات لندن سهلت المهمة على المحققين بإصدار فرع القاعدة في اوروبا بيان تتبنى فيه وبجرأة وقحة هذا الفعل الاجرامي غير المبرر والجهان.

مفتي السعودية الشيخ عبد العزيز آل الشيخ أصدر على عجل بياناً استنكارياً بعد يوم من وقوع جريمة التفجيرات، في خطوة سريعة وصفت بأنها قياسية. البيان كما هو واضح محاولة لاستباق صدور فتاوى أو بيانات دينية



انفجارات لندن: السلفية الوهابية أساس العنف

الأميركي، ويحسب ما أضحى عنه رئيس الوزراء البريطاني توني بلير يبدو معاكساً تماماً. فمن وجهة النظر البريطانية، فإن تسوية مشكلة الإرهاب لا تتم عن طريق استئصال الأسباب الأمنية وإنما من خلال معالجة أسبابها وجذورها. ومن واقع التجربة الأميركية في معالجة الإرهاب، ندرك مغزى تصريح رئيس الوزراء بلير، وهذا يملئ على السعودية بذل المزيد ومضاعفة الجهد في كبح تغول فكرها الديني المتشدد الذي ينمي ميولاً عدوانية لدى أتباعه.

قد يختلف الأمير نايف مع الأوروبيين والأميركيين على تعريف الإرهاب، ولكن الدم لا يرتب لتفسيرات متعددة ولا يخضع للمماحكات اللغوية الساخرة، فهناك أفكار متطرفة مزروعة في أدمغة الجماعات المتطرفة وهي التي حرّضت على مثل هذه الأعمال الإجرامية. لدى الأمير نايف تفسيره الخاص بالإرهاب، خلاصته هي منع الجماعات السياسية المعارضة من العمل بأي صورة كانت انطلاقاً من الأراضي البريطانية أو الأوروبية والأميركية، وهو ما يطمح إلى ترسيخ الاعتقاد به في تلك الأوساط. في المقابل، فإن ثمة موقفاً موحداً بين الأوروبيين والأميركيين على أن الإرهاب بدأ فكرياً ثم صار فعلاً دموياً. وهذا لا يعني بحال إغفال دور السياسات الأوروبية والأميركية في دعم الأنظمة الاستبدادية الشمولية والاستئثار بخيرات الشعوب والمعايير المزدوجة في التعامل مع قضايا العرب والمسلمين في إثناء نزوعات متطرفة.

على أية حال، فإن بيان المفتي الذي أريد له أن يؤسس لموقف ديني عام في السعودية قد جلب معه بعض المحسوسين زعماً على خط الاعتدال داخل الهيئة الدينية العليا، ولكن تبقى الشريحة الأكبر في المؤسسة الدينية صامخة حتى الآن، فالاعتكاف بالبيانات ذات الطابع الفردي لا تعكس موقفاً جماعياً وإجماعياً، وقد يرجعها البعض إلى القليل خير من عدم وخصوصاً في ظل طغيان جبهة التشدد داخل المؤسسة الدينية الرسمية.

تبنّي مبادئ الدستور والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة وحقوق الإنسان وإشاعة الحريات السياسية هناك جماعات سلفية متطرفة تتفاوت في وسائل تعبيرها السياسي من إعلامي وتحريضي إلى عسكري عنيف.

وبطبيعة الحال، فإن السلطات السعودية تسعى لتثمين تجارب لندن التي تبدو بصمات الفكر السلفي الراديكالي المنتج سعودي

بامتياز واضحه عليها، عن طريق إقناع الأجهزة الأمنية البريطانية بموقفها من وجود تشكيلات سياسية اعراضية على الأراضي البريطانية. فهي تملك من المعلومات الكافية حول طبيعة الأنشطة التي تقوم بها كافة التشكيلات السياسية المتواجدة على أراضيها كما تدرك حقيقة أهدافها ووسائل تحقيقها. كل ذلك في محاولة من الحكومة السعودية لتوجيه الجريمة الإرهابية التي وقعت في لندن بطريقة ابتزازية نحو أغراض خاصة،

الربط المصري والتاريخي

بين الدين والدولة يجعل

من استخدام أحدهما كافياً

لتمثيل الآخر والدفاع عنه،

وهو ما يفعله المفتي بإتقان

وهذا ما لا يروق للسلطات البريطانية التي تخضع للمسائلة ومحاسبة الرأي العام في بريطانيا، فهنا لندن وليس الرياض حيث تغيب الشفافية وتمسك الأجهزة الأمنية بوسائل الاعلام المحلية فلا خبر ينشر ولا تصريح أو تعليق يمر دون رقابة ذاتية أو رسمية.

وما ينطلق على الديني ينطلق على السياسي في السعودية من حيث تقديم ملف القضية معزولاً عن المتورطين الاصليين فيها، فالأمير نايف يتحدث عن الإرهابيين وكأنهم من غير نتائج الأرض التي نشأوا عليها وتشربوا منها ثقافة التشدد والكراهية، فضلاً عن كونهم في وقت سابق شركاء حقيقيين في الأجهزة الدينية والأمنية والعسكرية. صحيح أن الأمير نايف يتصرف بموجب غايات ويستخدم وسائل مناسبة لغايات معروفة سيما في هذا الحادث الدموي العنفي، إلا أن الفكاه من المسؤولية يبدو مستحيل، فبخلاف التصور السعودي لمعالجة ظاهرة الإرهاب، فإن التصور البريطاني، كما

تماماً كما أن الاسلام هو الغطاء الديني للدولة، فالدفاع عن الاسلام يصبح دفاعاً عن السعودية. إن الربط المصري والتاريخي بين الدين والدولة في السعودية يجعل من استخدام أحدهما كافياً لتمثيل الآخر، بل والدفاع عنه، وهو ما يفعل المفتي بإتقان. ولا غرابة، والحال هذه، أن تغيب الحماسة والسرعة الفائقة لدى المفتي في قضايا أخرى قريبة أشد شراسة كالمعاملات الانتحارية في العراق التي يقوم بها سلفيون سعوديون، ما لم يحمل الأمر على كونه متعلقاً بمصلحة سياسية.

وكما الديني، فإن السلطوي السعودي وجد نفسه أيضاً معنياً بتفجيرات لندن، وعلى ذات القاعدة، فالمشاركة النوعية والمدمجة لشباب سعوديين ينتمون للعقيدة السلفية أو عرب تخرجوا من الحواضر الدينية السعودية تفرض هذا الاحساس الدائم بالخوف والمراقبة وهاجس الاتهام الذي يلاحق الطبقة الحاكمة دينية وسياسية سواء بسواء.

لم يعد الشجب والاستنكار وحده كافياً ومقنعاً بالنسبة للحكومات الغربية التي إبتليت بجماعات مشدودة عراها بمرآكز دينية سلفية، وقد سبق للحكومة الأميركية أن طالبت بأكثر من مجرد شجب، فقد أرسلت لجنة من المحققين الأميركيين إلى السعودية للتحقيق مع معتقلين سعوديين، وفرضت على الحكومة القيام بسلسلة تدابير أمنية صارمة.

لقد حاولت السعودية الافادة من تفجيرات لندن على طريقته الخاصة، مع أن البريطانيين يدركون تماماً أغراض السلطات السعودية من الاتصالات الأمنية بين لندن والرياض وهي أغراض تقترب كثيراً من استغلال الحادث الإرهابي لصالحها، وليس في ذلك ما يدعو للدهشة فالولايات المتحدة باتت هي الأخرى تستغل حوادث الإرهاب في الخارج من أجل



التشاكسون لندن: دفاع عن الرياض

شرعنة حضورها العسكري في العراق وأفغانستان بل وفي العالم بأسره. بالنسبة للسعودية، فإن لندن تمثل حاضنة رئيسية لطيف متنوع من التشكيلات السياسية السعودية، فإلى جانب المعارضة السلمية المعتدلة الداعية إلى

فشل الحل الأمني

تجفيف منابع الأيديولوجية أولاً



نايف الإبحام التام مع السلفية

إن الانشغال الدؤوب بتصفية آثار العنف وإزالتها يعبر عن نجاح الخطاب الديني التحريضي في إخفاء دوره، فهو قادر على تحقيق أخطر الانجازات في غفلة عن الانظار. ومن المفارقات المثيرة أن تكون الشواهد الدالة على الحضور الكثيف للخطاب الديني في الوسط الشعبي مغفولاً عنها بينما يتم لاحقة الخلايا السرية التي إنشقت من مراكز انتبaths الخطاب نفسه. على العكس دائماً، فإن النشاطات المدوية وإن صدرت عن فئات محدودة العدد تكتسب اهتماماً واسعاً وكثيفاً كونها تمثل المنتج الفعلي والعلمي لأيديولوجية التحريض. إن الالاحاح الشديد على التعامل مع العنف من منظور أممي محض، يجعل من كل ما ينتج عنه صورة عنه ومن سخره، الامر الذي يفضي الى إهمال المنابع الفكرية لظاهرة العنف. إن نوع التعامل الملامس لسطح ظاهرة التطرف في شكله العسكري بنى عن احتلال عميق في المنهجية التي يجري استعمالها لمعالجة مشكلة ضاربة جذورها في التكوين الأيديولوجي للمجتمع المنتج للجماعات المسلحة.

لقد اختارت أجهزة وزارة الداخلية تعميم خيائها الأمني حتى على مستوى التثقيف الاجتماعي، وهنا تكمن الخطورة في الانحراف بالوعي العام عن جذر المشكلة الحقيقية. يستعاض باللوحات الارشادية وصور القتلى عن نقد الأفكار المحركة لميول التطرف، مع ادراك الجميع بأن ظاهرة العنف لا يمكن محققها بطائفة من النصح أو الارشادات للمواطنين من أجل صياغة وعي

فور الاعلان عن مقتل القيادي المغربي في تنظيم القاعدة في السعودية الحباري وإصدار قائمة جديدة من المطلوبين تضم ٣٦ شخصاً، صرح ولي العهد الامير عبد الله بأن المملكة ستقوم بتجفيف منابع الارهاب. ويأتي هذا التصريح في سياق داعم للحل الأمني الذي تمسك به الامير نايف في مواجهة ظاهرة العنف المحلية، وهو حل لم يثبت نجاحه التام بعد مرور أكثر من عامين على تفجر ظاهرة العنف بصورة غير مسبوقة، بل إن ندوات المحليين والمراقبين والخبراء تؤكد على أن ظاهرة العنف ذات أبعاد تتجاوز الحد الأمني الظاهري بل هي تنكئ على مصادر أيديولوجية تغذي عليها إجتماعية تخضع بصورة شبه كاملة لنوع من الثقافة الخصامية تجاه الآخر.

إن العالم البوتيمي الذي يصنعه الأيديولوجي الديني شديد الافتان لأولئك الذين يقعون طامعين تحت سطوة التحريض، حيث لا يعودوا يتذكرون سوى تلك الكلمات المسخونة بالآمال المستقبلية التي تمنحهم نشوة النصر قبل وقوع الأجل. لقد باتت مهمة الخطاب الديني مندكة في فصل المجتمع عن واقعه، وصناعة الحلم. البوتيميا الذي عبره تتحقق إمكانية الانقراض على كل ما هو قائم ودميره. فليس باللفظ المباشرة يتم استبدال السلوك الفردي، فقد بات الجو الثقافي مشبعاً الى حد أن الكلمة تخرج من معناها اللغوي بمفعولها الأيديولوجي التدميري بما لا تترك أثراً في ساحة الفعل.

كل شيء يتفصل عن منشأه الأصلي حين يدرج في سياق مهام أخرى غير منتسبة اليه، فالشعارات الكبرى نفسها تصبح ذات أغراض مختلفة متفصلة عن العبارات المسكوكة منها. فكما في تجارب النضال العربي، فإن الشعارات القومية والوطنية هي الأخرى تهذب معانيها وأصبحت تستعمل لغرض التعجئة فحسب. يكون الشعار الديني أشد وقفاً ووطناً في مجتمعات محافظة، سيما حين يتحصن الشعار برزخ تعبوي وجرة روحية عالية. ولطبيعة الخطاب الديني فإنه يقدم كسلسلة غير خاضعة للتحقق، وبالتالي فهو لا يتطلب جهداً يذكر كيما يلقى إلى الحشود المذتعة لملياته.

لدورة أيديولوجية مكثفة صنعت لهم نظاماً قيمياً ومنظومة مفهومية مختلفة. فمهما حاول البعض إستدراجنا الى منطقة خارج مراكز التأثير الأيديولوجي الحقيقية، فإن التراث الديني المحلي يواجهنا بصدمة المحتوى العنيف الذي ينضج منه، وهو المسؤول عن إشاعة التطرف في أشكاله الفكرية والاجتماعية والسياسية.

هناك جذور محلية للعنف دون شك، مهما قيل عن تأثيرات ثقافية خارجية، وإن مصادر الفكر السلفي تشتمل على كمية كافية من التحريض على العنف، وهي مصادر لم تخضع حتى الآن الى عملية نقد حقيقية من قبل النخبة السلفية، والسبب في ذلك أن هناك نزوعاً مقصوداً وضارياً لصيانة النص السلفي والمحافظة عليه وتبرئته.

إن مثل الرؤية القائمة على تكفير العالم بإستثناء المجتمع السلفي لا يمكن النظر اليها بوصفها رؤية عقيدة معزولة، أي كونها مجرد متبني نظري خالص. ولو كان الأمر كذلك ما نجح مؤسس الدولة السعودية في إقامة دولته. والحال أن تبني تلك الرؤية القائمة على تكفير سكان المناطق المستهدفة كان مقدمة لغزوها واحتلالها بطريقة دموية وشديدة القساوة. وينفس الطريقة، فإن تلك الرؤية العقيدة الشمولية هي الأساس الأيديولوجي الذي قامت عليه حركة جيهان عام ١٩٧٩ وهكذا الجماعات اللاحقة.

إن تلك الحركات الراديكالية التي ظهرت في تاريخ السعودية الحديث بدءاً من الإخوان عام ١٩١٣ وحتى جماعات القاعدة لم تستلهم من أدبيات الجماعات السياسية والدينية خارج الحدود ما يدفعها لتبني إستراتيجية العنف، فقد كان المخزون الأيديولوجي للعنف محلي الصنع. إن مواصلة تحميل جماعة الإخوان المسلمين في مصر مسؤولية انتشار الأفكار المتشددة في الداخل قد يستجيب لرغبات خارجية بدرجة أساسية ويكتسب تعاطفاً ودعماً من حكومات عربية لها خلافات مع

الانشغال الدؤوب بتصفية آثار

العنف يعكس نجاح الخطاب

الديني التحريضي في إخفاء

دوره وتحقيق أخطر الإنجازات

مناهض للعنف والتطرف. إن مجرد التحذير من عواقب العنف لا يفكك البنية الفكرية التي تستند عليها، ما لم يكن القصد من حملة التحذيرات هو كسب اصطفاث شعبي وراء الحكومة مع إغفال الحاجة الى معرفة أسباب الظاهرة العنيفة وجذورها.

إن هؤلاء المتناسلين من مجتمع التشدد والورادة أسماؤهم في قوائم المطلوبين لم يقرروا بحض الصدفة الانخراط في عمليات تبلغ من السادية حد الاستهتار بقياة الانسان لولا خضوعهم



الإسم : محمد سعيد محمد آل سليم الحصري
العمر : ٢٥ سنة
الجنسية : سعودي



الإسم : عبدالله بن إبراهيم التوموري
العمر : ٢١ سنة
الجنسية : سعودي



الإسم : نواف فهد بن جلال الجموي الحصري
العمر : ٢٤ سنة
الجنسية : سعودي



الإسم : صلاح بنور حسن الفهري الحصري
العمر : ٢٢ سنة
الجنسية : سعودي



الإسم : محمد صالح محمد الفهد
العمر : ٢٢ سنة
الجنسية : سعودي



الإسم : وليد مطلق بن سالم الدري
العمر : ٢١ سنة
الجنسية : سعودي

قوائم الإرهاب لن تتوقف!

العلمية التي وصلت ثمارها الى بلادنا ومساكننا وببوت عبادتنا. إن تلك النظرة الوحدانية النمطية التي يرد تجميعها على شعوب العالم وحضاراته هي المسؤولة عن خروج شباب مدججين بالعداء الى كل ما هو غير سلفي ومحتوئين بالرغبة في تدمير كل ما هو جويل ونافع في هذا العالم. إنها الرسالة غير المباشرة التي تبعثها تلك الثقافة الدينية الواحدية الى بعض الشباب فيتحولوا الى أدوات في معركة عبثية في صورة دامية. وما يجدر الالتفات اليه دائماً، خصوصاً مع تكرار هذه المقولة المغشوشة أن تصنيف المطلوبين في خانة (المتحرفين فكرياً) بنطوي على نفي الصلة بين هؤلاء والفكر الديني الذي أنتجهم، فإننا إذا كُتمة انحراف فكري فتجب معالجته من مصدره الذي يغذي هذا النوع من الشباب، ضحايا الفكر الديني الاقتلاعي.

إن منابع الإرهاب لا تتجفف من خلال ملاحقة الأشخاص المطلوبين في العنف فحسب، بل يجب ملاحقة الأفكار التي ولدت الإرهاب، والا فإن قائمة المطلوبين ستزداد عدداً وقد تصل في مرحلة ما الى العجز عن إحصاء عدد المطلوبين لاستفحال الفكر الإرهابي، بما يضع الجميع بما فيها الدولة في قائمة المطلوبين للعدالة الدولية.

وبخبرات متعددة على المستوى العالمي وفي الوقت نفسه فإنها تستبدل قيمة المحبة والسلام والتسامح بقيم أخرى ذات طبيعة خصامية، والتي يجري اختزالها في نزعة الواحدية.

تجفيف منابع الإرهاب يتم

عبر ملاحقة الأفكار وليس

الأشخاص والا فإن قوائم

المطلوبين ستزداد بالتسلسل

إن اقتدار التوازن في المناهج الدراسية تعكسه أيضاً الثقافة الدينية المبثوثة في وسائل الاعلام الرسمية والشعبية، ومن أمثلة ذلك الخطاب الديني التي تلقى في الجوامع والمساجد التي يكثر فيها الخطباء وأئمة المساجد من الدعاة على الآخرين دون تمييز، أو حتى النيل من أمم وحضارات العالم دون اللغات الانقباض على المنجزات الانسانية النبيلة التي تحققت على أيدي رجال لا ينتمون الى ديننا ولكنهم لم يحملوا في داخلهم سوى الخير للبشرية بفعل منجزاتهم

هذه الجماعة، وربما هناك في التيار السلفي من يجد في جماعة الاخوان المسلمين كبش فداء كي لا يصار بيد أن التراث السلفي لم يعد مكتوماً حيث يجري تداوله على نطاق واسع في وسائل الاعلام الرسمية والشعبية، بل إن من الساذجة أحياناً أن يعاد تعميمه دون النظر الى محتوياته التجريبية، فكثير من الأفكار تصبح مستغاسة بصرف النظر عن حدة محتوياتها وتداعياتها حين تكون مشاعة الى درجة التشبع، بحيث لا ينظر اليها باعتبارها مستهجنة أو مغرورة.

إن اختزال مهمة النهوض بالامة وبعث الاسلام من جديد من خلال إحياء شعيرة الجهاد أصبح ابتكاراً سلفياً فريداً، قبل أن يصدر كتاب (الفريضة الغائبة)، فضلاً عن أن منظري السلفية الجهادية لم يكونوا بحاجة الى مبررات دينية لأحياء تلك الشعيرة، فترات السلف ينتمل على أطروحة مؤصلة في الجهاد، والتي شكّلت المستند الديني لجيوش ابن سعود في حروبه وغزواته.

إن تصدّر السعوديين قائمة الانتحاريين في العراق وأفغانستان لم يكن محض صدفة بأي حال، فهؤلاء قد غرقوا في منابع الفكر السلفي التي مازالت نشطة حتى الآن. ليس الأمر يدعوا للتأمل التي يكون ٦٦ بالمنة من الانتحاريين في العراق هم من السعوديين حسب مصادر سلفية، بينما تتقاسم جنسيات أخرى بما فيها العراقية النسبة المتبقية، ولماذا يذهب نحو ٤٠٠ شاباً سعودياً ضحايا في مقاومة لا يعرف ماهي أهدافها وأبعادها، ولماذا لم نسمع عن أحد من رجال الدين السلفيين الذين حرصوا هؤلاء على الموت في العراق أن يكون من بينهم إبن أو أخ لهم من بين قائمة القتاتلين والانتحاريين.. كيف حدث ذلك، ولماذا يكون سلفيو السعودية وحدهم المرشحين للقيام بعمليات انتحارية، هل لخص أرواحهم، أم لأن كُتمة من أخبرهم بذلك، أم كانوا قد خصوا لعملية شغبية دماغ من قبل الموجهين الدينيين لكي يقوموا بكل الأعمال الانتحارية دون إحساس بقيمة الحياة والمشاركة في بناء الأمتان أسئلة تواجه رجل الدين السلفي في الداخل، والنظر المسؤولية كبيرة على عاتق أجهزة الامن والدولة من ورائها كيما تعيد النظر في استراتيجيات الحل لمشكلة قابلة للخروج عن السيطرة في المستقبل.

لقد بات واضحاً أن الدولة باتصافها التام نحو الخيار الأمني أنها قد قررت الانتكاس التام في الأيديولوجية السلفية المشرعة لوجودها دون المساس بأي جزئية فيها. فما يظهر حتى الآن أن الدولة لم تنوي بعد تشخيص مشكلة التطرف واتصا اقتصر على ملاحقة تداعياتها السياسية والأمنية فحسب. إن الالتحام التام بين السلفية والدولة يطلي على الطبقة الحاكمة المحافظة على مصادر استقرار السلطة، وبالتالي فهي أمام مهمة مزدوجة: حماية مصدر مشروعيتها، أي السلفية وفي الوقت نفسه درء أخطارها الأمنية والسياسية. فهي من جهة تمنح رعاة السلفية كل مبررات الانتشار والتوسع في بث الثقافة السلفية في شكلها الراديكالي، المناهض للحوار والتسامح الديني، ومن جهة ثانية تدعو الى تجفيف منابع الإرهاب، وتقصد بذلك منابع التي تؤهل الى حمل السلاح في وجه الدولة فحسب.

وحقيقة الأمر، أن تجفيف منابع الإرهاب لا ينجح في ظل انبثاق واسع لمنهجية اقتلاعية تدعو

العودة في غياب الحوالي

الرسالة المبتورة لرجل الدين الراحل



الحوالي: اعتبر الدولة نصف كافر، وانتفىص مدافعاً عنها

تتطلب نوعاً من المصادمة مع الدولة. وبالرغم من أن الشيخ العودة لم يقرر الدخول في مهادنة تامة مع الدولة، فمازال يحتفظ بقدر كبير من استقلالية المواقف إلا أن مجريبات الأحداث اللاحقة تؤكد بأن ثمة درجة عالية من التنسيق بين الشيخ وعدد من رفاق الدرب والحكومة. لقد بدا ذلك أول الأمر في مشاركته في اللجنة العالمية لمقاومة العدوان التي تأسست عقب الحرب على العراق، وقد شارك فيها زميله ورفيق دربه الشيخ سفر الحوالي، أمين العام للجنة. مع الإشارة هنا إلى أن الشيخ العودة بدأ أكثر اعتدالاً من الحوالي الذي التزم بمواقفه المتشددة رغم انفتاحه على الثقافة الغربية والأوربية بوجه خاص.

شارك العودة في الحوار الوطني في اللقاء الفكري الأول وبدأ حماساً غير معهودة في التعاطي مع الآخر في الداخل، واضطلع بدور فاعل في الحوار وتبنى مهمة صياغة بعض أفكار البيان الصادر

الشيخ العودة الذي بذل

طريقته بعد خروجه من

المعتقل صار قريباً من خصوم

الأمس وشفيعاً لخصوم جدد

عن اللقاء الفكري. وكان ذلك إشارة لافتة، ولكن ما لبث أن أظهر تراجعاً عن بعض مواقفه وبدأ ينتقد المخالفين للعقيدة السلفية ويطالبهم بتعديل معتقداتهم كأساس لبداية أي حوار فكري، معجم على طريقة الشيخ سفر الحوالي، ثم غاب نهائياً عن اللقاءات الفكرية.

غياب الشيخ العودة عن اللقاء الفكري جرى تعويضه بحضور كثيف في موضوع العنف، حيث أصبح من الشخصيات الأساسية التي تعاطت مع الجماعات المسلحة، وبدأ كما لو أن تنسيقاً كبيراً بينه وبين أجهزة وزارة الداخلية جنباً إلى جنب شخصيات أخرى مثل الشيخ سفر الحوالي والشيخ محسن العواجي وآخرين. ولربما بسبب تأثيرهم الفكري ونفوذهم الشعبي لعب هؤلاء دوراً في ثني عدد من الشباب عن التطور في أحداث عنف داخلية وقد نجح العودة في إقناع البعض بتسليم أنفسهم

ظهر بصورة مثيرة على المسرح السياسي المحلي إبان أزمة الخليج الثانية، وبرز كرجل دين ناقد للدولة وكداعية لتصحيح العلاقة بين المؤسسة الدينية والحكومة السعودية، ثم أصبح خلال فترة قياسية رمزاً للتيارات السلفية الناشطة سياسياً، فاكسب زخماً شعبياً كبيراً في عملية التجاذب الشديد مع الأجهزة الأمنية، حيث تعرض للاعتقال أكثر من مرة في أحداث بريدة، وفرضت عليه الإقامة الجبرية، ومنع من التدريس والسفر في مسعى لتعطيل نشاطه الجماهيري الذي بدأ يهدد الدولة.

كان من أوائل من ترمد على هيمنة المؤسسة الدينية على مجال الافتاء والتوجيه الديني، وهذا ما أثار حفيظة وسخط النخبة الدينية العليا في البلاد، فصدرت في حقه فتاوى وبيانات تحذره من إثارة الفتنة والوقوع فيها، وتدعوه للالتزام بجادة العلماء وولاية الأمر.

خلال فترة اعتقاله تعرّف الشيخ سلمان العودة على بعض المثقفين الدينين المتنورين مثل عبد العزيز القاسم وغيره ودخل في حوارات فكرية موسعة وجادة خففت إلى حد كبير من حذية طروحاته الدينية المتشددة، وبدأ بعد خروجه من المعتقل كما لو أنه قد بدأ مرحلة تحول فكري، كما ظهر في بعض كتاباته حول الرؤية المعتدلة تجاه الآخر، ومراجعة بعض المواقف السابقة المحملة على لغة توصيفية وتكفيرية.

سمح له الانكفاء تدريجياً عن السياسة المباشرة، وبخاصة تلك الناقدة للحكومة السعودية، بالعودة إلى مزاولة نشاطه الديني التحقيقي الهادئ، وكان في ذلك بداية صفحة جديدة في العلاقة بينه وبين الحكومة، ولا سيما مع أجهزة وزارة الداخلية.

حتى بداية أحداث الحادي عشر من سبتمبر لم يقرر الشيخ العودة الدخول إلى معترك السياسة مرة أخرى، فقد اكتفى بمزاولة نشاطات دينية واجتماعية محدودة، ولكن الحملة الاعلامية المضادة التي تعرضت لها المدرسة السلفية دفعت به وتبشيع من العائلة المالكة للانخراط في حملة الدفاع عن العقيدة السلفية وتبرئتها من هجمات نيويورك وواشنطن، إضافة إلى مواجهة حملة الجماعات السلفية المتشددة الخاضعة تحت تأثير شبكة القاعدة وأيدياتها السياسية. وبطبيعة الحال، لم يكن يتجاوز الدور إلى الانشغال بالسياسة بمعناها المهني، وإنما بالمقدار المقرر له من قبل العائلة المالكة، فتجربة المعتقل وظروفها والتعهدات الضمنية التي وقّع عليها تحول دون انغماسه في شؤون السياسة، وبخاصة تلك التي

لأجهزة الأمن. أصدر الشيخ العودة بيانات مع آخرين تبطن دعوة غير صريحة لأفراد الجماعات المسلحة بنقل عملياتهم إلى العراق وتجنب البلاد حواث العنف، وقد استجاب عدد كبير لهذه الدعوة، فقد وصل إلى العراق ما يربو عن ٢٥٠٠ سعودياً تسللوا عبر الحدود الشمالية أو عن طريق الجو إلى العراق أو عن طريق الأردن. إن حملة الانتقادات الواسعة التي تعرضت لها السعودية من جراء تزايد عدد الشماليين ثم صفوف المقاومة العراقية وتساهل الحكومة في اجراءاتها الأمنية على حدودها الشمالية ثم تسرب معلومات حول دور وزارة الداخلية السعودية مع رجال الدين لدفع أفراد الجماعات المسلحة للهجرة إلى العراق ومن ثم وصول أنباء الضحايا السعوديين إلى عوائلهم الأمر الذي أثار سخطهم وتحدثت عن ذلك الصحافة المحلية والعالمية، وتوجت كل هذه التطورات بقصة ابن الشيخ العودة بكل ملايساتها. فقد أظهرت الحادثة وهناً شديداً في موقف العودة الذي حاصرت الانتقادات من كافة الاتجاهات، فكان النقي والافبات في كفة واحدة، فإن نفى نية إبنه على الهجرة للعراق فكيف يأمر بالجهاد ويستحث الآخرين على الهجرة ويضن بإبنه، وإن أثبت فكيف يرسل إبنه إلى العراق لتنفيذ أعمال إرهابية ضد الشعب العراقي في ظل حملة انتقادات ضد الحكومة ورجال الدين السلفيين بتورطهم في حمامات الدم اليومية في العراق.

وعلى أية حال، فإن الشيخ العودة لم يخرج سالماً بعد تلك الحادثة، فقد ظلت القضية تأخذ أبعاداً واسعة وفقد على إثرها جزءاً كبيراً من



العودة: كسب الجمهور محرضاً ضد السلطة، قبل يبيعها إليهما!

الأمني، وليس في ذلك تعريضاً للشيخ العودة، فلربما كان إحساسه بمسؤولية ضلوع عدد من المظلومين في أعمال العنف يدفعه لتصحيح أخطاء الماضي، ولأنه أن الدولة بحاجة إلى نفس الرجال الذين لعبوا دوراً تحريضياً كهما يؤدوا مهمات مضادة، لقدرتهم الفريدة على التأثير وبفعل نفوذهم الروحي والفكري وربما الاجتماعي.

يلعب الشيخ العودة دوراً مميزاً، بعد غياب الشيخ الحوالي الذي كان يتولى مهمة الشفيع بين المظلومين والجهات الأمنية، فالعودة يواصل مهمة رفيق دربه في مناشدة المظلومين بتسليم أنفسهم، ومن المفارقات أن يكشف العودة عن طريقة تواصله مع المظلومين، فبعد بيان المناشدة الذي وجهه إلى المظلومين، يعيد العودة فتح قناة التواصل التي دشنها الحوالي في وقت سابق مع المظلومين ووزارة الداخلية. فقد قام العودة بأجراء اتصالات هاتفية مع المظلومين في خطوة اعتبرت مؤشراً على ضعف شعبيته وتأثيره الروحي حيث يراه (الجهاديون) بأنه (العودة) عقد الكثير من الصلقات مع السلطة التي كان منادياً لها وخارجاً عليها في فترة من فترات حياته. حسب كاتب في موقع إيلاف الإلكتروني: إن الأفراد الذين تأثروا بأفكاره الجهادية بالأساس لا ينظرون إليه بعين الرضا بسبب انتقاله المفاجيء من جبهة لأخرى، بعكس رفيق دربه الحوالي الذي تمسك بمواقفه المتشددة حتى النهاية.

سؤال إعتراضي في الأخير يثار في سياق هذه القضية، فلماذا لم يصدر بيان من الشيخ العودة حول الاصلاحيين الثلاثة الذين مضى على اعتقالهم أكثر من عام دون وجه حق، سوى إصداحهم بصورة سلمية عن مطالب مشروعة لا يختلف النعمه من أكثرها؟ فكان حري بالعودة أن يرفع مناشدة للسلطات السعودية بالأفراج الفوري عن هؤلاء الثلاثة وزملائهم. فإذا كان بعض المظلومين قد تورط في أعمال عنف واصطبغت أيدي عدد منهم بدم الأبرياء، فإن هؤلاء الاصلاحيين لم يشهروا سلاحاً ولم يسفكوا محجمة دم واحدة فما لب اغتيال العودة عن قضيتهم وبذل أقصى الجهد لصالح هؤلاء المظلومين، أليس في الأمر ما يدعو للغرابة والإنكار في أن؟

البعد، وتعبد القبور، ويدعى الأولياء، وتمارس الغواش، ويتعاطى الربا... وتقع أجزاء من بلاد المسلمين تحت وطأة الكافرين ولسانهم، كاليهود والنصارى والملحدين... ويتعرضون لأبشع صور التعذيب والكنال والقتل والاغتصاب، وتعيش شعوب إسلامية فيما يشبه حالة الاحتجاز، في طائفة من محن وأخطاء وخطايا يعيشها المسلمون.

ويعد أن أنهى العودة تصميم الحكم الشرعي والذي كما يظهر قربه من حد التحريم الكنسي الذي يؤسس دون شك لكراهية دينية، بل ويجري إستيعاب هذا الموقف العقدي في تشكيل الأساس الايديولوجي للعنف، فقد نأى في خطوة احترازية تتسم بالذكاء والحذر عن تقديم مستمسك ادانة عليه من خلال الاستدراك المتأخر لموقفه العقدي، في محاولة

لفصل المتن عن الهامش أو الشرح. فبعد كل الصرامة اللغوية الصريحة، فإن

الشيخ العودة يتلبس دور الوصي الديني ليقدم شهادة إطمئنان للامة بأنها لم تخرج عن (وصف!!) الاسلام (فهي في قولنا ووجدنا، ونحن -بحمد الله- من يحفظ لهم وصف الإسلام، وإن وقعوا في الآثام، وحتى أولئك الذين وقعوا في الشرك جاهلين نؤثر عنهم بالجهل، ويقاهمهم على الأصل. ورحمته وسعت كل شيء، فتسأله ألا يحجبنا عنا بذنوبنا، ولا عن أحد من المسلمين، ويفترض أن نستفيد من خصمنا الكثير).

عبارة رغم المواربة المتعمدة فيها لا تنم عن

الدولة بحاجة الى نفس الرجال

الذين لعبوا دوراً تحريضياً

كما يؤدوا مهمات مضادة،

لقدرتهم الفريدة في التأثير

الفكري والروحي

تحول جوهرى في فكر العودة، بل هي تتمسك بالأسس العقيدية التي قامت عليها المدرسة السلفية، وهي ذات الاسس التي تمد الجماعات المسلحة وشبكة تنظيم القاعدة بكل المبررات الايديولوجية للعنف.

عوداً على بدء فإن الشيخ العودة الذي بذل طريقتي بعد خروجه من المعتقل واكتفى بإلقاء الدروس الدينية في الفقه والعقائد واصلاح المجتمع والنأى عن العمل السياسي العلني والمبارش، بدا كما لو أنه بات قريباً من خصمه بالأساس، أي أجهزة الامن، والتي كتب حول رجالها في فترة سابقة دفعا لشهورها من التعرض للشباب المتدين.

إن ثمة مهمات علنية يضطلع بها العودة يصعب فهمها ما لم توضع في سياق التعاون

رصيد الشعبى وقدرأ من الوهج الاعلامي، فقد كانت الحادثة أشبه ما تكون بمحك مصداقية لموقف الشيخ العودة. وقد ظل الأخير يسعى الى تعويض هذه الخسارة عن طريق تقديم أفكار في الاعتدال لصالح خيار الدولة الأمني، وربما هذا ما اضطره لمساعدة دوره في عمليات التسوية بين أجهزة وزارة الداخلية والجماعات المسلحة.

كان آخر دور له ما صدر عنه في الثاني من يوليو من مناشدة خطية للمظلومين في قائمة الـ ٣٦ لمراجعة أنفسهم، تضمن النداء - المناشدة عبارات تمثل جنية التحول في فكر العودة، ولكنها بالتأكيد لا تكسب بأمانة تامة مدرسته العقيدية، فهي من نوع البيانات التي تصلح للتسويات الفكرية والاجتماعية داخل المجال العقدي الواحد. فمحتويات المناشدة لا تسري على باقي المجالات الفكرية بالقطع، وينقص القدر، فإن هذا البيانات لا يندرج في سياق البيانات المحرصة على الجهاد والمقاومة، بل هنا تبدو لغة العقل والاعتدال حاضرة بشدة (وبأن لكل ذي رشد أن أعمال العنف والتخريب والقتل لا تبني دنيا، ولا تصلح ديناً، ولا تدفع شرّاً، بل هي سيرة في طريق مسدود مغلق، نهايته العطب في الدنيا، وما يخشى من شديد العقوبة في الآخرة). فبعد لا قتال بالثابدين عن أعمال العنف في العراق أو أي مكان آخر، بل هي مناشدة مصممة للوضع الأمني الداخلي.

كلمات النداء - المناشدة تحمل دلالات معبرة فهي تعكس اعتدالاً غير مسبوق في فكر الشيخ العودة كما سيظهر لاحقاً، فالنصيحة القارطة في توددها ورقفتها للمظلومين كضرورة انفعالية تستهدف بدفعة عواطف وضمير المظلومين ولا تعكس بالضرورة موقفاً عقدياً راسخاً، فالوقوف العائاني لدى العودة يبدو على النقيض من كل متواليات النص من حق الدماء وحفظ الأمن وكيث الفتنة وأودها أو حتى تطلب جانب العفو والتسامح وحفظ الحقوق وصيانتها.

ففي مقالة نشرها العودة في موقعه (الاسلام اليوم) بعنوان (الدفاع عن العقيدة أولى!!) وهي مقالة جاءت في سياق رده على المبالغين له بالدفاع عن نفسه إزاء الانتقادات، فرد عليهم بترجيح الدفاع عن العقيدة عوضاً عن الانشغال في (حرب الردود) حسب قوله.

ما يلتفت الانتباه في مقالة العودة هذه، أنها تضمنت موقفاً تفكيرياً معاداً أو مخففاً إزاء الآخر، والذي يرد أصله زعماً إلى السيد قطب كما جاء في كتابه (معالم في الطريق) وتفسيره (في ظلال القرآن). الشيخ العودة الذي يستشعر بدقة وقع المواقف العقيدية وخطورتها وحتى إمكانية استغلالها لا تخونه قدرته اللغوية على سبك عبارات ملطقة تنجيح من أية ردود فعل على موقف عقدي يتبناها وخصوصاً في هذا الظرف شديد الحساسية حيث الانظار كلها ترمد ما يصدر عن رموز المدرسة السلفية.

الشيخ العودة كتب في المقالة ما نصه: (يوجد ما يزيد على أربعة مليارات إنسان غفهمو ربهم خطأ، أو حتى كفروا به وأنكروا وجوده، فلماذا لا ننشغل بكشف هذا اللبس في حدود طاقتنا؟)، ثم انتقل إلى الدائرة الإسلامية وقال مانصه: (يوجد ما يزيد عن مليار مسلم، ينتشر بينهم الضلال، وتروج

بث صلاة الاستسقاء عبر روتانا

الثنائيات المتضادة في السعودية



في المستوى المذهبي نجد من يجادل وإهما بأن ثمة تعددية مذهبية تعكس قدراً من التعايش بين المعتقدات وربما تمثل وجهاً للتعددية المعترف بها، ولكنها غير ذلك على الإطلاق، فهذه التعددية ليست قراراً رسمياً بقدر كونها ممانعات جماعية إزاء محاولات الاضمحلال في واحدة مفروضة ومرفوضة من قبل الحليين التقليديين الرسمي والديني.. لا يصح مقارنة حال السعودية بالنصرانية في أسبانيا في العصور الوسطى، مع أن تجربة الجيوش السلفية التي غزت المناطق في الجزيرة العربية من الحجاز غرباً إلى الأحساء شرقاً كانت سيئة الصيت حيث كان إكراه السكان على تبديل عقائدهم والانضواء قهراً في العقيدة السلفية إحدى الوسائل التي إتبعها ابن سعود وجيوشه جنباً إلى جنب السلاح الغاشم الذي فتك بأرواح الكافرين، ولكن الممانعة الشديدة من قبل سكان المناطق ضد محاولات قلب المعتقدات أبقت الغلبة السعودية في حيزها العسكري. وبالتالي فإن هذه التعددية المذهبية لم تكن تظهراً للتسامح الديني، بل دليل بسيط أن المذاهب الأخرى لم تحظ بالحد الأدنى من الحقوق الدينية في مقابل الانتشار السلفي الواسع والمهيمن على الحقول الدينية الرسمية: القضاء، التوجيه الديني العام، المساجد، الافتاء، القضاء، واليهيات الدينية العليا (هيئة كبار العلماء مثلاً).

كل ما جرى، أن الدولة حين عجزت عن استبدال عقائد السكان فرضت تدابير صارمة على طقوسهم الدينية، وجعلت الانتماء المذهبي مقياساً ليس في الانخراط في المؤسسات الدينية الرسمية فحسب بل والسياسة أيضاً. إن وجود مذاهب متنوعة في السعودية لا يمثل أكثر من واقع يصعب تجاوزه بسهولة. قد يحلو للبعض تسميتها بالانفتاح والقبول بالتعددية، أو حتى التعايش بين المعتقدات ولكنها غير ذلك بتاتاً..

الخصبة شاءت الدولة أم أبت، فالعائلة المالكة ترعى الشيء وتقضيته، فإن عجزت عن احتضانه في الداخل زرعت خارج حدودها مع ضمان كل أشكال الحفاوة والرعاية، فالأفكار وإن هاجرت خلف الحدود فإنها تعود ثانية كما لو أنها منتوجات محلية عالية الجودة.. فممازالت عملية التحديث حتى في شكلها الاغوائي تواجه مضاداتها في الداخل بما يحول دون مرورها عبر بوابة المحافظة الدينية المفتعلة، وكأن الدولة تقوم بتوفير تجهيزات انتقالها وتحولها في الخارج، حيث يصبح المجتمع المراد تأهيله للعيش ضمن ظروف التحول الداخلي للدولة يخوض دورة توجيه خارجية بتمويل محلي، فيما لا تزال الهياكل الداخلية آمنة على الاحتفاظ بخط سيرها المتناقل.

التطرف والاعتدال، الأصالة والمعاصرة،

تماسك نزعتي المحافظة والتحديثية في السعودية لا يحقق التوافق بين المجتمع والدولة بل يوفر مسوغات التنافر لصالح استقرار السلطة

كلها ثنائيات تجدها في مظاهر الحياة اليومية، ولا غرابة في ذلك، فالمكان الذي ينشئ مفكراً فريداً بحجم عبد الله القصيمي، الخارج من معقله السلفي بصرخة المتمرّد، هو نفسه المكان الذي ينتج جيلاً من الانتحاريين المتطربين أفكار السلفية المتطرفة. بنايات مندمجة بأخر منتجات التكنولوجيا الحديثة مثل برج المملكة بالرياض تقع بالقرب من شواخص التقليدية الغارقة في ماضوية التراث المتجمد نصاً وقصداً.. هكذا هي تسير السعودية، تجتمع فيها كل الثنائيات المتضادة والمتفجرة بعنفوان غير مسبوق، تشترك جميعاً بطريقة غير مباشرة في تعضيد السلطة والانتصار لها.

سلسلة ثنائيات متراصّة تعمل متزامنة في الفضاء السعودي المفتوح وعلى الأثر مباشرة، وتمثل صورة لواقع يعكس اختلالاته بطريقة نابذة لحقائقه الكبرى.. فنحن نلقى أخلاطاً من الأفكار المتعارضة ووسائل الاتصال الجماهيرية بإرتراداتها الثقافية المتضاربة تنطلق من نفس مصدر واحد وتشيع في وسط مجتمع واحد وغير موحد.. لا تعكس تلك الثنائيات ظاهرة صحية كالتي نجدها في المجتمعات الديمقراطية، بوصفها تجسيدا للتعددية وتنوع الآراء والاتجاهات الأيديولوجية والسياسية.. والسبب في ذلك، أنها لم تؤسس ثقافياً ولا حقوقياً، وإضا جاءت كجزء من عملية فوقية تلبها الحاجة إلى سلطة مستقرة وسط مجتمع متشظي، كإنعكاس لحالة الدولة الشرقية، التي تؤمن استقرارها عن طريق توفير مصادر الاضطراب والفوضى.

قد تفيدنا بعض المظاهر في استجلاء الرؤية حول طبيعة الاختلال الداخلي، فمصادر التمويل السعودية تمتد محطة روتانا بمعجونها الطربي المتهايط تقابلها محطة المجد الدينية بكل افتعالاتها الخطابية الباهتة، وكذا الحال، فإن محطة القرآن الكريم المغمورة وهماً ولهاجاً تقابلها إم بي سي إف إم بهيجتها الترفيحية والإخباري السقيم.. هي ثنائيات باتت مقبولة وتعبر عن العناد المستمر على إبقاء إتحادين متعارضين من الأصالة الدينية المستلبة والحداثة التكنولوجية المبتذلة.. فهذا التماسك بين نزعتي المحافظة والتحديثية لا يربط منه تحقيق التوافق بين المجتمع والدولة فضلاً عن الاستجابة لشروط التحول الداخلي، بقدر ما هو توفير لمسوغات التنافر في المجتمع لصالح استقرار السلطة.. فليس هناك ما يوجب السخط إزاء تلك المتضادات الثقافية والاتصالية، فسياسة إرضاء الأنواق كافة تبدو سمة أساسية في منهج الطبقة الحاكمة في التعامل مع تيارات فكرية واجتماعية متصارعة.

ليس هناك ما يتعرض للفناء في هذه الهلاك فكل النزوعات المتطرفة تجد بيتها

وهي ذات الرؤية المعلولة التي تقوم على اعتبار الانسجام التام بين متطلبات الدين والدنيا والدولة واقعاً قائماً في هذا البلد. ولكن الحقيقة، أن ما يرى ليس أكثر من توهجات خلقية تصيب عمليات التحول الاجتماعي والثقافي في بلد مازال يتمسك - بشراسة - بقواعده المهترئة على أمل الافادة من مصادر قوة وخبرات العالم لترسيخ سلطة تعرضت لاهتزازات عنيفة بأمواج الحداثة في غضون العقود الثلاثة الأخيرة.

ثنائية بوجوه عدة قابلة للاستعمال بحسب ظروف المكان والزمان.. فقد كان وصول وفد نسائي سعودي الى جنيف لحضور اجتماعات حقوق الانسان العام الماضي ملفتاً في بلد لم يسمح فيه حتى الآن للمرأة بالسيارة، تماماً كما هو الحال في ظهور نساء سعوديات بخبرات متقدمة في مؤتمر جدة الاقتصادي في بلد مازالت المؤسسة الدينية الرسمية تحسب صوت المرأة عورة والكشف عن وجهها حراماً.. المشاركة المفتعلة للمرأة السعودية في فعاليات اقتصادية وثقافية وأحياناً سياسية على المستوى الدولي يندرج في سياق عمليات الترميم المتواصلة لسمعة البلد الذي تحول بين عشية وضحاها الى وكر للإرهاب.. فقد تحولت المرأة، كما أشياء كثيرة في هذا البلد، الى مبتذلات في مسلسل المساومة السياسية التي تقوم بها الحكومة في الخارج، دقعا لتهمة باتت محسومة، وإغلاقاً لملف قضية قد شارفت على إستكمال أوراقها الأخيرة، وخصوصاً مع استمرار مسلسل العنف في العراق، وتالياً تفجيرات لندن.

في السنتين الأخيرتين أضافت العائلة المالكة الى مسلسل ثنائياتها المشوّهة عدداً من اللجان الحقوقية والتقابلية التي تصلح كواجهات كرتونية ومغربية في العلاقات الدولية، فهي ليست مصممة لتحقيق أغراضها الحقيقية بقدر ما تعكسه من تحولات مفكرية لواقع افتراضي في ذهنية الدولة. فهذه الواجهات تعمل كحكومة ظل وتمارس دوراً تضليلياً في المحافل التي تكون فيها المؤسسة الرسمية عاجزة عن الوصول إليها أو تلك التي لا تنسجم معها.

ولكونها تستهدف بعث رسائل متواصلة للخارج، فإن اللجان الحقوقية والتقابلية كما الانتخابات البلدية المشلولة تعجز عن تقديم تفسيرات رصينة حول قضايا داخلية ومن أبرزها قضية الاصلاحيين الثلاثة التي فشلت الحكومة ولجنتها الحقوقية في التعامل معها بصورة مقنعة ومرضية. وفي حال كهذه، فإن الثنائية تظهر ذاتها علي هيئة داخل وخارج يكون فيها الأخير مطلوباً بدرجة أكبر، ولاريد أنها تعطي دلالات قوية على أن تلك اللجان

المبته مشنناً هي مقوّضات لحركة التطور الطبيعي للمجتمع.

الثنائية ليست مجرد تشويه لواقع يلح السياسي على تجريده من مفاعيله الحركية، وإنما هي ضمانات مؤكدة لاستقرار السلطة. إن توليد الثنائيات من قبل الدولة يزيد في انقسام المجتمع ويزيد في ترسيخ أسس السلطة واستمرارها، فتجربة العمل السياسي الوطني التي خاضها الاصلاحيون المتحدرون من خطوط فكرية وسياسية متنوعة أثارت فزعاً متعاضداً لدى الطبقة الحاكمة، فهي تجربة فريدة من نوعها من حيث درجة التوسق بين القوى الوطنية من مناطق ومدارس فكرية متعددة، فالتوحد أفقياً يقضي الى انقسام عمودي بصورة ثنائية، بمعنى أن تلاقي فئات إجتماعية متعددة على أرضية عمل مشترك وفي ضوء أهداف محددة يؤول في مؤدياته النهائية الى تشقق بنية السلطة وتصدها.

كل التحالفات الاجتماعية تثير الهلع لدى العائلة المالكة، لأنها تعيد توشيح المجتمع المراد إبقائه منقسماً، وستكون المشكلة أشد خطورة حين يتوشح قسم من المجتمع على قاعدة حقوقية وسياسية، أي إستهداف مباشر للسلطة الحاكمة. وعلى ضوء هذه الخلفية المفزعة، تتحرك العائلة المالكة لفتح مجال للثنائيات على أفق واسع، كونها صمام أمان للنظام، إن التكاثر المتواصل لمحطات ومراكز

التطرف بأشكاله المتضادة جزء

من الثنائية المتفجرة في الحياة

اليومية، ولا غرابة في ذلك فكل

الأضداد تجتمع انتصاراً للسلطة

ثقافية وإعلامية متضاربة الاغراض والتوجهات يبدو أحياناً مقصوداً لغيره، فهو تشاير فطرياتي يلهمي عن التفكير في محتوياتها، ولكنها في الوقت ذاته تشغل الجميع بالجميع، مع إخراج السلطة سائلة منها، ولها في ذلك نجاة، فحين تتحول الثنائيات الى ظاهرة مضرّة يكون القابض على زمام الأمر قادراً على اللعب بالمتناقضات وخطط الأوراق، كأن يصبح سلفياً متشدداً على طريقة الامير نايف الذي يكرز بلغة أمنية صارمة تمسك الدولة بالعقيدة السلفية، فيما يصبح لبرالياً منفتحاً على طريقة الامير عبد الله الذي تعلك مفردة الاصلاح بطريقة فطرية منزوعة المعنى. بل قد تجد في الامير نفسه صورة ثلاثية الابعاد، يكاد سنا برقها يذهب بالابصار، فهو سلفي

وليبرالي بل وشيوعي أحياناً كما قال الامير عبد الله عن نفسه ذات لقاء مع أعضاء الحزب الشيوعي العائد من المهجر قبل عدة سنوات. الثنائية السلوكية لم تعد موقفاً إستثنائياً أو ظرفياً، بل باتت سمة في طبقة الامراء الحاكمين، فالناسك المتجهذ بالنهار يصبح فارساً ليلاً بإمّتيان، فشخصيات السر والعلن تتصارع فيما بينها ولا يمكن تلاقيها، كونها من ضرورات القيادة والحكم. لهجة الطهرانية الدينية أمام عدسات الكاميرا فريضة سياسية قبل كل شيء، وللجلسات المغلفة والبعيدة عن الاضواء لهجتها المعبته المشحونة سباً وبهتاناً. من يسمع الامراء الكبار بدءاً من الملك العليل وهم يلهمون بلسان عربي غير فصيح وتتخلل خطاباتهم آيات من الذكر وأحاديث نبوية مبتورة لا يصدر أن من ذات الغم يتدفق سيل من الشائعات واللغة الهابطة أمام الحواشي وفي المجالس الخاصة، وكل ذلك مكسوم بطبيعة الحال الى قاعدة (المجالس بالامانات) (ولكل مقام مقال) وباقى قائمة المسوغات للخروج عن النص.

لنكون السؤال ما هو المدى الزمني الافتراضي لبقاء هذه الثنائية المتضادة في ظل عمليات التحول الكبيرة التي تشهدها المجتمعات، والتي تعصف بكل البنى التحتية صعوداً الى البنى الفوقية؟

ما نلاحظه منذ بدء حملة الانتقادات الواسعة ضد السلفية السعودية المتطرفة، أن تنامياً مضطرباً لنزوعات التشدد في الخطاب الديني المحلي، وهو أمر يدعو للمقالم. ثمة عزيمة راسخة على استئناف العمل بالثنائية المتضادة بشكل متطور، ويبدو كما لو أن التشويه الحاصل في الخطاب الديني المسرف في التشدد يعاد طلاؤه بألوان هائلة لغرض تعميمه والخراجه في صياغة مقبولة محلياً وعالمياً، تماماً كما أن التشويه الحاصل في الخطاب الاصلاحى الوطني يتم عن طريق صناعة هياكل محدثة وسلب العناوين الاصلاحية من مضامينها.

نعلم مسبقاً بأن عملية كهذه محكومة بالسلف، إذ لا يمكن السير في اتجاهين متعاكسين في وقت واحد، حتى وإن بدا أنهما متوازنان، فالنموذج الديني السائد لا يتقاطع بحال مع اتجاه تطور الدولة ولا نموذجها الاصلي. وبالتالي فإن ما يقال عن توافقية الدالات الثلاث (دين - دنيا - دولة) هي مجرد فريضة وهمية، وخصوصاً بالنسبة للسعودية حيث الركوز الشام الى النصوص الساكنة والعودة الجماعية الى نموذج الدولة الدينية في القرن الهجري الاول ينقطع بالكامل عن تيار الحداثة الجارف، حيث لا يبقى شيء متماسكاً مهما بلغ مستوى ثبوته وثباته.

مباحث نايف: الإستمرار في قمع الإصلاحيين

أشارت رسالة كتبها متصور سالم غثيان العودة، وكيل الدفاع عن الإصلاحي مهنا الفالح، مؤرخة في ٢٩/٦/٢٠٠٥ إلى أن رجال المباحث قاموا بمصادرة صك الوكالة الممنوح لوكيل الدفاع عن مهنا الفالح وذلك يوم الأربعاء الموافق للثاني والعشرين من يونيو الماضي، وذلك من مقر كتابة عدل سكاكا بمنطقة الجوف. وأشارت الرسالة إلى أن ما جرى يعد استمراراً في التضييق على السجين مهنا الفالح، والإمعان في التغول والأفتئات على حقه في الاستعانة بمن يدافع عنه. وأن ما جرى من انتهاك يعد مخالفة صريحة

لنصوص مدونة النظام الأساسي ونظام الإجراءات الجزائية في السعودية، وكذلك مخالفة للمواثيق الإقليمية والدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان والتي وقعت عليها الحكومة السعودية في مجملها، ولا سيما حق المتهم في الدفاع عن نفسه. أصالة أو وكالة. فالمادة (السادة والعشرون) من النظام الأساسي للحكم في السعودية تنص على: (تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية). والمادة (الرابعة) من نظام الإجراءات الجزائية في السعودية تؤكد على أنه: (يحق لكل متهم أن يستعين بوكيل أو محام للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق

والمحاكمة). كما تضمنت المواد (٦٤) و(٧٠) و(١١٩) و(١٤٠) من نفس النظام التأكيد على عدم الإخلال بحق المتهم من الاتصال بوكيله أو بمن يدافع عنه.

وفضلاً عن هذا فإن الفقرة الأولى من المادة (الحادية عشرة) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تؤكد على أن: (كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن يثبت ارتكابه لها قانوناً في محاكمة علنية تكون قد وفرت له فيها جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه).

في حين تشير الفقرة الثالثة من المادة (الرابعة عشرة) من العهد الدولي الخاص

٣٤ معتقلاً في سجن الحائر يستصرخون العالم الدفاع عنهم

في رسالة إلى جمعية حقوق الإنسان أولاً، مؤرخة في ٣٠/٦/٢٠٠٥، وقعها ٣٤ سجيناً، جاء فيها التالي:

نحن مجموعة من معتقلي الرأي ممن احتجزتنا السلطات الأمنية السعودية بسبب مناصرة قضايا الإصلاح وذلك لفت الانتباه للمعاناة التي نواجهها كالتالي:

أولاً: وضعنا في إصلاحيه الحابر مع السجناء الجنائيين المتهمين بقضايا القتل والمخدرات وقطع الطريق والاعتصاب، وهو إجراء متعمد من قبل السلطات حتى تخرس علينا السجناء. وحينما طالبنا بنقلنا إلى سجون مستقلة أو إلحاقنا بالسجون السياسية في سجون المباحث تم التنكيل بنا وإهانتنا لمعنا من المطالبة بذلك مرة أخرى.

ثانياً: تعرضنا أكثر من مرة للضرب والإهانة على مستوى جماعي وعلى مستوى فردي وذلك لكسر إرادتنا وتوجيهنا الإصلاحي الرافض للظلم والفساد، هذا فضلاً عن سوء المعاملة وسوء التغذية والابتزاز في الزيارات والاتصالات وغيرها.

ثالثاً: رفضت السلطات احترام الأنظمة التي وضعتها لنفسها مثل نظام الإجراءات الجزائية وخلافها، فلم نتمكن من محامين ولم ينظر في أحوالنا على أساس النظم الواردة بنظام التحقيق والإدعاء العام الذي يشملنا، بل حولتنا المباحث على القضاء بالطريقة التي

تريدها وزارة الداخلية واكتفى القضاء بتصديق أقوالنا وعقد جلسات محكمة لبعضنا بدون أي فرصة للدفاع عن أنفسنا أو مراعاة لحقوقنا.

رابعاً: صدرت أحكام على البعض بالاكتهاف بالمدّة التي قضوها في السجن وإطلاق سراحهم، لكن هذا لم يحدث ولا يبدو أي بوادر على احتمالية إطلاقهم قريباً بل لم يبلغوا رسمياً بانتهاء المدّة، كما تم تجاهل آخرين بلا محاكمة، ولم ينظر في وضعهم لحد الآن.

ونحن إذ نطالب بإطلاق سراحنا الفوري دون قيد أو شرط، كوننا لم نرتكب جرماً يستحق السجن والعقاب، فإننا سنواصل المطالبة بحقوقنا والاتصال عند تمكننا بالجهات الحقوقية الإنسانية، والإضرابات ولن نتوقف إلا بعد أن تتحقق لنا المطالب التالية:

• يطلق سراح الذين صدرت أحكام بانتهاء مدّة سجنهم

• يحال الذين لم ينظر في قضيتهم إلى هيئة التحقيق والإدعاء ويمكنون من محامين

• ينقل من بقي في السجن إلى سجون المباحث • تحسن معاملة الجميع وخاصة في التغذية والزيارة والاتصالات

وهذه قائمة بأسماء المشاركين في هذه الرسالة:

١- الدكتور شايم لافي الهزاني عضو هيئة التدريس في جامعة الإمام

٢- الأستاذ فهد عبد العزيز السبيعي مدير مدرسة مالك بن انس

٣- عبد الله ناصر الدوسري

٤- عبد هاشم الشمري

٥- ناعم عبد الله الشمري

- ٦- صحن دشير الشمري
 - ٧- تركي مهنا الشبيكي
 - ٨- مرزوق سالم الغامدي
 - ٩- نايف عبد الله العرادي
 - ١٠- يزيد عبد الله الجلود
 - ١١- سامي عبد الله المطلق
 - ١٢- وليد خير الله الراشد
 - ١٣- عبد الله سالم التصنيف
 - ١٤- خالد عبد الله الصانع
 - ١٥- جمال صالح القصبي
 - ١٦- عبد العزيز صالح بوقريشي
 - ١٧- بندر بكر القويحي
 - ١٨- خالد عثمان باصقر
 - ١٩- خالد سالم الزوري
 - ٢٠- احمد محمد العنزي
 - ٢١- حسن يحيى بهلول
 - ٢٢- عبد الله محمد الجيزاني
 - ٢٣- عبد الرحمن ابراهيم الحزنوي
 - ٢٤- نايف مطلق العتيبي
 - ٢٥- سلمان مشعل الصغور
 - ٢٦- أحمد هادي الجردى
 - ٢٧- عبد العزيز فهد الحصين
 - ٢٨- فيصل حسن الرقدي
 - ٢٩- عبد الرحمن سعود السبيعي
 - ٣٠- عبد الله محمد السبيعي
 - ٣١- فايز محمد الغامدي
 - ٣٢- اسامة نافل بو حمد
 - ٣٣- منصور صالح الشمراني
 - ٣٤- حمد بن عبد الله الصالحي
- وأخيراً نرجو أن تجتهدوا في نشر معاناتنا ومساعدتنا للخروج من غياهب هذا السجن اللعين.

بعيداً عن الأحقاد

جاء في الحلقة الأخيرة من أطبياف وطنية للحلقات التي أعدها الدكتور سعيد السريحي عن ما هو مقرر في كتاب التاريخ لـ لصف الأول الثانوي (السيرة النبوية وتاريخ الدولة الإسلامية) والذي تناول الإسماعيلية وهي طائفة من الشيعة وصفت في المقرر الدراسي بأنهم أهل مكر ودهاء وأنهم لعبوا دوراً خطيراً ضد الخلافة الإسلامية إبان حكم العباسيين، وهو قدح مؤذ لمن لهم هذا المذهب وهم الذين تلقى معهم في الأصول التي يقوم عليها الدين الحنيف، ولأن هناك مذاهب متعددة داخل الوطن تقتضي المواطنة احترام كل معتقد وتقديم المصلحة الوطنية في التكاتف والتعاضد فإن مثل هذا المقرر وما جاء فيه يخلق التنافر والدائية غير المبررة، وكان من الواجب النظرة التاريخية للتحركات السياسية التي كانت تنور على سطح الواقع الاجتماعي والسياسي في زمنه الحدث لا أن تسجل الوقائع بوجهة نظر مذهبية تؤذي كثيراً من المواطنين.

ولأننا نعيش في فترة صحية نحث فيها عن التقارب والحوار تماسك للحممة الوطنية كان على المربين للمقرر التنبه لخطورة مثل هذا القول الذي تضمنه منهج التاريخ لـ لصف الأول الثانوي.

ونكتة أخرى مضحكة ومبكية في نفس الوقت، كتبت لطالب إسماعيلي أو من أي طائفة أخرى يقطن في أي رقة في بلادنا يدرس مثل هذا القول ويتهم في معتقده ويطالب بالافتتان بهذه التهم وكتابتها في ورقة الإجابة إذا سُئل عن الإسماعيلية؟ كيف له أن يجيب ضد معتقده؟

إن احترام معتقدات الناس الذين يشتركون معنا في الأصول والثوابت واجب وطني ولا يتعدى عن أي إثارة تدخلنا في مآزق الدول المجاورة وتآليب بعضنا على بعض، خاصة وأن الخلاف ليس في الأصول بل في جزئيات صغيرة إن من أسباب الدول العربية هي إثارة النزعات والمعتقدات والواجب علينا القضاء على مثل هذه الشرارات في مهدها وأن نتسامى من أجل وطن واحد جميعنا فيه بعيد الله وحده ويؤمن برسول واحد هو النبي الأمين محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلم. أبعدونا عن الأحقاد والفتن لنبقى جميعاً تحت لواء وطن واحد.

عبد خال

عكاظ ٢٠٠٥/٦/٢

توكيل كل من: زوجته السيدة (فوزة حمداً الدغيق) و (منصور سالم العوده) كوكلاء للدفاع والترافع عنه، وهو ما تحقق بالفعل. إلا أنه وفي اليوم التالي مباشرة (يوم ٢٦ يونيو) حضر أحد الجنود التابعين لجهاز المباحث لمقر كتابة العدل وقام بمصادرة الصك الخاص بالوكيل (منصور العوده) وفقاً لإفادة الموظف المختص بكتابة العدل، والذي أفاد بدوره بأن الصك الخاص بزوجة المتهم سيجري إرساله لموكلها بشكل رسمي.

لقد بات من المعروف أن حقوق المتهمين - لا سيما أولئك المتهمين بقضايا تتعلق بأراء سياسية - يجري انتهاكها وبشكل نمطي في السجون السعودية. وفي ظل نظام يدعي باستمرار بأن لديه (تفسيره وفهمه الخاص) لمبدأ المواطنة وحقوق الإنسان، فإنه - ووفقاً لهذا الفهم - لا يسمح، ولا يعترف أساساً بالكثير من الحقوق والحريات العامة: (كحرية الرأي والتعبير، وحق الوصول إلى المعلومات البديلة واستقاء الأنباء، وحق التظاهر والتجمع والإضراب، فضلاً عن حرية العمل السياسي والنقابي) وهو بهذا المعنى يبتدل مفهوم فصل السلطات، ويبرهن في كل يوم على عدم استقلال القضاء وتابعيته للأجهزة الأمنية. إننا نعيش في السعودية في حالة أقرب ما تكون إلى (حالة طوارئ غير معلنة)، وكفي، في هذا الصدد، أن نعرف بأن السعودية تكاد تكون هي الدولة الوحيدة في العالم التي لا تملك دستوراً.

وفي الختام ناشدت رسالة وكيل الدفاع منصور سالم غثيان العوده جميع المعنيين بمراقبة حقوق الإنسان والمدافعين عنها، من هيئات ومنظمات وأفراد... توجيه المزيد من النداءات إلى السلطات السعودية من أجل تمكين المتهم "مهنا الفالح" من حقه في محاكمة عادلة تتوفر فيها كل الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه - أصالة ووكالة.

بالحقوق المدنية والسياسية إلى حق المتهم في أن: (يعطى من الوقت ومن التسهيلات ما يكفيه لإعداد دفاعه وللاتصال بمحام يختاره بنفسه) وأن (يحاكم حضورياً وأن يدافع عن نفسه بشخصه أو بواسطة محام من اختياره، وأن يخطر بحقه في وجود من يدافع عنه إذا لم يكن له من يدافع عنه..). أما الفقرة الثالثة من المادة (السادسة عشرة) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان لسنة ٢٠٠٤، والذي وافقت عليه الحكومة السعودية أيضاً فينص على حق المتهم (في أن يحاكم حضورياً أمام قاضيه الطبيعي وحقه في الدفاع عن نفسه شخصياً أو بواسطة محام يختاره بنفسه ويتصل به بحرية وفي سرية).

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن السجن مهنا الفالح يعتبر أحد المناصرين للقيادات الإصلاحية الدستورية في المملكة. وقد جرى اعتقاله أمام منزله بمدينة سكاكا في حالة أشبه ما تكون بالاختطاف، وذلك بعد منتصف ليل الاثنين ١٣ ديسمبر ٢٠٠٤ بينما قامت قوات الطوارئ الخاصة بدهم منزله في اليوم التالي، ولا يزال معتقلاً منذ ذلك الحين في سجن المباحث بمدينة سكاكا. وطوال فترة اعتقاله، أظهر مهنا الفالح ممانعة شديدة إزاء كل المحاولات الرامية لإهدار حقه في محاكمة عادلة، حيث نفذ عدة إضرابات عن الطعام، ورفض المغول أمام المحكمة (ذات الطبيعة الإستثنائية) لأكثر من مرة، كان آخرها في يوم ١٣ يونيو ٢٠٠٥ حينما ذكر سعد العنزي، القاضي بالمحكمة الجزئية بسكاكا، بأنه (ليس من شأنه كقاض) ما إذا كان جهاز المباحث لم يمكن المتهم "مهنا" من حقه بالاستعانة بمن يدافع عنه؛ إلى ذلك، جرى إحضار كاتب العدل إلى سجن المباحث في يوم ٢١ يونيو ٢٠٠٥ حيث أبلغ مهنا الفالح كاتب العدل برغبته في

خالد العمير يبدأ إضراباً عن الطعام في سجن عيشة بالرياض

استطاع خالد العمير، المعتقل في سجن عيشة منذ نحو ثلاثة أشهر على خلفية مداخلة مع قناة الجزيرة، استطاع إرسال رسالة إلى منظمة حقوق الإنسان أولاً، يذكر فيها تفاصيل وضعه منذ القاء القبض عليه. يقول:

أفيدكم أنه تم القبض على بتاريخ ١٦ ربيع أول ١٤٢٦هـ على إثر مداخلة على قناة الجزيرة، وكان الموضوع يخص الوضع الداخلي في المملكة.

لقد وقعت بحقي المخالفات التالية:

مخالفة نظام الإجراءات الجزائية المتمثلة في التالي: عدم توفير محامي، عدم تحويلي لهيئة التحقيق والإدعاء العام: تعريضني للتعذيب النفسي إثر وضعي في زنزانة إنفرادية لمدة شهر لرفضني التجاوب معهم في التحقيق إلا بوجود محامي: وعدم تمكينني من باقي حقوقي مثل الزيارة المفتوحة والكتابة للمسؤولين ووسائل الإعلام.

وإنني أحيطكم علماً بأنني مضرب عن الطعام منذ ٣ أيام وسوف أستمّر في الإضراب حتى تتوفر لي الحقوق التي نص عليها نظام الإجراءات الجزائية. كما وأرجو منكم فتح ملف لديكم لمتابعة قضيتي ورفع الظلم الذي وقع بي والذي وقع على أسرتي.



استقال غضاباً أم لمنصب قائم؟

مصادر سعودية أن الأمير بندر يسعى إلى الحصول على منصب حكومي رفيع في المملكة، كمنصب رئيس جهاز المخابرات الشاغر منذ عدة أشهر.

الأمير بندر، عميد السفراء العرب والذي أطلق عليه وصف (غاتسبي العرب) لنشاطه وسخائه تولى منصبه كسفير لدى الولايات المتحدة في عام ١٩٨٣ في عهد الرئيس رونالد ريغان، ونجح في إقامة علاقات متينة مع الرؤساء الأميركيين وبخاصة مع آل بوش. وقد

نقل مايكل مور في فيلمه فهرنهايت أن بندر قريب جداً من عائلة بوش حتى أنهم يعتبرونه فرداً من العائلة ويطلقون عليه اسم بندر بوش من باب التدليل. لكن الأمير بندر واجه صعوبة بالغة في الحفاظ على تماسك التحالف الاستراتيجي ومتانة العلاقة بين الرياض وواشنطن، وهي مهمة أصبحت أشد صعوبة وتحدياً عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر. يشعر الأمير بندر، كما يهمس أحياناً للمقربين منه، بأن مكانته التي حظي بها بين النخبة السياسية الأميركية بفعل نشاطه الدبلوماسي الدؤوب تؤهله للحصول على منصب رفيع. وقد يدرج ذلك في ترتيبات مابعد وفاة الملك فهد، وتقاسم التركة السياسية بين الجناحين الرئيسيين.

استقالة الأمير بندر.. منصب قائم؟

وضع الأمير بندر حداً للشائعات التي سرت في وسائل الإعلام الغربية وشبكة الإنترنت بتقديم استقالته في نهاية يونيو الماضي، بعد أن شغل منصب سفير السعودية في واشنطن لما يزيد عن عشرين عاماً. وكانت السفارة السعودية قد قللت من شأن الشائعات حول استقالة الأمير بندر وقالت بأنه يتمتع بإجازة، دون أن تذكر المكان الذي كان يقضي فيه الأمير بندر إجازته. وقد تحدثت أنباء عن أن الأخير قد أمضى فترة طويلة في المغرب، وقد وردت أنباء عن أن الأمير بندر ترك السفارة لفترة طويلة دون تحديد الأسباب، وذكرت مصادر مقربة من الأمير بأن خروجه من السفارة جاء إثر خلاف بينه وبين الأمير عبد الله الذي قلل من شأن الأمير بندر خلال زيارته الأخيرة للولايات المتحدة، ولم يلتزم بقائمة نصابه كان أعدها الأمير بندر سلفاً في التعامل مع الإدارة الأميركية الجديدة.

تجدر الإشارة إلى أن الأمير بندر تجاوز دوره كسفير للسعودية في الولايات المتحدة وحاول أن يلعب في أحيان كثيرة دور وزير الخارجية، وأحياناً دور الوسيط الدولي. بعض المصادر أرجعت تحفظ الأمير عبد الله على الأمير بندر منذ اضطراره بالوساطة التي قام بها قبل أكثر من عام بين الجماهيرية الليبية والولايات المتحدة وبريطانيا، في قضية لوكربي المعروفة.

مصادر سياسية ذكرت أن الأمير بندر يغادر من بوابة السفارة ليدخل من بوابة الوزارة، وقيل بأن الأمير بندر ينتظر تعيينه في منصب وزير الخارجية، خلفاً للأمير سعود الفيصل الذي يعاني من المرض إلى جانب خبو برقي المنصب بعد أن تقاسمه عدد من الأمراء الذين يمارسون في بعض الأحيان دور وزير الخارجية. مصادر اعلامية بريطانية نقلت عن

الفوزان: (الكافر) غير (الأخر)

طالب الشيخ صالح الفوزان، عضو هيئة كبار العلماء المنادين بتغيير المسميات الشرعية بالتوبة إلى الله في رده على الدعوة إلى تغيير مسمى (الكافر) بـ (الأخر) أو (غير المسلم) لأن ذلك يؤدي إلى تغيير الحقائق الشرعية بحسب قول الفوزان الذي اعتبر أنه لا يجوز محاولة إرضاء (الكفار) على حساب الحقائق الشرعية. وقال بأن تثبيت المسمى الشرعي لا يلغي عدم الاعتداء عليهم بغير حق، ويدعوتهم إلى الاسلام، والتعامل معهم في المناقح المباحة من تبادل التجارة وتبادل الخبرات النافعية، والوفاء بالجهود معهم واحترام دماء المعاهدين وأموالهم وحقوقهم.

وكان مشاركون في منطقة عسير ضمن اللقاءات التحضيرية للحوار الوطني الخامس في السعودية افتتحوا بتاريخ ٢٢ يونيو/ حزيران الماضي أن يتم استبدال إستعمال مصطلح (الكافر) بـ (الأخر) أو (غير المسلم) في الخطاب الدعوي الاسلامي والثقافي على جميع الصعد.

وانتقد الشيخ الفوزان القائلين بتغيير لفظ (الكافر) إلى (غير المسلم) و(الأخر) ورد عليهم قائلاً (وهل معنى ذلك أن نترك ما ورد في القرآن والسنة ونكتب العقيدة الإسلامية من لفظ الكفر والشرك والكفار والمشركين فيكون هذا استدراكاً على الكتاب والسنة فيكون هذا من المحادة لله ولرسوله؟ ومن تغيير الحقائق الشرعية فنكون من الدين حرفوا كتاب ربهم وسنة نبيهم ثم ما هو الدافع لذلك؟ هل هو إرضاء

الكفار، فالكفار لن يرضوا عنا حتى نترك ديننا. قال تعالى (ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم) وقال تعالى (ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا) (ودوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواء) ، ثم إنه لا يجوز لنا إرضاء الكفار والتماس مودتهم لنا وهم أعداء لله ولرسوله. قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق).

وإن كان مراد هؤلاء المنادين بتغيير هذه المسميات الشرعية التلطف مع الكفار وحسن التعامل معهم فهذا لا يكون على حساب تغيير المسميات الشرعية بل يكون ذلك بما شرعه الله نحوهم).

وطالب الفوزان المنادين بتغيير الالفاظ الشرعية إلى التوبة إلى الله (ولاً يدخلوا في شيء لا يحسنونه وليس هو من اختصاصهم لأنه من القول على الله بغير علم وقد قال تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم) وقال تعالى (قل إنما حرم ربي الفواحش والإثم والبيغ بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) فجعل القول عليه بغير علم فوق الشرك لخطورة ذلك. إذا كان هؤلاء يعترفون بالاختصاصات وعدم دخول المرء فيما ليس هو من تخصصه. فكما لا يتدخلون في الطب مثلاً لأنه ليس من تخصصهم فلماذا يتدخلون في أمور الشرع بل وفي أخطر أمور الشرع. وهو العقيدة وليس من تخصصهم؟)

الشيخ الفوزان عرف عنه تشدده في الحكم على غير المنضوين للعقيدة السلفية، وقد صنف كتاباً بعنوان (التوحيد) تضمن أحكاماً بتكفير غالبية المسلمين كونهم على غير جادة أهل السنة والجماعة وسيرة السلف الصالح.

على مذهب السلف !

اليوم أنقل لكم فتوى عجيبة وقعت عليها بعد أن وصلتي عبر الانترنت، وهي تبين كيف أن بعض الذين تلقوا العلوم الشرعية لم يعبوا أن الدين - كل دين - إنما جاء لتسهيل أمور الناس، لا لتعقيدها.

الفتوى موقعة في العام الهجري ١٤٢٣ أي قبل ما لا يزيد على ثلاث سنوات فقط موضوع الفتوى هو تحريم كرة القدم، إلا بضوابط حددها المفتي واسمه عبدالله النجدي، وفتاؤه مطبوعة متداولة؛ علة التحريم هي (مشابهة الكفار والطواغيت وأعداء الدين من أميركا وفرنسا وروسيا وأذنباهم). ومن فضل الله علينا وعلى الناس أن فضيلة المفتي لم يحرم لعب الكرة على الإطلاق بل وضع ضوابط تبيح لعب الكرة، منها:

(تلعبون الكرة بدون الخطوط الأربعة لأنها من صنع الكفار)، والبعد عن (ألفاظ القانون الدولي الذي وضعه الكفار والمشركون كالفالول والبلنتي والكورنر والقول والأوت كل هذه الألفاظ وغيرها تترك ولا تقال. ومن قالها منكم يؤذّب ويؤجر ويخرج من اللعب. ويقال له علانية: إنك قد تشبهت بالكفار والمشركون، وهذا حرام عليك)، ويبدو أن سماحته خلط بين محكمة العدل الدولية والفيفا نفع الله بعلومه!

يقول أدام الله ظله: (من سقط منكم أثناء اللعب وكسرت يده أو قدمه أو مست الكرة يده فلا يقال فاول ولا يؤقّف اللعب من أجل سقوطه، ولا يعطى من كسره وأسقطه ورقة صفراء ولا حمراء. بل الأمر لتحكيم الشرع عند الكسور والجروح، فيأخذ اللاعب المكسور حقه الشرعي كما في القرآن وأنتم يجب عليكم أن تشهدوا معه على أن فلانا تعدد كسره). وفي هذا الشرط تحريض على اللعب النظيف من سماحته. أما الشرط الرابع فيتعلق بعدد اللاعبين ويخاطب المفتي اللاحقين: (أن لا توافقوا الكفار واليهود والنصارى وخاصة أميركا الخبيثة بالعدد، بمعنى ألا تلعبوا أحد

عشر شخصا، بل تزيدون على هذا العدد أو تقلّون). وأنه هنا أن فضيلته غفل عن التأكيد أن العدد إن قل فيجب ألا يوافق لاعبي كرة اليد أو السلة أو الطائرة لأن فيه مشابهة للكفار في ألعاب أخرى، ولعلها غفلة الصالحين.

لكنه حفظه الله لم يغفل عن الزي، فوجه اللاحقين على الشريعة الإسلامية، (تلعبون بشيايبكم أو ثياب النوم وغيرها، بدون السراويل الملونة والغنايل المرقمة حيث إن السراويل والغنايل ليست من ملابس أهل الإسلام بل هي ملابس الكفار والغرب فإياكم والتشبه بلباسهم). ولأن الكرة وسيلة وليست غاية فقد نبه المفتي العظيم إلى ضرورة (أن) يُقصد من لعبكم بالكرة إذا طبقت الشروط والضوابط تقوية البدن بنية الجهاد في سبيل الله تعالى والاستعداد له في وقت يُنادى للجهاد. لا لضيع الأوقات والأعمار والفرح بالغف الزمجوم). ولأن الأوقات ثمينة فقد نالها تبينه سماحته فقال: (لا تلعبوا وقت لعبكم ٤٥ دقيقة، كما هو الوقت المرسوم عند اليهود والنصارى وجميع دول الكفر والإلحاد وكذا هو الوقت المعمول به عند نوادي الضلال، بخلافه الكفار والفاسق وعدم مشابهم بشيء، ولا تلعبوا على مدار شوطين، بل شوطاً واحداً كما تسمونه، أو ثلاثة أشواط حتى تتم مخالفتكم للكفار والمشركون والفاسق والعصاة)، ونهيه فضيلته عن البلنتيات والأوقات الإضافية، ووجود حكم، أو جمهور لأن المشاهدة لا تقوي البدن ولا تحرض على الجهاد.

هذه هي الكرة على مذهب السلف الصالح، فمن يتعظ؟!

تركي النخيل

العدد ١٠٨٩٤ بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٥

www.wajhat.com

مؤسسة الإمارات للإعلام

لا تسمعوا للشباب بالذهاب للعراق

بعد موجة الانتقادات ضد علماء الدين السلفيين بتحريض الشباب السلفي للهجرة إلى العراق والانخراط في صفوف المقاومة والتي أدت إلى مقتل عدد كبير من الشباب السعوديين أو أسرهم، بدأ علماء كبار في المؤسسة الدينية الرسمية يتحدثون بلغة صارمة ضد نهج الشباب إلى العراق تحت مسمى الجهاد. فبينما التزم الغالبية العظمى من علماء الدين الكبار في المملكة بالصمت إزاء العمليات الانتحارية التي يقوم بها شباب سلفيون من السعودية وتؤدي إلى مقتل المدنيين الأبرياء في العراق خرج الشيخ عبد الله المطلق، عضو هيئة كبار العلماء عن صمته منفرداً، وقال في لقاء مفتوح مع طلاب المراكز الصيفية بمدينة الرياض في العاشر من يوليو أن السعوديين الناهيين إلى العراق يتعرضون للبيوع من قبل أفراد من البادية التي تلقى المال من القوات الأمريكية مقابل الإبلاغ عن المتسللين من السعودية وبعض البلدان المجاورة.

وأضاف أن من صفات الشباب المسلم هو حب ولي الأمر وطاعته، وقد حذر ضمناً من محاولات بعض رجال الدين غير المزمكين من أهل الصلاح والتقوى في إشارة إلى ما قام به بعض المشايخ باستغلال المراكز الصيفية لتجنيد الشباب في عمليات جهادية خارج العراق. وطالب الشيخ المطلق الشباب (أن يكونوا قريبين من رجال الدين.. والشباب الذين ينتظمون في هذه المراكز الصيفية ويتصلون، و

يتواصلون مع مشرفين معروفين ومزمكين من أهل الصلاح والتقوى سيكونون أبعد الناس عن الانحراف والغلو والتطرف). ونبّه المطلق إلى أن عمليات العنف التي يقوم بها الشباب من شأنها إفساد سمعة الدولة (كما نسمعه الآن من ربط للإرهاب بشباب السعودية وهذا من الظلم). وأعرب الشيخ المطلق عن أسفه لوجود مجموعات شبابية غرقت في مستنقع العنف، وإنعكاسات ذلك على العلماء العامة في هذا البلد وقال: (أبتلينا بمجموعة من شبابنا كانوا أدلة لأولئك علينا نسال الله تعالى أن يقينا شرورهم). وحول الذهاب إلى العراق قال المطلق: (نحن نعلم أن العراق الآن مظلوم، وأن هذا الغزو ظالم، لكن إخوتي في الله نحن هنا دولة لها علمائها ولها مؤسساتها التي تراعي مصالحها ومصالح الإسلام فيها، وإخواننا في العراق لديهم هيئة تسمى هيئة علماء المسلمين انتخبوا فيها ٤١ عالماً من أصل (٢٠٠٠) عالم. التقينا ببعضهم في الحج وأخبرونا أن لا نسج للشباب بالذهاب إلى العراق، لأنهم يضررون ولا يتفكرون ومباحث الأعداء تعرفهم بوجههم، وتخبر عنهم وتقول: إن هذا إرهابي جاء من السعودية، ويختبئ هناك أو هنا، فينال الناس منه أدنى، وجاءتنا تأكيدات على أن معظم الشباب السعوديين الذين ذهبوا للعراق قد بيعوا بأبخس الأثمان للقوات الأمريكية.. باعهم أبناء البادية والذين يدلونهم على الطرق البعيدة عن الأنظار، يسلمونهم للقوات الأمريكية، هناك بأقل الأثمان... فهل ترضون أن تباعوا... هل سمعتم أن إخوانكم في العراق بيعوا... هل سمعتم أنهم بيعوا في أفغانستان؟.. والأمر الثالث يجب أن نعلم أن نعلم أن الإسلام يمر مرة في حالة ضعف ومرة في حالة قوة.. فلا يعرض الإنسان نفسه ودينه للخطر، وهو في مرحلة ضعف.

الدولة السعودية وإشكالية التكوين



أب. سعود: رجل إمره

في مجرى التاريخ.
لقد ميّز أرسطو بين الصورة
التمثيلية لحكومة جماعة وصورة
بيت أسرة، ثم طوّر جون لوك هذا
التصوير لينقي الفكرة الشائعة حينذاك
بأن الجماعة السياسية ما هي إلا
توسّع الأسرة، حيث أن السلطة
السياسية لدى لوك ليست من طبقة
أبوية، وهذا ما أتاح مجالاً واسعاً
للتمييز بين الجماعة السياسية
والجماعة الدينية. فقد جادل هوبز بأن
السلطة الدينية الكهنوتية، في
جوهرها، ليست من طبقة سياسية،
كونها لا تمثل صورة حكومة أو إمره

تقوم على الهيمنة والقهر، وإنما هي صورة تربية
وإقناع وبالتالي فمن غير الممكن مطالبتها
بأولوية على الدولة، بل على العكس من ذلك، فإن
المذاهب الدينية إنما اكتسبت قوامها السياسي
بدعم الدولة ناتها.

إن اندلاع الثورة الفرنسية والثورة الصناعية
في القرن التاسع عشر الميلادي ساهم إلى حد كبير
في توفير حقائق جديدة على الأرض عكست نفسها

الدولة لا تكتسب صفاتها

وشرعيتها من مجرد إحلال

النظام محل الفوضى فحسب،

بل من خلال إرساء نظام

صحيح وعادل

في مجال التنظير السياسي، وطوّرت تبعاً لهذا
التحول الكبير في أوروبا مفهوم الدولة. فلم يعد
المجتمع يمثل الاتحاد السياسي بين كائنات بشرية
من جانب الدولة، بل غدا شبكة من التفاعلات
والمبادلات أقامها أفراد يضعون موضع العمل
حquem في السعي إلى تلبية حاجاتهم الخاصة، كل
منهم بطريقته، ومن هنا بدأت فكرة المجتمع
المدني، الذي يدير ذاته بذاته كما نظر لها هيجل.
وقد صار ثابتاً بالضرورة أن شمولية الدولة
الحديثة تتحدد من خلال إعادة إدماج المجتمع، بما
هو جملة من الفعاليات التلقائية، في بنية الدولة
بدلاً من تحريره منها، وحيث تكون الدولة تابعة
لحزب أو أسرة تقترب إلى حد من نموذج الحركة
الدينية التي يرأسها أب من نوع ما.

■ اكتسب مصطلح الدولة مفهوماً فلسفياً
ودلالة تاريخية أصيلة في التراث
الإنساني، وأصبحت صورة للجماعة الإنسانية، وقد
دلّت في الغالب على جماعة سياسية أو كيان
سياسي حظيا خلال الصيرورة التاريخية لهما
بصور متنافرة بما أسبق عليها إهتماماً فريداً من
العلم التاريخي ومن ثم الفلسفة السياسية التي
نزعت إلى تفسير ظاهرة نشوء الكيانات الاتحادية
وصولا إلى نشوء الدول على أساس تلك العلاقة
الغريبة والثابتة بين جماعة وإقليم معينين.

إن التراث السياسي الإنساني يرشدنا إلى أن
الدولة صدرت في منشأها عن فكرة باتت شائعة
في علم السياسة الحديث وهي أن الجماعة
السياسية ذات صفات عامة تتجاوز الحيز الزمكاني
كون الجماعة تتخذ سيرورة نمو وتغير في مجرى
التاريخ، وهذا ما فرض جهداً بحثياً لجهة توصيف
الكيانات الإنسانية الحديثة في حالة الثبات. إن
الدولة من حيث هي ظاهرة عمومية هي نوع من
الفعالية يفرض نفسه على الإنسان كضرورة، وأن
ثمة وجوه ثابتة لهذه الفعالية تخلق علاقات
مستقرة بين الكائنات البشرية والمصادر الطبيعية
أو الثروة التي تملكها، وهي بدورها تخلق وحدة أو
أساس وحدة بين فئات المجتمع. فالدولة تصبح
في مثل هذه الحالة غائبة، أي أن أصل نشأتها
ووظيفتها قد تقررت بناء على توافق ضمني بين
الكائنات البشرية على صياغة علاقة ثابتة بينها
وبين الطبيعة بمحتوياتها داخل إطار الاقليم
المدني الذي تعيش بداخله.

إن غائية الدولة فرضت شكلاً محدداً للحكومة،
أي طاعة وإمتثال بين أفراد الدولة، بما يجعل
الآخرة إطاراً حصرياً من حاكمين ومحكومين
يقيم علاقات منتظمة بين البشر والأشياء، وهذا
التعريف يوفّر الحد الأدنى والتبسطي من توصيف
الدولة، باعتبارها نوعاً خاصاً من الفعالية
البشرية.

ومن هنا يأتي اختبار صحة الأغراض التي
تسعى إليها الدولة والوسائل التي تستعملها، من
خلال طائفة من المقدرات من قبيل: طبيعة النظام
الاجتماعي المراد تحقيقه، وصورة الحكومة
المناسبة، ومستوى الرضا الذي تتوصل إليه الدولة
في علاقاتها مع خارج الجماعة التي تنضوي
بداخلها.

الدولة بهذا المعنى المشار إليه هنا لا تكتسب
صفاتها وشرعيتها من مجرد إحلال النظام محل
الفوضى فحسب، بل وأيضاً من خلال إرساء نظام
صحيح، حقيقي، وعادل بدلاً من نظام خاطئ،
غنائم، واستبدادي، وهذا ما يميزها عن نماذج
التجمع البشري الأخرى التي غالباً ما اضمحلت

ومع أن منظري الدولة يشترطون درجة زائدة
من الهيمنة وإحتكار القوة للجهان الحاكم من أجل
ترسيخ كيان الدولة واكتساب المشروعية، فقد
اضطروا للتمييز بين نوعين: الهيمنة
(hegemony) والسيطرة (dominance) من
أجل وضع حد فاصل بين الدولة كظاهرة قهرية
إكراهية غاشمة والدولة بوصفها ظاهرة إنسانية
تتطلب درجة من القوة والهيمنة تفوق باقي
مصادر القوة في المجتمع كمنطلاب إستمرار وضبط
بالنظر إلى ماسبق، فإن الدولة السعودية
واجهت إشكالية تكوينية منذ مرحلة مبكرة، فهي لم
تقرر اكتساب مصدر مشروعيتها من خلال توافق
أو سلسلة توافقات بين الكائنات البشرية، وإنما
لجأت منذ نشأتها إلى القوة الإكراهية الغاشمة
كمبرر وجود واستمرار. فالدولة السعودية لم تنشأ
بصورة طبيعية، أي كإفراز لنمو وتغيير داخلي ولا
حتى كحاصل جمع لتراكم تاريخي لجماعة معينة،
وإنما برزت في المرحلة الأولى كظاهرة إنشقاقية
في المجتمع النجدي ثم إستحقتها الانتصار
العسكري في نجد إلى مد نراع سيطرتها إلى
المناطق المجاورة دون النظر إلى إمكانية تحقق
ذلك فعلياً.

إن سلسلة الغزوات التي تعرضت لها مناطق
عديدة من الجزيرة العربية والتي شكلت فيما بعد
مكونات الدولة السعودية أفضت إلى قيام كيان
جيوسياسي موحد عام ١٩٣٢، يصعب توصيفه
بالدولة، باعتبار أنها لم تنبثق من إرادة جماعية
ولم تنبثق من إقليم موحد قرر طوعاً أن يكون جزءاً
من الكيان الجديد، فضلاً عن أن تكتسب. أي الدولة
السعودية - صفة التمثيل المؤسسي لإرادة الشعب.
فقد كانت القوة الغاشمة وحدها الوسيلة القسرية
لعمليات إلحاق متسلسلة إستهدفت إقامة كيان
سلطوي تابع لأسرة.

إن ما نبذه هوبز في تقريره بين الجماعة



الإخوان: جيش الفقير أم جيش التوحيد؟

كما يصفها خلدون النقيب، فقد كان هناك عمل ذويوب على تسليح الحكومة إلى جميع مرافق الدولة وإطالة ذراعها إلى المصالح العمومية إلى حد مزاحمة الناس في أرزاقها، وفي لقمة عيشها، بل وفي تفكيرها. فلم يعد هناك ما يفصل بين ما هو خاص بالحكومة وما هو عام للمواطنين، وكل ذلك لأن ولاة الأمر ينظرون إلى الدولة بكافة مكوناتها ومقوماتها ملكاً خاصاً

وامتيازاً فريداً لهم وبثراً فطخياً ينعمون به ويتقسمونه فيما بينهم ويسترضون به من عاضدهم أو تحالف معهم في انجاز مهمة السيطرة والنقود.

فالدولة لدينا لم تعد إذن هي التمثيل المؤسسي للمجتمع ولا أداة لتنظيم المصالح العمومية وقوة رادعة للطامعين سواء في الداخل أو الخارج، بل تحولت بفعل اختلال الوظائف المرسومة لها في الأصل إلى أداة لتعطيل المصالح وقوة قامعة في الداخل وهشة في الخارج، ولا غرابة، والحال هذه، أن نسمع قصصاً تنال من كبار الأمراء حول نزاع ملكية هذه الأرض، ومصادرة بستان هذا أو مزرعة ذلك، أو المشاركة الإقامية في هذه التجارة، وهذه

قوة الدولة وتسلسلها تابعان من كونها أكثر تغلغلاً في الشأن العام من أي قوة اجتماعية أخرى، فهي تسيطر على منايع الثروة والقوة

القصص تتكرر على ألسنة المواطنين من غربه إلى شرقه. السبب في ذلك كله، أن الدولة ليست منفصلة عن الحكومة، فالدولة بما فيها شيء من أشياء الحكومة والآخر امتياز خاص بعائلة أو قبيلة أو حزب، ولنفس السبب يكون مصير هذه الحكومة والدولة ملتحماً بمصير العائلة. ولنفس السبب أيضاً تكون الوحدة الوطنية مهددة سيما إذا كان البلد مثل السعودية حيث التعددية فيها تمتد من اللبحة والزي وتر بالذهب والثقافة والعبادات الاجتماعية وتصل إلى التطلع السياسي، وبحيث عملية الاندماج السياسي الحقيقي لم يتحقق حتى في حدوده الدنيا، فحينئذ تقف الدولة وجهاً مآلها الإداري أي السلطة على طرف نقيص مع باقي

السياسية والجماعة الدينية قد تحقق في السعودية ولكن بطريقة مشوّهة، فأخرجت للنور دولة هجينة تتوحد في أبوية من نوع مختلف ذات طبيعة دينية وسياسية. إن هذا المركب (الديني السياسي) صنع سلطة أبوية لا ينازع فيها الديني السلطة السياسية في اتخاذ القرارات المتصلة بمصالح الطبقة الحاكمة إستناداً على سلطة الدين ولا ينازع فيها السياسي السلطة الدينية في اتخاذ القرارات المتصلة بتعميم المعتقد وقلب المعتقدات إستناداً على سلطة الدولة.

لقد بقي مسمى الدولة قائماً تبعاً للشكليات المعمول به في المحافل والمؤسسات الدولية والعلاقات الدبلوماسية ولكن في جوهرها لم تتجاوز حد السلطة القهرية الأبوية التي يتحالف فيها الملك والمفتي كرمزين للمؤسسات السياسية والدينية في تحقيق أغراض خاصة ويوسائل خاصة. وهنا تبدو القطعية واضحة بين المجتمع والدولة الممثلة لأرائه، فلا إرادة شعبية فعلية ولا متخيلة يمكن أن تقوم مقاوم تظافر إرادتي السياسي والديني.

لقد كانت السلطة الدينية في السعودية تضاهي السلطة السعودية إن لم تكن قد تفوقت عليها في بعض المراحل كما حصل في الدولة السعودية الأولى والثانية وإلى ما قبل قيام الدولة السعودية الحديثة، وبالتالي كانت لها اليد العليا في تقرير مصير المجتمع ومصالحه، ولكن إعلان الدولة السعودية عام ١٩٣٢ واستكمال شروط قيام السلطة السياسية أضفى على الأخيرة قوة هائلة، أخذت في التعاطف تدريجياً مع تأسس السلطة وتشكيل الوزارات التي أفضت إلى انخفاض البعد السياسي للسلطة الدينية مع ازدياد البعد الديني للسلطة السياسية.

إن التحولات الشكلية في بنية السلطة لم يبدل نظرية أهل الحكم إلى الدولة، باعتبارها امتيازاً مقفلاً واحتكاريّاً للأسرة الحاكمة، وهو ما مهد لتمدد لا محدود للجهاز البيروقراطي على حساب المجتمع وتكويناته، الأمر الذي سمح لنشوء ظاهرة الاستزبان السياسي داخل جهاز الدولة، وهي ظاهرة تقوم على تشكل حلقات مصالح داخل الدولة تكون مرتبطة بالأسرة الحاكمة، تقضي إلى إعاقة حركة الدولة والمجتمع.

في النظم السياسية الحديثة وفي الغرب على وجه التحديد، جرت عملية انسحاب تدريجي للحاكمين لحساب المحكومين في إطار عملية إعادة الحقوق والوظائف لصاحبها الأصلي، أي المجتمع دون أن يخال ذلك الانسحاب من هيبة الدولة واستقرارها وتأسيسها الداخلي، وكان الهدف بصورة رئيسية من ذلك الانسحاب تحسين أداء الدولة وتنظيم المصالح العمومية، تتطابق الدولة مع أهدافها الأصلية التي من أجلها تشكلت كما رسم لها منظور الدولة الأوائل حين قروا وغلظت محددة للدولة لا تحيد عنها ولا تتجاوزها، فأصبح للدولة دور محدد هو تنظيم المصالح العمومية ودرء المفاسد وحماية الأعراض والممتلكات من العدوان الداخلي أو الخارجي، والأهم من ذلك تمثيل الإرادة الشعبية.

على الجبهة المعاكسة تقبع الدولة التسلطية

فئات الشعب المتضررة من الدولة والسلطة فيها. ومن هنا يصح القول بأن الدولة نشأت على تضاد مع مصالح المجتمع.

والمقارعة المثيرة للجدل دائماً، أن الدولة لدينا تتمتع بكونها (قوية) وتسلسلها (لا بمعنى أن هذه الخصائص كاسنة في الدولة تكويناً، ولكن بالمقارنة مع وبالنظر إلى ضعف القوى الاجتماعية، ولكنها هذه القوة والتسلطية يجري استعمالهما والتلويح بهما في مواجهة المحكومين وليس من أجل مواجهة التهديدات القادمة من خلف الحدود، فتلك مهمة أوكلت إلى غيرنا.

إن قوة الدولة وتسلسلها تابعان في حقيقة الأمر من كونها أكثر تغلغلاً وإحتكاماً في الشأن العام من أي قوة اجتماعية أخرى، فهي التنظيم الأكثر تضخماً وسيطرة على منابع الثروة والقوة، وهنا ممكن الخطورة، فالدولة بتغلغلها تزيد من التزاماتها، وضغوطها وتالياً تثير السخط الشعبي حين تعجز عن الوفاء بالتزامات فرضتها هي على نفسها.

كانت الدولة التسلطية أمام فرصة تاريخية لأن تعيد تشكيل نفسها، والتخلص من أعبائها القديمة، وبالتالي إجراء عملية إصلاح راديكالية مأمونة العواقب من خلال التحرر تدريجياً من مهامها الإضافية، ولكن الأوصار على إبقاء القبضة الحديدية على السلطة حرم النظم السياسية من فرص كانت فقيرة البها، فمع استكمال بناء مؤسساتها تم دخولها في برامج التنمية الشاملة كانت السلطة قابلة للتحويل إلى دولة حتى وإن اقتضى الأمر نقل جزء كبير من مسئولياتها وامتيازاتها إلى الشعب، وبالتالي إجراء عملية دمج حقيقية للشعب في البرامج التنموية في بعدها السياسي والاقتصادي، وكان ذلك يتطلب إرساء أساسات جديدة يكون فيها الشعب قادراً على تشكيل مؤسساته الخاصة، وحين بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية في بداية الثمانينات كانت السلطة السياسية أمام فرصة أخرى وربما أخيرة من أجل انقاذ ما يمكن إنقاذه ولتجنب البلاد والعباد أزمات خائفة تهب بشدة قواعد الاستقرار في الدولة وبما يهدد بقاها.

في الحرب على الارهاب

الديمقراطية حل للاستبداد والتطرف

في الشرق الأوسط يتكافىء سياسياً مع تصحيح علاقة الحكومات العربية مع واشنطن ومن ورائها إسرائيل.

كل ذلك بات معلوماً، ولكن هل أن الديمقراطية مرفوضة أصلاً وحلاً؟ بالطبع كلا. إن الفصل بين الديمقراطية والديمقراطيين على طريقة بعض الباحثين في تحليلهم للمتبنيات المزعومة للديمقراطية لدى بعض الاسلاميين قياساً على اللبس من سلوكهم غير الديمقراطي، فإن ذات الطريقة قابلة للاستعمال هنا بالتحديد للتفريق بين إستعمال الساسة والرسميين للديمقراطية والاستعمال المحايد للديمقراطية بوصفها آلية قابلة للاستخدام في نشئة الحاكم الصالح القائم على العدل والمساواة والحرية.

قد يكون الربط التعسفي بين الديمقراطية ومحاربة الارهاب في أجواء خصامية يشوه الديمقراطية نفسها، كونها تتعرض للابتزاز والابتذال من قبل صناع القرار في الغرب وإدخالها كجزء من لعبة المساومات السياسية، ولكن هذا لا يلغي فائدة الديمقراطية وتجاحها في الغرب وفي تطوير المجتمعات وإزدهارها. ولأنك أن هناك كثيرين في الغرب يميّون على ساستهم استعمال الديمقراطية كضراوة لمجتمع الشرق الأوسط، وخصوصاً حين تدرج في قضايا خلافية، كالربط بين عملية السلام في إسرائيل وتشجيع الديمقراطية أو حتى الربط بين الهيمنة الأميركية على مصادر الثروة في الشرق الأوسط والديمقراطية. إن هذا الربط هو ما يؤثر خلافاً حاداً داخل القوى الديمقراطية نفسها في الشرق الأوسط والتي تجد نفسها أمام تهمة الارتباط العنصري في مشروع الهيمنة الأميركي. هناك في الجبهة المقابلة من يقدم أدلة مستفيضة حول عقم الربط بين محاربة الارهاب وتشجيع الديمقراطية، ومن بين تلك الأدلة أن الانشغال المتعاطل على مكافحة الارهاب (والذي بلغ حسب دراسة أميركية نشرت مؤخراً ١٩١ مليار دولار) لم يخفف من غلواء الارهاب بل فاقمه، كما تثبت ذلك أحداث أفغانستان والعراق والخليج وأخيراً تفجيرات لندن، ويجري استعمال هذه الأدلة لإثبات فشل الخيار الديمقراطي كحل لمشكلة الارهاب، على أساس أن الارهاب مؤسس على قاعدة أيديولوجية ولا يمكن للديمقراطية أن تتعامل مع مشكلة من غير نسخها أي كونها ذات بعد أيديولوجي، وباعتبار الديمقراطية (آلية) وليست (أيديولوجيا). وهذا يعني أن ثمة فعلاً

للافكار المعتدلة الدينية والليبرالية قد حرم المجتمعات الشرق أوسطية من البنية التحتية للديمقراطية، بمعنى غياب مؤسسات المجتمع المدني، والصحافة الحرة، والحريات العامة وأهمها حرية التعبير والاجتماع والتظاهر. يدرك الغرب التفاوتات الحادة التي ولدتها النظام الشمولية في هذه المجتمعات على المستوى الاقتصادي، والثقافي، والسياسي، بما يجعل نجاح التجربة الديمقراطية متوقفاً على القدرة على إرساء أسس جديدة للنظام السياسي والاجتماعي.

ليس هناك من يرى في الديمقراطية حلاً سحرياً وحاسماً، فحتى الديمقراطيات العتيدة لم تتخلص من عيوبها بالكامل، ولكن ما زالت تمثل النموذج الأفضل لتسيير الحياة السياسية والاجتماعية. وشأنها شأن كثير من النماذج البشرية الخاضعة للخطأ الامكاني أو الفعلي، فإن الديمقراطية لم تصمم لتسوية كافة مشكلات المجتمع والدولة، وإنما هي مصممة بدرجة

النظم الديكتاتورية تكون غالباً أشد

تأثيراً في صناعة ممانئها في

المجتمع، فتنتج اتجاهات متطرفة

تهدد السلام الاهلي والدول

أساسية لتوفير آلية للتعامل مع تلك المشكلات، وهذا ما تقترحه الديمقراطية من مبادئ ووسائل من أجل تضيق شقة الاحتكاك بين السلطة والمجتمع وبين فئات المجتمع نفسه.

قد يحلو لبعض القادة السياسيين في الغرب المبالغة في دور الديمقراطية كوسيلة لمعالجة الظاهرة الارهابية، وهذا عائد الى عوامل عديدة منها الدفاع عن الذات، وثانياً استعمال الديمقراطية كوسيلة للضغط على الدول المنتجة للاحزاب للانصياع للشروط الأوروبية والأميركية، بمعنى التلويح بالديمقراطية كطريقة للابتزاز. نذكر الآن بأن التعليقات السياسية الصادرة عن الرئيس الأميركي على أي حدث إرهابي موجهة لخدمة الاستراتيجية الأميركية في العالم، فالقضاء على الارهاب يتكافىء على الأرض مع التوسع الأميركي عسكرياً واقتصادياً، وأن دعم الخيار الديمقراطي

وراء كل حدث إرهابي حديث عن الديمقراطية، فالشرق الأوسط الذي يحتل موقعاً مؤدياً في النظام العالمي الجديد يستهلك طاقة هائلة من عمليات التنظير السياسي بغرض إعادة تأهيله أو من وجهة نظر أخرى السيطرة عليه. في مطلع التسعينيات كان هناك حظر أميركي وتبع له أوروبي على مجال تصدير الديمقراطية الى الشرق الأوسط، على أساس أن الديمقراطية كما نظر لها معهد الشرق الأوسط بواشنطن برئاسة السفير الأميركي في تل أبيب سارتن أندليك ستتحول الى قاطرة لا يصال المتطرفين الى السلطة، بما يهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة والغرب في هذه المنطقة المخترقة للنسبة الأكبر من المصادر الاستراتيجية للاقتصاد الغربي، وقد جرى استعمال الخطر الاصولي الموهوم بإفراط شديد حتى أنتج معه خطراً فعلياً أشد خطورة، فما كان يخشى منه في المجال السياسي تحول الى خطر بقوة السلاح والمواد المتفجرة.

منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بدأ جيل جديد من السياسيين الأميركيين يميل للاعتقاد بسقم نظرية اليمين المتطرف في الولايات المتحدة، حيث توصل الجيل الجديد الى قناعة مفادها أن النظم الديكتاتورية تكون غالباً أشد تأثيراً في صناعة ممانئها في المجتمع، فتنتج اتجاهات متطرفة يتم توجيهها في وقت لاحق، وأحياناً من قبل ذات الانظمة، لاتقارف أعمال إرهابية وتهديد السلام الدولي.. وفق هذا المنظور، فإن تجربة الحادي عشر سبتمبر كانت كفيلاً بتعزيز هذا التوجه، كون إنفجار الظاهرة الارهابية منشقة من باطن نظام شمولي بطني. فهي ظاهرة لم تكن ناشئة من داخل المجتمع بل إستمدت مقوماتها ومصادر قوتها من التزامها المباشر والمصيري بالدولة.

توصّل كثير من الساسة الأميركيين والاوربيين الى أن ثمة خطأ تاريخياً اقترحه الغرب في دعمه للانظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط، وهذا الخطأ مسؤول عن الظهور المدوي لحركات التطرف والعنف.. وقد توصل كثير من قادة الغرب الى أن تحييد الظاهرة العنيفة والقضاء عليها يتم عن طريق تشجيع الديمقراطية في الدول الواقعة تحت وطأة الاستبداد، فالمدى الزمني الطويل لانتشار الافكار الدينية المتشددة في مقابل تغييب متعدد



العنف الوهابي العاصف هل تعقلنه الديمقراطية؟!

من باب التهكم أن الرؤساء العرب لو فتحوا باب الانتخابات لانتخبتهم شعوبهم مرة أخرى هو قول لا يخلو من صحة، فنموذج الزعيم الأوحـد والرئيس الأبدى والفارس الملهـم يعكس واقعاً قائماً في الثقافة الموحدة، والقرار الموحد ووسائل التوجيه الموحدة، وبالتالي فليس هناك ما يسمح لبروز أكثر من رئيس واحد دائم، تكون رحلته في الحكم من القصر إلى القبر.

لقد عملت حكومات الشرق الأوسط على إحباط كافة مفاعيل الديمقراطية والمشجعات عليها، وهذا ما يتطلب انقلاباً بنوياً في نظام الدولة القائمة، على غرار ما حصل في العراق، فجميع المؤسسات السياسية والتعليمية والثقافية والقضائية والاقتصادية والأعلامية تتناقض كلياً مع متطلبات الديمقراطية، لأنها قامت على أساس المصالح الحزبية والغنوية في شكلها الابتدائي المتخلف. ورغم أن النموذج العراقي يعد أقصى أشكال التعارض مع التحول الديمقراطي إلا أن ثمة دولاً عربية تكاد تقترب من هذا النموذج، بل حتى سنوات قليلة كان الاتجاه العام في دول الشرق الأوسط ينزع إلى تحويل السلطة السياسية إلى إمتياز عائلي خاص والتخلي عن فكرة دولة الحزب أو الأسرة عبر تنصيب الأبناء في وراثة العرش، وقد نجح بعض القادة العرب في فعل ذلك فيما لا زال آخرون يبيتون النية بالرهان على الظروف الملائمة.

إن الرهان الديمقراطي مرشح للنجاح في الفترة القادمة إستناداً إلى وعي الشعوب العربية بالحاجة إلى التغيير، ووعيتها بمطالبها وطموحاتها، وإستناداً على استكمال الشروط الموضوعية للانتقال إلى الديمقراطية.

إن تفجر الظاهرة الإرهابية وما تكسبه من زخم إعلامي واسع على حساب التحركات السلمية المطالبة بالإصلاح السياسي والتغيير هو جزء من مخاض التحول الاجتماعي والسياسي، ومن الخطأ النظر إليها كمعوق للديمقراطية أو مبرر لتعطيل مسيرتها، فالتشدد حين يلفظ أنفاسه الأخيرة يصبح كالديك مذبوحاً من الألم.

يجعل إمكانية اختطاف الجماعات المتشددة للديمقراطية واردة هو غياب البنية التحتية، أي غياب الحاضنة الأساسية للديمقراطية المتمثلة في مؤسسات المجتمع المدني، وإطلاق حرية التعبير والحريات العامة، وسن تشريعات صارمة وفاعلة ضد التطرف في الفكر والسلوك، ووضع تدابير قانونية تحبط قرص هيمنة التوجهات المتشددة على المجتمع والدولة.

لا يجب تخويفنا من الديمقراطية بحجة إنقضاـص خصوصها عليها، أو حتى تأخير العمل بها، فالديمقراطية هي مشروع ممارسة قبل كل شيء، يتعلم منها أصحابها طرق التعامل مع مشكلاتهم، وهذا ما يجعل الديمقراطية ذات وصفات متعددة بحسب أوضاع كل مجتمع

الديمقراطية لم تصمم

لتسوية مشكلات المجتمع

والدولة، وإنما لتوفير آلية

للتعامل مع التباينات الداخلية

ودولة. إن الديمقراطية آلية لانضاج الوعي بها من خلال التجربة المعاشة، فليس بالتحقيق الديمقراطي يتحقق الانتقال إليها، وإنما تتطلب إلى جانب الثقافة الديمقراطية مؤسسات وبرامج وسياسات وقرارات من نسخها.

إن الديمقراطية التي نتجت إتجاهاً واحداً يفرض رؤيته وموقفه وسلطته على المجتمع والدولة تفقد سمي الديمقراطية، وليس من وظائفها فعل ذلك، فهي إنما صممت لتحقيق التوازن داخل الدولة عن طريق تقسيم السلطة على أسس متكافئة وعادلة. إن الغشل الزريع الذي أصاب تجارب الانتخابات في بعض الدول العربية ليس كونها غير مؤسسة ديمقراطية ولكن حقيقة الأمر أن الديمقراطية لم تكن مؤسسة سياسياً وإجتماعياً وثقافياً، بمعنى آخر إن الانتخابات لم تكن إفرازاً لواقع ديمقراطي يعينه المجتمع والدولة. كان يقول البعض في السابق

أيديولوجياً بات مطلوباً لتقيؤ الأساس الأيديولوجي للإرهاب.

وهو رأي لا يخلو من صحة بطبيعة الحال، فأولئك الذين قرروا إعارة أجسادهم للموت بلاوعي والتحول إلى قتال متحركة في الأماكن العامة تستحقهم الأنكار الساحرة حول الجهاد والشهادة وخوض معارك الشرف والكرامة ونصرة الدين في غزوات ضد الكفار والصليبيين!! وهنا تعجز الديمقراطية عن تقديم مضادات أيديولوجية لمثل هذه الأفكار.

بالنسبة للحكومات المستبدة، فإن العودة إلى إحياء الاتجاه الأميركي القديم في النظر إلى مشروع ديمقراطية الشرق الأوسط تبدو أكثر من ضرورية، لادراك هذه الحكومات بأن الديمقراطية تعني بصورة مباشرة تغيير أسس أنظمة الحكم أولاً. نسمع كثيراً عن أحاديث في السركما في المنتديات المغلقة عن محاولات حديثة تقوم بها بعض الأوساط السياسية العربية لاقتناع الغرب والولايات المتحدة بأن تشجيع الديمقراطية يشق طريقاً معبداً أمام المتطرفين الدينيين إلى السلطة، بما يمنح العنف جرعات أكبر، ويسوقون دليلاً على ذلك ما حدث في الانتخابات البلدية في السعودية حيث حصد التيار الديني السلفي أغلب المقاعد في انتخابات الرياض والمنطقة الغربية. ولكن المراقبين لمجريات الانتخابات البلدية بالنظر إلى الأوضاع السياسية التي شهدتها السعودية في السنوات الثلاثة الأخيرة يدركون بأن تلك الانتخابات لا تقدم سوى دليلاً معاكساً على ضرورة تشجيع الديمقراطية وليس كبحها، فانخفاض نسبة الاقبال، وقمع التيار الاصلاحى الوطني والديمقراطي، والانباء المتسربة حول دور العائلة المالكة في مساندة التيار الديني السلفي على حساب التيارات الأخرى تجعل من الخيار الاصلاحى الديمقراطى حيويًا وفعالًا.

هذا لا يعني بحال، أن ثمة ضمانات مؤكدة حول عدم تعرض الديمقراطية لعملية اختطاف من قبل بعض التيارات المتشددة، حتى تلك التي لا تؤمن بالديمقراطية. وقد لاحظنا أن بعض رجال الدين المناهضين أيديولوجياً للديمقراطية شاركوا بحماسة عالية في الانتخابات البلدية (مع كونها فعلاً بنائياً للديمقراطية) ودعم بعض القوائم الانتخابية، رغم عدم قناعة هذا البعض بجدي الانتخابيات، تارة بحجة قطع الطريق على الليبراليين والعلمانيين وأهل البدع والفسلال وتارة بإسـم نصرة الحق والاحساس العيوق بضرورة المحافظة على المكانة والسلطة. لكن ما يلزم الالتفات إليه في مثل هذه الطروحات السلبية أنها تأتي أحياناً في تبرير الوضع القائم، إن لم يكن تكريسه تماماً كما هو شأن الطروحات الغربية السابقة التي رأت في إبقاء ما كان على ما كان طريق السلامة، وهو ما تأمله الانظمة الشمولية.

إن ثمة ضمانات للحولة دون تغول العنف، إذ إن ما



السعوديون والجهاد الكاذب في العراق

محمد بن علي المحمود

الدعائية.

لا زلت أذكر - وكنت في السادسة عشرة - زمن الترويج «العزامي» للجهاد الأفغاني ضد الشيوعية البائدة. ليست القضية - هنا - تلك الحرب وتفاصيلها التي لا تنتهي، وربما لن تنتهي في المدى القريب. القضية هي: كيف يتم الترويج لتلك الحرب الضروس من قبل الحركي في أوساط الشباب المتدين، بل وفي أوساط من لم يبلغ سن الشباب؟ لقد كانت الأشرطة «الكويتية» التي تروي فصول الملحمة الأفغانية، هي ما يتم تزويدنا به من قبل الداعية الصحوي - سامحه الله - وكانت أشرطة حماسية، تحكي حماسة اللحظة آنذاك. ولا ضير في ذلك؛ لو لم تكن تلك الحكاية مبنية على الاستحقاق والاستغلال لمستمعها.

في ذلك العمر الغض الذي يفترض فيه أن لا يشغل بهكذا حراك، أهداني أحدهم شريطاً مسموعاً، سمعت الشريط، انه «فلان» يروي ما رآه - بأم عينه - على أرض الأفغان الصامدة. الخرافة - للأسف - كانت هي التسيج العام لمادة الشريط الذي يدعي الإسلامية. وهي خرافة لا تسمى بهذا الاسم - الذي هو اسمها الحقيقي - في الشريط الجهادي، بل تسمى لديهم: كرامات!!! ورغم تأثري بالقضية وتفاسلي معها، إلا أنني لم أصدق تلك الخرافات، بل وجدتها نافراً منها أشد النفور؛ لأنها كانت تحتاج لتضليل سابق حتى يمكن تصديق هذا المستوى من الدجل اللامعقول.

أذكر، ان من «الكرامات!!!» التي كثرت ترادها، وصدقها الكثير من الشباب آنذاك، ان «المجاهد» في أرض الأفغان يرسمي الدبابة الروسية بقبضة من الرمل؛ فتحترق هذه الدبابة وتحول إلى رمال. هذه القصة الخرافية لم ترد في شريط عرضي هامشي، بل وردت في شريط رائج، ورجل من أكبر دعاة الجهاد الأفغاني. هذه القصة وأمثالها - فضلاً عن قصص الأموات الذين تقوّم منهم رائحة المسك - ألهبت المخيال لدى الشباب الصحوي الغر، خاصة وأن بنيته الذهنية كانت قد هيئت لتقبل مثل هذا التخريف والدجل المشرعن زوراً وبهتاناً.

جمهور - كجمهور هذا الداعية الجهادي - يقاتل على ذكرى المنامات، ويصدق بعالم

الشباب الغاضب لواقع أمته، والمؤمن بعالم الخرافات والمنامات والكرامات، عندما تستغزه الأحداث من ناحية، وتلهب خياله الخرافة من ناحية أخرى، لا بد أن يتساق مع عوالم الخرافة التي يظنها طوق نجاة في مثل هذه الأحوال.

لا يخفى على أحد من يرخي سمعه للهمس الاجتماعي الخافت، ان هناك من أبناؤنا يتسلل - لوأذا - من بيننا، ناهياً إلى أرض العراق بدعوى الجهاد الوهمي. وهي ظاهرة - على قلتها - مستمرة؛ منذ بدأ «التحرير» الدولي لأرض العراق من عهود الظلم والطغيان البعثي الغابر. ظاهرة أبطالها - أبطال بلا بطولة؛ - من صفار السن الذين غرر بهم الهياج الأصولي المغلس من أبجديات الوعي السياسي، ومن يدهيات التفاعل الإنساني مع العصر.

بينما يقعي المنظر الإيديولوجي «الطاعم الكاسي» بين بنيه - وفي ماله - ناعم البال، يسرب «الفتوى» من هنا وهناك، داعياً أبناؤنا وخواننا إلى جهاد الغرب الصليبي عامة، وإلى تحرير أرض الرافدين من النفوذ الأمريكي. إنها دعاوى؛ لا فتاوى، يرسلها المنظر الحركي بواسطة أشرطة الكاسيت، أو عبر مذكرات ورقية، تتداولها الأيدي العابثة المتطرفة، أو من مواقع الإرهاب على الشبكة المعلوماتية؛ من أجل صد العدوان عن أمة القرآن؛ كما يدعون.

ضحية هذا العبث الإرهابي المتستر بدعوى الجهاد، هم فئة الشباب، الشباب الأصغر سناً في أكثر الأحوال، من في سن السابعة عشرة أو تزيد قليلاً، هم ضحايا هذا العبث اللامسؤول من قبل مروجي الإرهاب الدولي، والمحدد الآن في العراق.

في كل يوم نسمع عن قتيل من أبناؤنا هناك. قتل قتل بلا قضية تستحق كل هذه التضحيات التي تطال الأنفس. هذا القتل المقتول هناك، ثم الإجهاد عليه هنا، قبل أن يقرر - من غير إرادة ذاتية واعية - الذهاب إلى أرض المعركة الخاسرة في بلاد الرافدين. لقد قتل يوم استطاعت الأصولية الوضولية أن تشل قدرته الذاتية على التفكير، ويوم استطاعت ان تجبر طاقاته الحيوية لمصالحها

الكرامات، وترافقه - كما يتوهم - الجان في اليقظة والمنام، لا يمكن أن يمتلك حصانة ضد الحكاية الخرافية التي تحرك مكانم العزة والنصر في أعماق نفسه، مهما كانت مؤغلة في منافاتها للواقعي، وتضادها مع الممكن العقلي. هذه الهشاشة في الوعي، التي تؤسس لحالة من القيبوسية في عوالم اللامرئي والماورائي، كانت هي الآلية التي أراد بها الصحوي مواجهة واقعه الأمسي البائس في تلك الفترة المصرية، المصرية بالنسبة له كحراك لا زال في طور النشأة والتكوين.

هذا العالم الخرافي لم يكتب له الزوال حتى الآن. فلا زالت قصص الكرامات الجهادية، تنافس الكرامات الصوفية على مائدة الخرافة والدجل والتضليل. لا زال الكثير منا - ونحن في عصر العلم والثقافة - ينجحون للتفسير الماورائي والخرافي، حتى للظواهر الطبيعية التي تبثت أسبابها العلمية.

والمشكلة الأخطر أن هذه التفاسير المتنافية لروح العلم تجري شرعتها؛ لتصبح - بعد ذلك - من صلب عقيدة المسلم المعاصر. وهذا - كما هو واضح - من أسباب التكرار - الذي نراه في سياقات الإسلامية خاصة - في العلمية من جهة، وللتوكل على المعجزة الماورائية من جهة أخرى.

الشباب الغاضب لواقع أمته، والمؤمن بعالم الخرافات والمنامات والكرامات، عندما تستغزه الأحداث من ناحية، وتلهب خياله الخرافة من ناحية أخرى، لا بد أن يتساق مع عوالم الخرافة التي يظنها طوق نجاة في مثل هذه الأحوال. لا يمكن لهذا الشاب أن يقرأ الواقع المتعين بما فيه من معادلات القوة والضعف، كما لا يمكن أن يقياس الواقع والتاريخ ويفهم الصيرورة من خلال هذا وذاك، وهو يؤمن أن قبضة من تراب «أو» طلقه من بندقية منقاش؛ تسقط الطائفة وتحرق الدبابة!!

هكذا أوحى إليه مؤدبوه وخادعوه. أنهم يوحون إليه أن القوة الحقيقية في إيمانه، وليست في أي شيء آخر. قمى امتك هذه الطاقة الإيمانية استطاع أن يغير الواقع، مهما كانت مكونات الواقع المادية، ولا غالب إلا الله.

كيف نريد من شبابنا أن يقرأ الواقع العراقي الملتهب، حيث الذهاب إلى المحرقة بدمية، وهو يفكر بعقل خرافي، عقل صنعه له سدنة الخرافة ومنظروها؟ كيف له أن يفهم تعقيدات الواقع هناك؟ وكيف له أن يعي حجم الضرر الذي يتسبب به لأهله، ولوطنه ولأمته؛ من جراء تشويه سمعتها، وإلصاق التهم بأبنائها، وتصويرها في صورة الأمة المصدرة للإرهاب العالمي، كيف يعي ذلك، وهو مشحون بمقولات تشرعن له الإرهاب، بل وتعدده بالنصر المؤزر، بمجرد التصديق بعالم الخرافة؟

خطأ: قد يتصور البعض أن مروجي الخرافة هم - فقط - من قليلي الخبرة في الميدان الشرعي من حيث الاختصاص، لكن الواقع يحكي أن كثيراً من هؤلاء الذين يصنعون الخرافة بدعى الكرامة، ينتمون إلى السلك الأكاديمي، ويؤسسون - في السياق الأكاديمي - لمقولاتهم الخرافية على هيئة أبحاث محكمة ومسألة، وكأنهم يمارسون أعلى درجات الموضوعية العلمية، وهذا - بلا شك - يعطي مقولاتهم وأبحاثهم «ما يزعمونه أبحاثاً» مصداقية علمية أمام طلابهم والمتسممين معهم من خارج الميدان الأكاديمي.

يحكي لي أحدهم يقول: قبل خمسة عشر عاماً، حضر إلى بلدنا «قلان»، وهو في أوج مجده الحركي، لم أكن عازماً على حضور محاضراته، مع أن صيته في محيطي كان عالياً، وكانت الشهادات المجانية من قبل الغوغاء وأشياء الغوغاء لاتني عن الإشادة به وبعلومه وبمعرفة بواقعه عصره، لكن، في مغرب ذلك اليوم كنت أسير في الطريق العام، فتشاهدت الجموع الغفيرة تتوافد على الجامع الذي يلقي فيه محاضراته؛ لأنه قد تم الترويج لها بمهارة عالية، وهو من يثقته الحركي المؤدلج، ويجده فيه نفسه دون ملل أو كلل.

يقول: كانت الجموع أكثر مما توقعته بكثير، ولهذا عزمت على الحضور؛ لأنني تصورت أن الذي احتشدت له هذه الجموع، وأعلنت له تلك الإعلانات العريضة التي تمثل شهادات، إضافة إلى كونه أستاذاً متخصصاً في العقيدة في إحدى جامعاتنا، لا بد وأن يكون أستاذاً «استثنائياً!!!» في علمه المتخصص، وفي فهمه لمجريات الحدث الواقعي، خاصة في تلك الفترة، وهي فترة - من تاريخنا - كانت شائكة، وملينة بالأحداث المحلية والعالمية. لقد تصورت - لجهلي بالدعاية الصحفية

- أني سأرى فيه الإمام الشافعي في الفقه والبخاري في الحديث وابن جرير في التفسير والأشعري في العقائد والفارابي وابن سينا وديكار وكانط وهيجل وهيجر وراسل في الفلسفة والجاحظ والتوحيدى والمعرى في البيان... إلخ، لكنني صعدت، إذا كان أول ما سمعته منه حال دخولي المسجد وجلوسي، أن أكد لنا أن الإيمان يصنع المعجزات في الحروب، وأنا قادرون على هزيمة أي جيش!!!، ما دمنا صادقي الإيمان. ولكي يؤكد رأيه هذا، ذكر قصة يزعم أنها وقعت لإخوان «السبلة» إن كانوا - كما يقول - على درجة عالية من الإيمان.

يقول: كان «الإخوان» بسبناقهم المتواضعة واقتين، فإذا بطائرة انجليزية مقاتلة تحلق فوقهم. لم يخافوا؛ لأنهم - كما يزعم - أصحاب عقيدة صافية؛ لقد تصرفوا إزاء هذا التهديد الانجليزي المديج بتقنيات لا يعرفون عنها شيئاً بأن تسالوا تسالوا استكنايا يكشف عن قوة إيمانهم: الله فوق الطائرة، أم الطائرة فوق الله؟ وما أن الجواب لديهم واضح وجلي، يعرفه الجميع، فمما يخافون: الله فوق الطائرة، وهو معهم، فكيف يهزمهم الإنجليز؟

هنا - كما يزعم أستاذ العقيدة - سقطت الطائرة وهزم الانجليز؛ لأنهم الانجليز واجهوا الإخوان بالقوة المادية، بينما واجههم الإخوان بقوة العقيدة. بعد الانتهاء من سرد القصة رفع الأستاذ صوته بالتكبير إعجاباً، ورفع الحضور - أيضاً - أصواتهم إعجاباً وتأميماً على هذا الكلام. يقول راوي القصة: لم استطع الصبر على هذا الدجل، فخرجت من المسجد وأنا لا أدري، هل أعجب منه في جرأته على هذا الدجل أمام هذا الحشد الكبير، أم أعجب من تصديق الحضور له، وحسن استماعهم لما يقول، رغم تعارضه مع بديهيات العقل.

والأسامة، أنه مع ما في كلامه الذي يرويه - إن صدق - من استهانة بذات الله - عز وجل - ومقارنته له بخلقه، وإن بأسلوب غير مباشر، إلا أنه لقي الكثير من الإعجاب. هذا الكلام - وهنا خطره الحقيقي - لا يصدر عن عامي أو شبه عامي في حكم الناس، لا يصدر عن جاهل لا يثق الناس كلامه بالقبول، بل يصدر عن أستاذ جامعي متخصص في العقيدة، ومهمته الرسمية والتطوعية: تعليم العقيدة الناس على أوسع نطاق.

من يصدق بهذه الحكاية «حكاية الطائرة الانجليزية» - وهم أكثر - هم أناس يفكرون بعقل خرافي، عقل لا بد أن يقودهم - طال الزمان أو قصر - إلى كوارث كبيرة، لا يقتصر ضررها عليهم كأكفرا، وإنما يمس الأوصياء. إن يأخذ هؤلاء معادلات القوة المادية والضعف في حسابهم؛ لأنها لا قيمة لها، أو -

على أحسن حال عندهم - ثانوية، لا تغير في مجريات الأحداث. والمشكلة الأكبر - بعد كل هذا - أن هؤلاء كثيرون ولا يقرن، خاصة في مجتمعاتنا، مع أن منطق الأحداث - من حيث انتشار التعليم ومناظرة التوعية - يستوجب أن يكون الأمر بالعكس، ولكن كيف وهم يقارونهم صاغراً عن صاغراً.

هذا الأستاذ الذي يروج لأشغال هذه «الكرامات»، يحتضن في إطار عمله الأكاديمي من يؤمن بهذه رؤية، ويمد فاعليته الحركية؛ ليجعل منهم أساتذة مرموقين في السلك الأكاديمي الذي كان له في يوم من الأيام نفوذاً طابغياً عليه، فيصر لهم الأطروحات السماة بالعلمية، على أنها أطروحات علمية، ويشيد بها، ويروج لحاملها، بمجرد التوافق فيما بينهم في الحراك الأيديولوجي. وهذا يعني أن الخرافة لم تعد مجرد ظاهرة أو شبه ظاهرة، وإنما هي تيار جارف، تيار يوظف الخرافة والعقل الخرافي لصالح حراكه الأيديولوجي.

أحد مريدي هذا الأستاذ - وهو مثله أستاذ في العقيدة! - تحدث - في مجلس كنت بنفسى شاهداً عليه - عن الأعاصير والفيضانات التي تتعرض لها الولايات المتحدة الأمريكية، وكيف أنها - على قوتها المادية التي يجب أن تغتر بها؛ كما يقول - لا تستطيع دفع هذه الحوادث «الريانية». يقول: انظروا إلى قدرة الله، وعجز أمريكا. تعالى الله عما يقول هذا الأستاذ علواً كبيراً.

لا أدري كيف يفكر هؤلاء، هل المسألة مباراة بين القدرة الإلهية المطلقة وقدره كياناً بشرياً، إن كانت قوية، فهي قوية في إطار الإمكان البشري فحسب؛ لا الهز وأجل وأعظم في قلوب المؤمنين به من أن تطرح في حقه - ومن قبل أستاذ في العقيدة - مثل هذه المقارنات الحمقاء. لكن صدق الله العظيم القائل في كتابه العزيز: (وما قدرنا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات طويات بيمنة).

إن هؤلاء يقللون من أهمية القوة المادية التي لا يمتلكونها، ويروجون لقدرة الإيمان الشخصي على المواجهة؛ لتوظيف من يتماها مع رواهم الماورائية، في حرب خارجية معلنة، أو داخلية غير معلنة في معظم الأحوال، والخصية في كل حال، هم هؤلاء الشباب الذين تم استغلالهم؛ بوضعهم تحت تأثير مثل هذه المقولات الخرافية التي تجعل رؤيتهم للواقع رؤية غائمة، إن لم تكن رؤية مغلوطة تماماً. وتكون النتيجة بعد ذلك رحلة التلاعبة إلى العراق أو إلى الشيشان؛ لتقديم تصريحات مجانبة، ومن ثم العودة «مودة بمواصفات أخرى، شخص آخر» مدججاً بايديولوجيا الجهاد الكاذب.

مسودة الطعن التي أعدها المحامي سليمان بن إبراهيم الرشودي

لهيئة تمييز الحكم الصادر بسجن الإصلاحيين

(إن الملوكة إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة)

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الفضيلة أعضاء دائرة القضايا الجنائية بمحكمة التمييز بمنطقة الرياض، وفقهم الله لقلوب الحق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد: نقدم إلى فضيلتكم لائحة اعتراض موكلينا د. عبد الله الحامد ود. متروك الفالح والأساتذة علي الدميني على الحكم الصادر ضدهم من المحكمة العامة بتاريخ ١٤٢٦/٤/٧هـ. وتتلخص فيما يلي:

أولاً - إن موضوع هذه القضية هو اجتihad ووجهات نظر وجهت وقدمت للمسؤولين للمساهمة في النصيحة لولاء الأمر وللأمة عامة، عملاً بحديث: (الدين النصيحة)، ودعماً للإصلاح الذي هو هدف الجميع حكومة وشعباً بنية طيبة تأسيساً بنبي الله شعيب حينما قال لقومه: (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)؛ وتأسيساً بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم حينما علا الجبل وصاح بقريش منذراً لهم. وهذا الاجتهاد الذي قام به موكلونا وزملاؤهم في البيانين: (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) و (نداء إلى القيادة والشعب معاً) وما صدر على ضوءهما من كلام في بعض القنوات الفضائية فكله يصب في هذا الاجتهاد، وهو اجتهاد بشري قد لا يخلو من أخطاء شأن أي اجتهاد بشري، وهو اجتهاد يتسم بالمصارحة والشفافية، وذكر بعض الأخطاء التي وقعت فيها بعض المؤسسات الرسمية وذلك بقصد إصلاح تلك الأخطاء وأمثالها في المستقبل، وليس مقصودهم التآليب أو التشهير بأحد.

ثانياً - إن من القواعد التي قررها الفقهاء والأصوليون أنه (لا إنكار في مسائل الاجتهاد) وأنه لا يسوغ لصاحب رأي أو مجتهد أن يحمل الناس ويلزمهم برأيه واجتهاده بل كما قال الإمام مالك: (كل يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر) يعني النبي صلى الله عليه وسلم.

ثالثاً - إن من القواعد التي قررها الأصوليون: (أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره) وهذه قاعدة جليلة وهي دقيقة وعميقة، بل هي شرط في الحكم على أي عمل؛ وتصور الواقع الذي نعيشه اليوم من جميع جوانبه الشرعية والسياسية والاجتماعية والإقتصادية الداخلية والخارجية الدولية أمر يحتاج إلى الكثير من الدراسة والجهد لأنها أمور معقدة ليس من السهل تصورها على الحقيقة. وأما الحكم بمجرد ظواهر الأمور التي تعرضها وسائل الإعلام أو ما تدعيه المؤسسة الأمنية فلا تبرأ به الذمة؛ وموضوع هذه القضية

هو موضوع الواقع الذي نعيشه بجميع جوانبه المعقدة المذكورة. فهل درس أصحاب الفضيلة حكام القضية هذا الواقع من جميع جوانبه دراسة دقيقة وتصوره على حقيقته، حتى يستطيعوا الحكم على وجهات النظر والاجتهاد الذي توصل إليه موكلونا وزملاؤهم فتقدموا بنصيحتهم واقتراحاتهم إلى المسؤولين من باب الإحتساب على ولي الأمر، وذلك من واجب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر. فالحاكم غير مستثنى من هذا الحكم شرعاً بل هو أولى لأنها متكررات عظيمة وضررها عام.

رابعاً - إن هذه أول قضية كبرى تتعلق بالشأن العام للأمة وموضوعها هو النصيحة والإحتساب على ولي الأمر والتي جرى عرضها ونظرها من قبل قضاة في المحكمة العامة فحكموا فيها على موكلينا بهذه الأحكام القاسية والتي يبدو من حيثيات حكمهم أسلوباً ومضموناً أن أصحاب الفضيلة قد حكموا وهم في حالة غضب بدليل أنهم شاركوا المدعي العام في الدعوى فأضافوا في الصك وفي حيثيات الحكم ما لم يرد في دعوى المدعي العام من كلام لموكلينا، ولم يرد في الدعوى، وإنما راح أصحاب الفضيلة ينقبون عنه في ثنايا كلام نشر في بعض القنوات الفضائية، علماً أن التعليمات الصادرة من ولي الأمر قد نصت على أن النظر والمحاسبة على ذلك من اختصاصات وصلاحيات وزارة الثقافة والإعلام، فهي خارجة عن اختصاصات المحاكم. ولم يتصور حاكمو القضية حقيقة الواقع الذي بنى عليه موكلونا وزملاؤهم نصيحتهم ووجهات نظرهم للخروج من هذا الواقع الذي ينذر بجر البلاد والعباد إلى كوارث لا يعلمها إلا الله ما لم يتم إنقاذ الأمة بإصلاح هذا الواقع وتقوم هذا الإنحراف، بخطوات عملية جادة بكل صدق وشفافية.

وإن من يتصور الواقع من أصحاب الفضيلة قضاة محكمة التمييز ويقول كلمة الحق في هذه القضية وفي هذا الحكم بكل شجاعة وتجرد سيدخل التاريخ من أوسع أبوابه ويسعد في الدنيا والآخرة، لأنه أدى ما عليه وقال كلمة الحق وحكم بالعدل ولم يخف في الله لومة لائم ولا سطوة حاكم كما قال الصحابي أبو سعيد الخدري للرجل الذي أنكر على مروان تقديم الخطبة على الصلاة.

وبعد هذه المقدمة نبدأ بالرد على ما ورد في حيثيات الحكم فيما يلي:

(١) إن ما ورد في حيثية الأولى وهو قول حاكمي القضية: (ونظراً لاشتراكهم في إعداد وتوقيع خطاب: رؤية لحاضر الوطن ومستقبله؛ فهذا الخطاب قد استقبل ولي العهد عدداً من موقعيه وجرى بينهم وبين ولي العهد حديث حول تفعيل ما ورد في هذا الخطاب، فأيد ما ورد فيه ولم يبق موضع مخالفة حيث أقره وأيده ولي الأمر.

٢) قول أصحاب الفضيلة حاكمي القضية (أن المدعى عليهم لم يكتفوا بذلك بل تجاوزوه الى مخاطبة الشعب.. الخ. وهم يشيرون الى الخطاب الثاني الذي قدمه مولكونا وزملاؤهم بعد عام من الخطاب الأول بعنوان: (نداء الى القيادة والشعب معاً) وذلك حينما تسارعت الأحداث وتعاظمت الأخطار مما استدعى بذل المزيد من الجهود والنصيحة في سبيل تقديم الرؤى والإقتراحات للمسؤولين وتحفيزهم بحتمية الإصلاح للمساهمة بنزع فتيل العنف والانفتاح بشفافية على الداخل والمشاركة الشعبية في القرار السياسي وغيره من الإصلاحات الأخرى والحيلولة دون المزيد من التدخلات الخارجية في شؤون العباد والبلاد والتي تسعى لتدمير الأمة وطمس هويتها.

٣) إن حاكمي القضية أوردوا في حيثيات حكمهم اجتماع مولكيننا مع زملائهم في فندق الفهد، وهو اجتماع علني للتشاور فيما بينهم فيما يتعلق بالإصلاح الذي يسعى الجميع - المجتمع والدولة - لتحقيقه لأنه يحقق المصلحة العامة للأمة، والله جل وعلا يقول: (وأمرهم شورى بينهم) فما دامت الشورى قد شرعها الله للمسلمين بنص القرآن وصحيح السنة، فكيف يورد أصحاب الفضيلة هذا التشاور وهذا الاجتماع لأجله حثية من حيثيات تجريم مولكيننا؟ أليس هذا أمراً ملغياً للنظر أن يصدر هذا من قضاة شرع عليهم أن يحكموا بما أنزل الله.

٤) إن إعلان النصيحة وتعميمها يكون مشروعاً إذا كان المنكر عاماً وظاهراً بخلاف ما إذا كان المنكر أو المعصية خفية تتعلق بشخص الحاكم أو غيره، فهذا الذي تكون نصيحته بالسري بيننا المنكر الذي أنكره مولكونا وزملاؤهم ونصحو المسؤولين بشأنه فهو منكر عام وظاهر في مؤسسات الدولة المختلفة والجهر بإنكار المنكرات على الحاكم قد سبقنا إليه عدد كثير من الصحابة والتابعين والأئمة من العلماء والأدلة على ذلك كثيرة ومعلومة لدى قضيلتكم فلا نطيل عليكم بإيراد أمثلة منها.

٥) إن ما أوردته حكام القضية في حيثياتهم من زعم تضخيم أخطاء الدولة فهذا مجرد زعم من المدعي العام ولا فإن مولكيننا لم يوردوا من الأخطاء سوى بعض الأمثلة القليلة المشاهدة لبيان الخلل والإنحراف الذي يجب تداركه قبل فوات الأوان؛ إذ لا بد من تشخيص الداء ووصف الدواء وذلك من النصيحة والتعاون على البر والتقوى الذي أمر الله به.

٦) أما التوقيت فقد فرضته التحديات والأخطار الجسام التي أصبحت تهدد العباد والبلاد والتي تستدعي مواجهتها حشد الطاقات العلمية والفكرية للشعب وإيجاد سند قوي للدولة بتفعيل القاعدة الشعبية وتوظيف طاقاتها بجدارة وذلك لا يتأتى إلا بالإنفتاح الداخلي مع الشعب بكل أطيافه، وأن يكون ذلك بكل صدق وشفافية في سبيل المشاركة الشعبية في القرار وتوفير قدر كاف من الحرية المسؤولة وحقوق الإنسان، فبذلك تبنى الوحدة الصلبة للأمة والمجتمع.

٧) إن مولكيننا وزملاؤهم (١١٦) من العلماء والمفكرين عندما طرحوا رؤيتهم واقتراحاتهم فإنهم لم يقللوا من قيمة أية جهود تساهم بها الدولة أو غيرها، لأن المقصود هو تظافر الجهود للإصلاح وإيجاد الحلول للمشاكل المصيرية التي يعاني منها الناس وتهدد مصيرهم؛ ولم يضحوا أخطاءً وإنما ذكروا بعض الحقائق المشاهدة والمعروفة. وأما الأسلوب فنكل له أسلوبه الذي يراه في سبيل النصيحة والإصلاح، وما دام الهدف سليماً

والإقتراحات ذات قيمة عملية لحل المشكلات فالأسلوب وسيلة وليس غاية، وإنما المهم المضمون والتعاون على البر والتقوى.

٨) أما استدلال أصحاب الفضيلة بقوله تعالى: (وإذا جاءهم أمر من الأمن.. الآية) (النساء ٨٣) فهي نزلت أولاً فيمن تكلموا وأذاعوا أخبار سرايا رسول الله صلى الله عليه وسلم مما قد يستفيد منه العدو بينما الرسول (ص) الذي ينزل عليه الوحي بين ظهرانيهم ففي حياة الرسول (ص) كان يجب الرجوع إليه في كل أمر يحدث، وأما أولو الأمر من الصحابة فهو معطوف على الرسول وأولو الأمر هنا من كبار الصحابة لأنهم أدركوا بما يجب فعله وهو الرجوع الى الرسول الذي ينزل عليه الوحي. ثانياً، إن الشيخ ابن سعدي قد قال في تفسيره: (بل يردونه الى الرسول وإلى أولي الأمر منهم أهل الرأي والعلم والنصح والعقل والرئاسة الذين يعرفون الأمور ويعرفون المصالح وضدها، فإن رأوا في إذاعتها مصلحة ونشاطاً للمؤمنين وسروراً لهم وحزناً من أعدائهم فعلوا ذلك) الى قوله (إنه إذا حصل بحث في أمر من الأمور ينبغي أن يولي من هو أهل لذلك ويجعل الى أهله ولا يتقدم بين أيديهم فإنه أقرب الى الصواب وأحرى للسلامة من الخطأ) ١. هـ

وتفسير ابن سعدي هذا ينص على أنه يرجع في كل أمر الى المختصين فيه وفي دراسته ومعرفة تفاصيله، فإن لم يكن هؤلاء هم أساتذة الجامعات والمفكرون والعلماء فمن يكونون؟ وكل يرجع إليه ويؤخذ برأيه وينصيحته في مجال اختصاصه. فبالرجوع الى أصحاب التخصص في كل مجال وجمع آرائهم الى بعضها ودراستها والحوار حول ما ورد فيها يتم الوصول الى الرأي الأصوب. وعلى أية حال فالآية نزلت في إعلان إخبار السرايا كما قال الشيخ محمد رشيد رضا في تفسيره (ج ٥، ص ٢٤٣). (والى أولي الأمر منهم). قال هم أهل الرأي والمعرفة بمثلته من الأمور العامة والقدرة على الفصل فيها، وهم أهل الحل والعقد منهم الذين تثق بهم الأمة في سياستها وإدارة أمورها.. الي أن قال: (وإنما يدرك غوره بعضهم لأن لكل طائفة منهم استعداداً للإحاطة ببعض المسائل المتعلقة بسياسة الأمة وإدارتها دون بعض، فهذا يرجع رأيه في المسائل الحربية، وهذا يرجع رأيه في المسائل المالية وهذا يرجع رأيه في المسائل القضائية وكل المسائل تكون شورى بينهم) ١. هـ فهم أهل الحل والعقد الذين تثق بهم الأمة ولديهم العلم والخبرة في تلك الأمور ويصلون الى الرأي بعد الدراسة والشورى بينهم.

٩) بالنسبة لما ورد في الحثية الخاصة بـ د. عبدالله الحامد فيما وصف بالجرأة على بعض المصطلحات والمبادئ المتعلقة بالسياسة الشرعية الخ؛ فهذه الحثية مردودة لما يلي:

أ - إن هذا كلام عام ليس فيه تحديد لنوعية هذه الجرأة ولا بيان للمصطلحات الشرعية المقصودة وهل هي من الثوابت أو المتغيرات في الشريعة.

ب - إن وصم كلامه بأنه أخذ بأقوال مرجوحة عند حاكمي القضية مما يعني أن في المسألة أقوالاً منها الراجح ومنها المرجوح، فتبقى المسألة قضية ترجيح ومجال اجتهد، وبذلك فلا يسوغ أن ينكر من يرجع قولاً على من يرجع قولاً آخر كما هو معلوم، فنكل له الحق في أن يعمل باجتهاده، لكن لا يلزم به الآخرين.

ج - إن البحث في هذه المسألة التي أبدى الحامد رأيه فيها إنما هو بحث في أمور اجتهادية ليس فيها مخالفة لنص قطعي الدلالة والثبوت وبذلك يكون إبداء الرأي والاجتهاد فيها ليس محل إنكار

وقال الإمام القرطبي في تفسير هذه الآية: (لما تقدم إلى الولاية في الآية المتقدمة: (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل)) فبدأ بالولاية فأمرهم بأداء الأمانات إلى من ولوا أمره في قيثهم وحقوقهم وما انتموا عليه من أمورهم بالعدل بينهم في القضية والقسم بينهم بالسوية فرتب الأمر بطاعتهم على ذلك. قال ابن خزيمة: وأما طاعة السلطان فتجب فيما كان لله طاعة ولا تجب فيما كان لله فيه معصية ثم قال: ولذلك قلنا عن ولاية زماننا لا تجوز طاعتهم ولا معاونتهم ولا تعظيمهم. وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: (حق على الإمام أن يحكم بالعدل ويؤدي الأمانة فإذا فعل ذلك وجب على المسلمين أن يطيعوه) رواه ابن جرير في تفسيره.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى ج ٣٥ ص ٢١: (وقد استفاض وتقرر ما قد أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من طاعة الأمراء في غير معصية الله، ومناصحتهم، وما نهى عنه من تصديقهم بكنههم وإعانتهم على ظلمهم، وطاعتهم في معصية الله ونحو ذلك من باب التعاون على الإثم والعدوان، وما أمر به من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لهم ولغيرهم) إلى أن قال: (فمن جعل غير الرسول تجب طاعته في كل أمر يأمر به وينهى عنه وإن خالف أمر الله ورسوله فقد جعله لله نداً يوالي أوليائه ويعادي أعداءه مع إيجاب طاعته في كل أمر يأمر به وينهى عنه، فهذا من الشرك الذي يدخل أصحابه في قوله تعالى: ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً) الآية.

فمن أقوال الأئمة العلماء هؤلاء يتبين صفة الأئمة الذين تجب طاعتهم شرعاً ومتى تجب وشروط وجوبها وأنه لا طاعة مطلقاً لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأما ما يتعلق بمسألة هل القضاة وكلاء عن الولاية؟ فحكم هذه المسألة ينبغي على ما تقدم، فإن كان الوالي تتوفر فيه صفات الخلفاء الراشدين من العلم والعدل والعدالة والإخلاص والعمل لمصلحة الإسلام والمسلمين حاضراً ومستقبلاً والحكم بشرع الله في كل صغيرة وكبيرة فنعم. وأما إذا لم تتوفر فيه هذه الصفات فكيف نقيسه على رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين وبذلك تصبح المسألة خاضعة للإجتهاد حيث لا تنطبق شروط القياس هنا على الخلفاء الراشدين، لا سيما وقد تغيرت آليات الحكم وتوسعت كثيراً وأصبح من الضروري وضع آليات وتحديد صلاحيات حسبما يتناسب مع واقع هذا العصر مما يضمن تحقيق المقصود وهو تحقيق العدالة؛ والآليات التي تضمن العدل بعيداً عن مؤثرات المؤسسة التنفيذية التي لم تعد عمر بن الخطاب ولا صلاح الدين الأيوبي بل قد تكون (بريس) وما أكثر البريسمات! فالحكم يدور مع علته والقاعدة الأصولية تقول: (لا إنكار في مسائل الإجماع) فضلاً عن تجريم المخالف والحكم عليه بالعقوبة.

وأما ما يتعلق ببعض الفتاوى الرسمية التي صدرت في العقدين الماضيين بغناء على طلب السلطة الحاكمة، فإن الحقائق قد كشفت لكل منصف أنها مخالفة للصواب وللدليل الشرعي. وأنها صدرت لتلبية طلب السلطة دون تصور الواقع على حقيقته حيث اعتمد مصدرها على المعلومات التي تزودهم بها السلطة ولم يققوا عليها بأنفسهم ولم يستقوها من مصدر مستقل متجرد، فلا تثريب على من قال ببقول لديه الحجة والبرهان عليه وإن كانت تلك الحقائق مرة على الجميع لكنها حقائق على أية حال فينبغي للجميع أن يراجعوا أنفسهم وأن يحاسبوها وأن يستفيدوا من

كما هو متفق عليه بين الفقهاء حيث اتفقوا أنه (لا إنكار في مسائل الإجماع) فضلاً عن أن يكون محل تجريم يحكم بالعقوبة عليه ولذلك فإن هذه الحيثية - كباقي الحيثيات - ملفنة للنظر وتستحق الوقوف عندها طويلاً لأن مضمونها غير مسلم به ولا دليل عليه، ويحمل في طياته عدم التجرد والإنحصار لدعوى المذعي العام ومن خلفه لأنه يمثل الطرف القوي الذي يبده القرار.

(١٠) ما أورده حكام القضية في الحيثية التي قالوا فيها: (تطاول د. الحامد على منزلة ولي الأمر في النظام الإسلامي بقوله: إن ما قرره الفقهاء من أن أولي الأمر أدري بالمصلحة) الخ هذه الحيثية التي تشتمل على عدة مسائل:

أ. أن الحكم الشرعي هو ما يسندوه الدليل من الكتاب والسنة وإجماع الأمة؛ والقول بأن الحاكم - أيأ كان - أدري بالمصلحة فهذا قول مجمل بل باطل في وقتنا الحاضر، فإن بلاد المسلمين بعد تميزيها منذ قرن من الزمان تقريباً بموجب اتفاقية سايكس بيكو أصبح فيها عشرات بل قد يتجاوزون المائة يمك كل واحد منهم برزنام السلطة في بلد من بلاد المسلمين وبعد نفسه أمير المؤمنين، وفيهم من هو غير مسلم أو مسلم بالإسم فقط، بل قد يكون محتلاً يعمل ضد مصلحة المسلمين. فهل نقول لمثل هذا الحاكم أنه أدري بمصلحة المسلمين؟ وبهذا يتضح أن ما كان ينطبق على ولاية الأمر في صدر الإسلام كآبي بكر وعمر وهارون الرشيد ونور الدين زنكي وصلاح الدين الأيوبي الذي طهر بلاد المسلمين من الصليبيين واستعاد القدس منهم، فهؤلاء الولاية الذين كرسوا حياتهم لمصلحة الإسلام ونصرة المسلمين، كانوا ولاية أمر لجميع بلاد المسلمين أو لمعظمها، والفقهاء الأقدمون إنما قرروا ما قرروه في كتبهم في هذه المسألة لولا الأمر في وقتهم أمثال هؤلاء، فلا يصح أن يقاس عليهم ولاية الأمر الموصوفون في هذا الوقت المتحالفين مع دول خارجية معادية للإسلام والمسلمين وتعمل ضد مصالحهم لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره كما قرر ذلك الأصوليون، والفرق واضح جلي، ولولا الإطالة لشرحنا هذه الفروق الجوهرية.

ب. إن اجتهادات الفقهاء وأقوالهم في كل مسألة إنما تستمد شرعيتها من قوة الأدلة التي تستند إليها من الكتاب وصحيح السنة، وإلا فإنه لا قداسة لقول أحد في حد ذاته بعد رسول الله (ص) كما قال الإمام مالك رحمه الله: (كل يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر) يعني رسول الله (ص).

ج. إن مسألة تفسير من المقصود بأولي الأمر في قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم، فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً) (النساء ٥٩). فمن المعلوم أن العلماء اختلفوا في ذلك على أقوال عدة:

فمنهم من قال (أولي الأمر) هم العلماء، ومنهم من قال أنهم الأمراء والولاة، ومنهم من قال أنهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن مقال أن (أولي الأمر) هم أولو العقل والرأي الذين يدبرون أمر الناس، أي أهل الحل والعقد الذين قال الإمام النووي فيهم: (فإن أهل الحل والعقد هم الطليعة الواعية والفئة المستنيرة من أهل الإجماع ومن الأمة هم الجديرون باختيار الإمام) (المجموع للنووي).

قال إمام التفسير ابن جرير الطبري رحمه الله: (لا طاعة واجبة لأحد غير الله ورسوله وإمام عادل فيما هو مصلحة لعامة الرعية).

الأخطاء السابقة فلا يكرروها.

(١١) إن ما اعتبره حكام القضية من أن الحامد مارس ثلباً وتشهيراً ببعض المسؤولين وأساء الظن بالعلماء والقضاة فالجواب:

أولاً - إن هذه الحثيثة مغلقة للنظر ويبدو أن حكام القضية ركزوا على الأسلوب دون المضمون الذي يستند إلى بيانات وحقائق ماثلة وأنهم لم يبدقوا في دراسة الواقع الحقيقي المؤسف لممارسات المؤسسة الأمنية ومدى نفوذها وتدخلها في المؤسسات الشرعية لا سيما القضائية والإفتاء والشؤون الإسلامية، خلال العقدين الماضيين فيما يخدم توجهات ورغبات المؤسسة التنفيذية، وكذلك ما يتعلق بمنح الأراضي وعشرات الملايين من الأمتار لكثير من الأمراء، ثم أين تذهب مئات الملايين من الريالات من دخل البترول وغيره، فهل ناقش حكام القضية هذه الحقائق المتعلقة بالمال العام الذي هو ملك عام للشعب؟ هل حكم فيه بالعدل في القضية وقسم بين أفراد مستحقين بالسوية، كما نص عليه الإمام ابن جرير في شروط طاعة الحاكم؟ وهل هذا مقتضى الكتاب والسنة أم ماذا؟ (فالحكم على الشيء فرع عن تصوره) وتصوره لا بد فيه من كشف الحقائق والبيانات التي تصلح أن يبنى عليها حكم شرعي، فالقداسة والسيادة إنما هي للشرعية الإسلامية التي هي مصدر التشريع والحكم، وليست القداسة لذات من الذوات لمجرد أنها تحتل منصبا كبيرا ويدهها قرار يخيف الآخرين، فالمسلمون سواسية أمام القضاء، فالخليفة الراشد علي بن أبي طالب جلس - وهو الخليفة - بجوار يهودي صعلوك أمام القاضي شريح في قضية. بينما المدعي العام في هذه القضية جلس بجوار القضاء والطرف الآخر لأنه الجانب المستضعف أجلس وحده بين يدي القضاء، فأين العدل والمساواة حتى في المجلس؟ وأين ذهبت واجبات القاضي في تحقيق العدل والتي نص عليها الفقهاء؟

ثانياً - إن د. الحامد لم يسم شخصاً يعينه من القضاة أو العلماء أو المسؤولين بل أثنى على الفقهاء والقضاة بما نصه: (وهيئة الإفتاء مكونة من فقهاء فضلاء) وقال عن أشخاص القضاة مثل ذلك في موضع آخر. وإنما بحث الحامد بحث تحليلي يشخص مواطن القصور والضعف الذي تعينه المؤسسات الرسمية في أنظمتها ومنها المؤسسة القضائية مع أهميتها وخطورتها، ولا يسري ذلك على الفقهاء والقضاة كأشخاص، فقد أثنى عليهم وهو يقصد من هذا التحليل تشخيص الداء ووصف الدواء من نصوص الكتاب (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) (يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله). ولا ننسى أن الحامد قد سبقه كثير من السلف والعلماء في النقد ووصف مصدر الخلل ومنه العالم المجاهد عبد الله بن المبارك حين قال قوله المشهورة شعراً:

وهل أفسد الدين إلا الملوك وأحبار سوء ورييائها

وهو يقصد بالأحبار والرييائ هنا بعض الفقهاء والعباد الذين يجارون الملوك في جورهم وظلمهم لئلا يخطأ من حظوظ الدنيا. وقد أعجبت مقولة ابن المبارك هذه المخلصين من العلماء فاستشهدوا بها في كتبهم، فهل نقول أن ابن المبارك أطلق لسانه ولقلمه العنان في التشهير والتلب للملوك والعلماء؟ وهو يتكلم عن ملوك وعلماء عصره في القرون المتقدمة وحالهم أحسن كثيراً جداً من حال ملوك وفقهاء عصرنا الحالي. بل نقول إن ابن المبارك وصف حالة كثير من الملوك والعلماء في عصره والعصور التي

قبله وصف الخير المحذر من أمثال حال هؤلاء.

وأما ما نقله حكام القضية عن أحد السلف قوله: (لا يزال الناس بخير ما عظموا السلطان والعلماء فإن عظموا هذين أصلح الله دنياهم وأخراهم وإن استخفوا بهذين أفسدوا دنياهم وأخراهم) فإذا قارنا هذا القول بقول الله سبحانه حكاية عن بلقيس: (إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون). فمن يفسد البلاد ويجعل أعزة أهلها أذلة هل يستحق التعظيم؟ وأما العلماء فإنما يستحقون الإكرام والإحترام إذا جعلوا من علمهم وسيلة لإقامة العدل ونصرة المظلوم وإعانة الضعيف وإبانة الحق للجاهل والنصيحة لأئمة المسلمين وعامتهم، وإذا صدعوا بالحق ولم يخافوا في الله لومة لائم، ولا سطوة حاكم، وأما التعظيم فهو لله وحده وإطلاق التعظيم لمطلق السلاطين والعلماء خطأ كبير لأن فيهم الظلمة والفسادين بل وغير المسلمين، فهل يجوز تعظيم هؤلاء؟

(١٢) ما أورده حكام القضية في الحثيثة الخاصة بمتروك الفالح بقولهم: (ونظراً لأدعاء متروك الفالح وتفسيره للعنف في السعودية بأن الفئات المنخرطة في أعمال العنف هي نتاج البيئة السعودية) إلى قولهم: (وهذه الأقاويل تعد افتراءً مشيناً على العقيدة الصحيحة. الخ).

فإن د. الفالح هنا يحلل ظاهرة العنف وأسبابها ودوافعها المتعددة، ويرى من وجهة نظره أن فكر كل إنسان وقناعاته إنما تتكون في صباه من البيئة التي نشأ فيها ومن المعلومات التي تلقاها أثناء طفولته وشبابه، وهذا القول لم يأت به الدكتور الفالح من عند نفسه وفهمه وحده، فنقول إن فهمه سقيم وإنما أتى بهذا القول من علم الاجتماع ونظرياته التي تدرس في الجامعات، ثم إن هذه وجهة نظر وحسيلة اجتهاد في تحليل الظاهرة تحليلاً علمياً ولا يستطيع القضاء ولا غيرهم أن يقول إن البيئة التي نشأ فيها الطفل والمجتمع الذي يترتب فيه والمعلومات التي يتلقاها في طفولته ليس لها تأثير على أفكاره وقناعاته، فهذا لا يقول به أحد. وإذا كان لدى شخص تطرف، فمن أين حمل هذا التطرف؟ نعم هناك أسباب متعددة للتطرف والعنف ومنها المدارس التي يتعلم فيها سواء في المدارس الرسمية أو في غيرهما أو في غيرها، كما أن هناك مؤثرات أخرى ثقافية واجتماعية وإعلامية وكون الدكتور الفالح عد من أسباب ذلك الخطاب الديني في السلك التعليمي والتربوي فهذه وجهة نظر، وكونه أصاب فيها أم أخطأ فهو محل اجتهاد، فهناك من يقول أن هذا التحليل خطأ كما هو رأي حكام القضية، وهناك من يقول بأن هذا هو الصواب، والكل بشر؛ وعلى أية حال فكل له الحق في التمسك بوجهة نظره، لكن ليس من حقه أن يلزم الآخرين بوجهة نظره تلك، ويحتكر الصواب لنفسه وفي رأيه، فإن هذا هو عين التطرف: بل الذي يسع الإنسان أن يقول بمقوله الإمام الشافعي: (رأينا صواباً يحتمل الخطأ ورأي غيرنا خطأ يحتمل الصواب) فلا تثريب على أحد ولا إنكار في مسائل الاجتهاد فضلاً عن تجريم المجتهد والحكم عليه بعقوبة، وهذا أمر متفق عليه بين العلماء، وإن المصيب له أجران والمخطئ له أجر واحد؛ والشيع محمد بن عبد الوهاب له فضل وجهود كبيرة في تحقيق التوحيد وتصفيته من شوائب الشرك والبدع، ولكنه يبقى كغيره من العلماء ليس معصوماً من الخطأ، وكل يؤخذ من قوله ويترك ما عدا رسول الله (ص) ودعوى العصمة أو احتكار الصواب في قوله أو قول غيره من أئمة الدعوة، لم يقل به أحد من العلماء؛ فهو بشر كغيره يخطئ

محدد والحكم بأن لدى مولكلينا مخالقات شرعية يحتاج الى تحديد النصوص او الجمل التي يرى القضاة ان فيها مخالفة وما نوع تلك المخالفة وما هو الدليل من الكتاب والسنة على أنها مخالفة، مع أن القضاة لم يستدلوا بحكمهم بنص صحيح يدل دلالة قطعية على ما حكموا به؟

وأما ما كان محل خلاف واجتهاد بين العلماء فلا إنكار في مسائل الإجتهااد ولا تجريم فيها، وإنما الإنكار على من خالف نصاً قطعي الدلالة والثبوت. هذا ما قرره العلماء والفقهاء واتفقوا عليه. وأما الحكم بالتجريم بغير دليل قطعي الدلالة والثبوت فهو حكم بالهوى وبغير ما أنزل الله (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون) (النحل ١١٦).

ولم نر أصحاب الفضيلة أوردوا في حيثيات حكمهم دليلاً شرعياً واحداً من الكتاب أو السنة يدل دلالة قطعية ولا حتى دلالة ظاهرة على شيء مما حكموا به. وأما استدلالهم بما أوردوه في حيثيات حكمهم (لا يزال الناس بخير ما عظموا السلطان) الخ فهذا مجرد كلام مجهول المصدر لا يقوله إلا جاهل أو صاحب دنيا يرتزق بمثل هذا الكلام عند الحكام؛ وعلى كل حال فهو كلام باطل ترده وتبطله أصول الكتاب والسنة، لأن التعظيم لا يجوز صرفه للمخلوقين، فالعصمة لله وحده، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم وهو أفضل خلق الله قال: (إنما أنا عبد فقولوا عبد الله ورسوله)؛ وقال: (إنما أنا ابن امرأة تأكل القديد). ثم إن السلاطين منهم الظلمة والفساق والمجرمون وأشكال كثيرة منهم تستحق المقت والتحقير، فكيف يطلق التعظيم المطلق لسلطان؟ هذا كلام باطل قطعاً، ولو تأمله أصحاب الفضيلة لما أوردوه إطلاقاً، فضلاً عن أن يستدلوا به.

وأما كلام الماوردي أو غيره، فهو مما يستدل به ولا يستدل به، وعلى أية حال فلعل عصر ظروفه وعرفه وكل كلام سوى كلام الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فليس دليلاً بحد ذاته وإنما قيمته بقدرة قوة الدليل الشرعي الذي يستند إليه من الكتاب والسنة. وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع: (إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا، ألا هل بلغت، اللهم فاشهد) تعظيماً لحرمة المسلم، وكما ورد في الأثر: (ما أعظمك وأعظم حرمتك). يعني الكعبة. وإن المؤمن لأعظم حرمة منك). فنأمل من أصحاب الفضيلة حاكمي القضية أن يتذكر كل منهم أنه سيقف بين يدي الله وسيسأل عن هذه الأحكام كيف أصدرها باسم الحكم بما أنزل الله، وسيسأله ربه: أين دليلك مما أنزل الله على هذه الأحكام القاسية التي حكمت بها على أساتذة جامعات علماء في مجال اختصاصهم بذلوا جهدهم فيما قدموا نصائحاً للأمة جميعاً حاكمين ومحكومين؟ وأن يتذكروا حديث (أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً قال الصحابي يا رسول الله أنصره مظلوماً فكيف أنصره ظالماً. قال تمنعه من الظلم فذلك نصرك إياها).

هذا ما أجبنا إيضاحه لفضيلتكم ووضعه بين أيديكم بياناً للحق علماً أن معدي هذه اللائحة من العلماء، فهم قد بنوا هذه اللائحة على أدلة وأصول شرعية واضحة الدلالة لمن تأملها بإنصاف وشجاعة في قول الحق والحكم بالعدل الذي أمر الله به في كتابه: (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) والله ولي المتقين.

الحمامي: سليمان بن إبراهيم الرشودي

ويصيب. والدكتور الفالح لم يقل بعقيدة أخرى تخالف العقيدة الصحيحة ولم يتناول العقيدة (التوحيد) نفسه بشيء، وإنما انتقد الأسلوب البشري والمنهج في المدارس واحتكار الصواب في قول واحد وإقصاء أقوال أخرى واستبعادها من مناقشة أدلة كل قول فيما ليس فيه نص قطعي الدلالة والثبوت. وعلى أية حال فهو تحليل واجتهاد قد يصيب وقد يخطئ؛ ولكنه ليس محل إنكار وتجرير باتفاق الفقهاء.

(١٣) ما يتعلق بالحيثية الخاصة بما ورد في مداخلة علي الدميني عبر شبكة المعلومات وإذاعة خارجية من قوله: (إن احتكار تيار فقهي واحد من التيارات الأربعة ونفي ما عداه من مذاهب وطوائف أدى إلى تخلف هذا التيار في النظم التعليمية... الخ) فالجواب عما أوردته حكام القضية هناك كالجواب السابق عما أوردوه من كلام الدكتور الفالح: وإنما يبقى هناك قولهم (تلبيس واضح بين المذاهب الفقهية والمذاهب العقيدية التي لا يقر عليها المخالف في أصول الاعتقاد) أ. هـ.

فالدميني هنا يشير إلى أن هناك شريحة واسعة من الشيعة تشاركنا المواطنة في هذا البلد وليسوا فرداً أو أفراداً قليلين، وما أوردته أصحاب الفضيلة من كلام الماوردي في الأحكام السلطانية فهو ينصب على ما إذا كان المخالف فرداً أو بضعة أفراد يمكن إقناعهم واحتوائهم، ولكن الواقع لدينا خلاف ذلك، فهم جزء من هذا الشعب يشاركوننا في المواطنة في الأرض وما عليها، شئنا أم أبينا، فهم واقع تحكمه التزامات ومواثيق دولية ولا يمكن تحويلهم عن عقيدتهم التي هم عليها منذ أربعة عشر قرناً، وبالتالي فالدميني يقول لا يمكن إهمالهم وتهميشهم فهم مواطنون، وهم يطالبون بأن يمارسوا عقيدتهم في أراضيهم ومساجدهم ومدارسهم كما يمارس نحن عقيدتنا لكل له عقيدته التي هو مقتنع بها، فلا بد أن يعاملوا على هذا الأساس وإلا ترتب على ذلك فساد ومنكر أعظم من منكر بدعتهم، وذلك بأن يلجأوا إلى الدول النصرانية اليهودية فيستعينوا بها علينا كما حصل في العراق، وهنا تكون الطامة الكبرى والفساد الأكبر. فإعطائهم حقوقهم بالعدل حسب الإلتزامات والمواثيق الدولية يدرأ عنا وعن العباد والبلاد فتنة أعظم ومنكراً أكبر من منكر بدعتهم.

وأما المذاهب الفقهية فمعلوم أن مناهجنا التعليمية الحالية والكتب التي يدرسها التلاميذ معظمها إن لم تكن كلها حسب مذهب الصنابلة، وإن كان الأمر فيما يتعلق بذلك قد خف كثيراً، غير أنه لا يزال بعضنا يحتكر الصواب فيما تعلمه ونشأ عليه منذ صغره، فنحن بحاجة إلى مزيد من سعة الأفق، وحرية الرأي والتعبير في حدود ثوابتنا الإسلامية والإفصاح لوجهات النظر والإجتهاادات الأخرى فيما عدا ذلك، وهذا ما قصده الدميني من كلامه. علماً أن كلام الدميني إنما قاله في وسيلة إعلام في مداخلة عبر شبكة المعلومات، ولم ترد في دعوى المدعي العام، ومعلوم أن صلاحية النظر والنحاسبة على ما يرد في وسائل الإعلام إنما هو من اختصاص صلاحية وزارة الثقافة والإعلام كما نصت على ذلك تعليمات ولي الأمر التي أكدها ولي العهد في أوامر سامية، وأما محاكمة النيات التي لا يطلع عليها إلا الله وحده فهو الذي يحاسب عليها وحده.

(١٤) وأما قول حاكمي القضية بأن ما قاله المدعي عليهم الثلاثة فيه مخالقات شرعية فيما يتعلق بالوحدة والإنتلاف وحماية العقيدة وحقوق الإنسان وفق الشريعة، فهذا كلام عام مجمل غير

الدكتور عبد الله العاصم يستأنف ضد الحكم الظالم بسجن دعاة الإصلاح

مقولة أن أولياء الأمور هم الحكام والفقهاء مجرد لبنة تخلف في فكرنا السياسي

الهيئة التاسعة

قالت الهيئة (الأسطر ١٤-٢٦): إن أسلوب دعاة الإصلاح السياسي أذاع المطالبات (بإسلوب يتنافى مع مبدأ المناصحة لولي الأمر ويفضي إلى إثارة العامة وتهيج الدهماء في أمور لا نظر لهم فيها من أمور السياسة والأحكام السلطانية، في وقت عصيب يمر بالأمة، وهي أحوج ما تكون إلى وحدة الصف، وتقوية الفرصة على أعدائها المتربصين بها، الذين يتحسسون الذرائع للتدخل في شؤونها باسم الإصلاح، وقد ذم الله تعالى هذا السلك بقوله: "وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وأولي الأمر منكم لعلهم الذين يستنبطونه منهم"، قال الشوكاني رحمه الله: والمعنى أنهم لو تركوا الإذاعة للأخبار حتى يكون النبي صلى الله عليه وسلم، أو يكون أولي الأمر منهم، هم الذين يتولون ذلك، لأنهم يعلمون ما ينبغي أن يفشى، وما ينبغي أن يكتُم. هـ. وقال السعدي رحمه الله عند تفسير هذه الآية: هذا تأديب من الله لعباده عن فعلهم هذا غير اللائق وأنه ينبغي لهم إذا جاءهم أمر من الأمور المهمة والمصالح العامة مما يتعلق بالأمن وسرور المؤمنين أو بالخوف الذي فيه مصيبة عليهم أن يثبتوا ولا يستعجلوا بإشاعة ذلك الخبر، بل يردونه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم أهل الرأي والعلم والنصح والعقل والوراعة الذين يعرفون الأمور ويعرفون المصالح وضدها، فإن رأوا في إذاعته مصلحة ونشاطاً للمؤمنين وسوراً لهم وحرراً من أعدائهم فعلوا ذلك، وإن رأوا ليس فيه مصلحة أو فيه مصلحة ولكن مضرته تزيد على مصلحته لم يذيعوه. وفي هذا دليل لقاعدة أدبية، وهي أنه إذا حصل بحث في أمر من الأمور ينبغي أن يولي من هو أهل لذلك ويجعل إلى أهله ولا يتقدم بين أيديهم، فإنه أقرب إلى الصواب وأحرى للسلامة من الخطأ. أ. هـ).

التنقض: (المناصحة غير العلنية..). مفهوم سياسي أموي وعباسي، من مفاهيم تخلف الفكر الفقهي السياسي، وهو منسوب إلى الإسلام، يلي أعناق النصوص، وصرف النصوص عن ظاهرها؛ وهو ضد مبدأ (مفهوم الحكم الدستوري) المتقرر في الإسلام: كما أنه ضد مفهوم الحداثة السياسية في الفكر السياسي المعاصر الذي درجت عليه الدول. وقد فككت ذلك الخطاب في كتاباتي ولا سيما في مجموعة الدفاع المفصل (ويمكن إن أرادت هيئة التمييز النظر في مسألة التعقيد الشرعي لذلك أن تطالع على تلك الكتابات وهي موجودة عند المحامين).

أ. فهي - الهيئة - تعتقد أن (لولي الأمر) قوامة على الأمة، ومن المعروف أن مقولة أن أولياء الأمور هم الحكام والفقهاء هي نظرية سياسية عباسية، وهي مجرد لبنة في بنية التخلف السياسي، ومن أجل ذلك لا عجب أن تردد الهيئة هذه الثقافة: فالناس العاديون هم الرعايا والدهماء الذين إذا اجتمعوا ضروا، وإذا تفرقوا نفعوا، والناس العاديون هم العامة، والدهماء التي لا تعرف شيئاً من أمور السياسة

والأحكام السلطانية.

تري ألا تعرف العامة أن العدل ركن في الإسلام؟ ألا يعرفون أن الشورى ركن في الإسلام؟ وإذا كانوا لا يعرفون، ألا ينبغي أن يعرفوا كيف يأمرون بالمعروف في السياسة وينهون عن منكرها؟

ب - ثم هذا الوقت العصيب الذي تمر به الأمة، أليس من أسبابها محافظة الدولة العربية على القوالب السياسية المحافظة التي تضع أزيمة السلطات كلها في يد رجل واحد، وتدافع عنها تارة باسم الخصوصية الوطنية وتارة أخرى باسم الأصالة العربية، وشر من هذا وذلك أن تقدم الفكر السياسي المتخلف على أنه الهدى الإسلامي الأصيل.

ج - ثم إن رد الأمر إلى الله والرسول وإلى ولي الأمر مسألة لا خلاف فيها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن من هم أولو الأمر؟ سواء أكان الأمر بمعنى الرأي أم الخبر أم الشأن والقرار، فكل منها اعتبار حسناً، نقيس الحكماء الأمر على الرسول صلى الله عليه وسلم في رد الأمور إليه بصقته (حاكماً)، لكن ما ضوابط ذلك؟ هل الهيئة تجهل الضوابط أم تتجاهلها، أم أنها تظن أننا جبناء لا نستطيع أن نقول لها وللغفهاء الذين لا ينطلقون عن رؤية مؤسسة على الشرع في مفهوم الفقه السياسي: لا تدخلوا بنا الأثر!

د - نبقى إذن في معنى أولي الأمر من غير الحكماء الذين يرد إليهم الرأي، فهل هم الفقهاء الرسميون الذين يصدرون فتاوى لا تنبثق من عمق في الفقه السياسي، ولا من تحليل الواقع، وهيئة الإفتاء في موقعها من قضية حقوق الإنسان الشرعية نموذج مائل؟

هـ - هل هم القضاة الذين جسدتهم الهيئة في كونهم من مفهوم سلطة الأمة، ومن نظرية تقسيم سلطات الدولة على ثلاثة أعمدة. ومن التجمعات المدنية الأهلية بأنها أمور من المصالح المرسله ترجع فيها أيضاً إلى ولي الأمر/ أي الحاكم، لتقرير ما يراه "بعد التحقق من عدم معارضتها نصوص الشرع"؟ كيف يتم التحقق؟ من الجهة التي تتحقق؟ لم تبين الهيئة ذلك.

وإذا كانت السهينة ترى أن أولي الأمر من غير الحكماء دور في الاستنباط والتحقيق، فكيف غفلت عن ذلك عندما جعلت أمر المصالح المرسله محصوراً بولي الأمر/ الحاكم؟ إن تناقض الهيئة دليل على أن اضطراب الفكر السياسي العباسي لا يمكن تربيته ولا تجميله.

إذا رجعنا إلى كتب التفسير وجنا أن أغلب المفسرين يذكرون أنهم كبار أصحابنا من البصرة، وأهل الفقه والعلم. ويمثلون لهم بأبي بكر وعمر وعثمان وعلي. في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، هؤلاء أهل رأي وحكمة بالمفهوم اللغوي للفقه، وبالمفهوم العملي للعلم، ولم يكونوا موظفين بل هم من المجتمع الأهلي، ولا يقاس عليهم. فالحاصل أنه ليس في البلاد هيئات مستقلة عن الدولة تجسد هذا المفهوم.

تري ألا ترى الهيئة أن نخبة هذا البلد من فقهاء ومفكرين وأساتذة جامعات ومتقنين ومحامين ومهتمين بالشأن العام، هم من ينطبق

عبد الرحمن الدوسري رحما لله وإياه، أن يطلع على تصحيحه كتبها فرفض المفتي قائلا: إذا قرأتها ظنّ الناصحون الآخرون أنه لا ينبغي لعالم أن ينصح الناس، إلا باستئذان الحاكم أو المفتي. هناك فرق بين سلوك الشيخ وسلوك الهيئة التي تسبب حكما بالسجن بضع سنين على دعاة العدالة والشورى.

سارت مشرقة وسرت مغرباً شتان بين مشرق ومغرب ثم إن مسالك المجاهدين يقول كلمة العدل أمام السلطان، درجوا على تنبيه الحكام على ما ينبغي لهم، حتى في حالات استنفار الجهاد، لأن المعاصي العامة من أسباب سخط الله سبحانه وتعالى، ولا معصية أعظم من ظلم الدولة، كذلك كان العز بن عبد السلام وابن تيمية وأضرابهما. ثم إن الهيئة تقتض أن آراء الفقهاء الأحرار، من المجاهدين بكلمة العدل أمام السلطان، لتدل بها على أن أولي الأمر هم الحكام والفقهاء الحكوميين، وتنسى أن أمثال الشوكاني وابن سعدى رحما لله وإياهما، كانوا من الفقهاء المستقلين في المجتمع الأهلي المدني، وكانت لهما مواقف جهروا بها وبما يعتقدونه صواباً في أوقات سياسية عصيبة؛ وهؤلاء عندما كانوا يعارضون الرأي الحكومي الشائع، ويقتون الناس بخلافه كانوا يجسّدون مفهوم أولي الأمر، فهل تظن الهيئة أن من السهولة تجيير أقوالهم لغير المقاهيم التي جسّدوها بأفعالهم، وهؤلاء الفقهاء الأحرار لو كانوا بين يدي الهيئة، ماذا ستحكم عليهم به في ظل حيثياتها التي تحرف الصريح القطعي من الشريعة؟

وعلى رأي الهيئة فكل العلماء والفقهاء الذين جهروا بكلمة الحق والعدل، قد قالوا ما لا مصلحة فيه، أو ما تغلب مفسدته مصلحته، ولا دليل للهيئة إلا قاعدة سدّ الذرائع التي هي مقياس رجراج يمكن استخدامه لرد الحق.

أسوأ النظريات التربوية والسياسية هي نظرية حصر مرجعية الأمة بالأمراء والفقهاء، وهي من أعظم التحريف الذي دخل الثقافة الإسلامية

الحيثية العاشرة

قول الهيئة فيما يتعلق بتسبب الحكم بالسجن سبع سنين (الأسطر ٢٦-٣٩): بأنني أريدت (جراحة على بعض المصطلحات والمبادئ المتعلقة بالسياسية الشرعية، وجنوحه في تفسيرها إلى أقوال مهجورة أو مرجوحة، وتحمله أقوال بعض العلماء ما لا تحتمله، والعمل على إضفاء الشرعية على بعض النظريات السياسية الحديثة التي يتنادون بها، ويعتقدون أنها الضمانة لمنع الاستبداد، وحفظ الحريات، مع أنها لم تعد مسلمة في النظم السياسية المعاصرة، كما يشهد به واقعها، وإنما الضمانة في التزام قواعد الشريعة ومبادئها التي تمنع من الاستبداد والجور... من ذلك تطاوله على منزلة ولي الأمر في النظام الإسلامي بقوله: "إن ما قرره الفقهاء من أن ولي الأمر أدري بالمصلحة...")

تتهمني الهيئة بأنني:

أ. أفسر الآيات والأحاديث بأقوال مرجوحة أو مهجورة، إنني أؤكد مرة أخرى أن الصواب إنما هو في رأي الرازي والنيسابوري ومن تبعهما في تفسير آية الطاعة: "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله" (النساء: ٥٩)، وآية الاستنباط: "وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف" الذي أستنبط منه: أنه لا طاعة مطلقة بعد الكتاب والنبى صلى الله عليه وسلم لأحد من الناس حتى لو كان عالماً أو فقيهاً، إلا لإجماع الأمة. وأن إجماع الأمة يجسده الفقهاء والعلماء. من كافة أهل الرأي في كافة شؤون الحياة. المستقلون من أهل النصح والإبشار والشجاعة والبصائر السياسية والإجتماعية. وأنهم هم أهل الحل والعقد. وأؤكد مرة أخرى ما رآه الشيخان محمد عبده ومحمد رشيد رضا من أن القالب الذي يجسد إجماع الأمة وأهل الحل والعقد فيها هم التجمعات الأهلية

عليهم قول ابن سعدى في تفسيره (أولي الأمر منهم أهل الرأي والعلم والنصح والرزانة الذين يعرفون الأمور ويعرفون المصالح وضدها). ليس هؤلاء الآخرون بالمعروف السياسي المستقلون عن غيرهم ممن ينطبق عليه قول ابن سعدى: (إذا حصل بحث في أمر من الأمور ينبغي أن يولي من أهل ذلك، ويجعل إلى أهله). فهناك عديد ممن يطلق عليهم أولي الأمر حسب الرأي الميحوث، في شأن عبادة روحية كالصلاة والصيام والحج، أو مدنية كالإقتصاد والتجارة والتعليم والزراعة، سواء أكانوا في مجالس أو نوادي أو مجالات كمجلس الشورى، ونحوها من معاهد الخبرة والأبحاث، فهل تستطيع الهيئة لكي تنفي عن المجاهدين بكلمة العدل أمام السلطان، أنهم من أولي الأمر، وفيهم من هو أفضل منا ومتها على ما في أشخاصها من فضل، علماً وتقياً وورعاً ونباهة وحكمة؟

الهيئة تنسى (الأمر) في الآية هو الرأي الذي يستنبط في الأمور الظاهرة، ولا يدركه العاديون من الناس، وتنسى أنه لا بد للرأي من الشجاعة، فالمفكرون تحت الكواليس لا يجيدون إلا الغموض والتدليس، ونحن نطالب الهيئة بأن تحدد لنا في هذا البلد، من هم أقرب الناس إلى ما وصف به أولو الأمر في هذا الآية، من أنهم كبراء الصحابة أصحاب البصائر؟ وتنسى الهيئة أنهم ليسوا موظفين، ولا رعاء قبائل، من خلال الأمثلة التي ذكرها مفسرو التابعين كابن عباس وعكرمة والبخاري السمرقندي، وأنهم كبراء الصحابة أصحاب البصائر كما ذكر البخاري والتعليبي والبيضاوي والنسفي وأبو السعود وابن عاشور. كما وتنسى بأن إدخال الحكام بناء على تفسير الآية بأمراء سرايا الرسول صلى الله عليه وسلم، كما في تفسير السدي ومقاتل وابن زيد.

ليس قياساً، والنص إذن عليهم غير صريح، وهو قياس والقياس ضوابط لا تخفى. فقياس الملوك والخلفاء منذ العصر الأموي، قياس فيه نظر، له ضوابطه التي لا نطعن فيها تخفى على الهيئة. والهيئة تنسى أن المواصفات التي تنطبق على مفهوم أولي الأمر، كما في الأثر والصحابة والتابعين وتمثيلهم بأبي بكر وعمر وعثمان وعلي في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، تشير إلى أنهم:

أ. أصحاب إيثار ونصح وإخلاص للأمة.

ب. أصحاب رأي وحكمة وبصيرة وعلم وحسن تدبير.

ج. أصحاب نزاهة واستقامة في السلوك.

د. مستقلون في المجتمع الأهلي، يتبعهم الناس.

فهل يرى القضاة أن المبادئ من دعاة الإصلاح السياسي، لا تتوافر فيه في الجملة شيء من هذه الصفات، لكي تخرجهم من مفهوم (أولي الأمر)؟

ومن أجل ذلك، فإن الهيئة تأخذ الرأي الفقهي الضعيف ثم تنتصر له، ثم تطبقه على موظفي الحكومة وتنزع من غيرهم، وفي ذلك تحكم يصل إلى درجة المغالطة المنطقية.

و. ثم ما هي الأخبار التي أذاعها دعاة الإصلاح، التي ليس فيها مصلحة أو مضرتها تزيد عن مصلحتها؟ المعروف أن الآية تتحدث عن المناققين المرجفين، أو عن ضعفة المسلمين الذين ليس لديهم بصيرة في ما يذيعونه من أخبار. فهل دعاة الإصلاح السياسي منافقون أو ممن لا يدركون المصالح؟ وهل قيامهم بتذكير الحكومة بأن العدل والشورى من أصول الدين العظمى، وأنهما من شروط البيعة الشرعية (يجعلهم من المرجفين؟). وهل تتصور الهيئة هؤلاء الدعاة من الأغرار الذين يذيعون الأخبار وهم لا يدركون؟

نسيت الهيئة ما درج عليه المشايخ من أولي الأيدي والأبصار، كالشيخ محمد بن إبراهيم المسلمي رحمنا الله وإياه، الذي أحب الشيخ المجاهد

المدنية، من نقابات وجمعيات وروابط وأندية ومؤسسات إعلامية مستقلة في صورة سلطة ولي الأمر المباشرة، وأنه يجب أن تطيع الأمة، بما فيها الحاكم، أهل الخبرة والرأي في تخصصاتهم التربوية والطبية والزراعية والصناعية والإدارية والمالية والسياسية والعسكرية. لتجسد الإسلام قوياً عزيزاً في منظومته الروحية والمدنية معاً. كما وأؤكد مرة أخرى أن (أولي الأمر) يجسدون إجماع الأمة ومرجعيتها في صورة غير مباشرة، هي مجلس النواب، وأن الأمة إذا أطاعت الله في ما هو صريح في الكتاب والسنة، فإن إجماعها معصوم، فإن اختلفت الخلاف بين أمرين:

الأول - إما أن يكون حول أمر نظري، ما ليس فيه نص صريح من الشريعة وكلياتها وروحها، وهذا أمر يلتصق بالijtihad الفقهي، وهذا معنى قوله تعالى: (فردوه إلى الله ورسوله) (النساء: ٥٩). الثاني - أن يكون في أمر تطبيقي، كالخطة الزراعية والمالية والتربوية، وهذا يرد إلى (أولي الأمر الذين يستنبطونه) (النساء: ٨٣). وأقول بأن تفسير الصحابة والتابعين للأيتين، لا يمكن حمله إلا على هذا المعنى، ولا يمكن حمل كلام عديد من ثقات المفسرين بأنهم الكبراء من الصحابة، أصحاب البصائر، إلا على هذا المعنى، ولا يمكن فهم كلام ابن تيمية من أنهم المتبوعون، في ظل قراءة كتاباته السياسية ولا سيما الحسبية، فضلاً عن قراءة سلوكه المتجسد في الجهاد السلمي، إلا على هذا المعنى.

ولا مانع في العلوم أن يتحول الرأي المروج إلى راجح، وأن يتحول القول المهجور إلى مشهور، إلا إذا كانت الهيئة تقول: خطأ مشهور خير من صواب مهجور، وليس هناك دليل معتبر على من خص مفهوم أولي الأمر بالفقهاء الذين لهم نسط محدد وثقافة محددة، يعرفهم الناس في هذا العصر، فإذا كانوا فقهاء بالمعنى الراشدي فننعم. وأؤكد أن تحديد مفهوم أولي الأمر بالحاكم والفقهاء أدى إلى الطغيان لأن الفقهاء لم يستطيعوا موازنة السلطة، فصاروا لهم أتباعاً إما أن يسكتوا وإما أن يمرروا لظالم دواوينه وإما أن يستقروا في سجنونه. فكيف يكونون إذا ذاك أهل حل وعقد من دون دعم الجمهور، والله يقول: (ولولا رهمك لرجعناك)؟

أما ما ذكرته الهيئة من أن عامة أهل العلم قرروا ذلك، فهي تعرف من أصول الفقه أن الأكثرية يكون رأيها صواب في الأمور الاجتماعية والسياسية، إذا لم تخالف نصاً صريحاً: أما آراء الأكثرية في المسائل المعرفية، فليست لها قدسية، ولو صحت قولها، لما كان هناك ضرورة ولا فائدة لكتابة تفسير بعد تفسير ابن جرير، ولا لتأليف كتاب في أصول الفقه بعد الشافعي.

وابن تيمية لم يرجح أنهم العلماء، إلا بناء على أنهم المتبوعون، ولا يجوز للهيئة أن تنتقي - إن كانت عامدة - من كلام ابن تيمية نصوص مجتزأة وغير صريحة أو مقتضعة فتعارض قوله بسلطة الأمة، ولا ما يعارض قوله بأن العدل لا الإيمان أساس عمارة الأرض، ولا ما يعارض مسلكه: فلا بد من الصحة المنهجية في الأمور المعرفية.

ب - وبناء على ذلك قولي (أول الأمر) الحاكم ليس أدري بالمصلحة من الأمة، وليس له (قوامة) عليها: فلأمة القوامة على كل حاكم، وهذا ما صرح به ابن تيمية في نص له ذكرناه مراراً، يؤكد أن الأمة هي المخولة بحفظ الشريعة.

ج - وأؤكد مرة أخرى أن أسوأ النظريات التربوية والسياسية هي نظرية حصر مرجعية الأمة بالأمراء والفقهاء، وهي من أعظم التحريف الذي دخل الثقافة الإسلامية منذ صياغتها العباسية.

د - أما القول بأن القاضي هي المحكمة ما هو إلا وكيل عن السلطان، أي أن السلطان هو القاضي الأصيل، فهذا قول باطل، يجسد وصاية السلاطين على القضاء، ويتدرج به المقلدون لإمرار قواعد قضائية

متخلفة: وفي استشهاد الهيئة برأي ابن رشد ملاحظتان:

الأولى: أن ابن رشد رحمنا الله وإياه، عندما يشير إلى الإمام الأعظم، يبني على الصورة الشرعية لإمام الإختيار الملتزم بشروط البيعة على الكتاب والسنة، والعدالة والشورى، لا سيما وهو فقيه أندلسي، وفقهاء الأندلس أكثر الفقهاء وعياً بفقهاء السياسة الشرعية، بعد ابن تيمية.

الثانية: أن زعم أن تولية الإمام الأعظم القضاة، شرط في صحة القضاء، فهذا أيضاً راعى فيه شروط الإمام الأعظم، أما في حالات عدم توافرها، فابن رشد يقول لا خلاف في ذلك عرفه، فلم ينف وجود الخلاف، بل نفى علمه به. فهل تزعم الهيئة أنه لا خلاف فيه، لنجيب على تقيها؟

الثالثة: لقد استشهدت الهيئة بفيلسوف كابن رشد في مقولة سياسية: الحكمة ضالة المؤمن! ترى لو أن أحد دعاة الإصلاح استشهد برأي مثله، ألا يمكن أن تضيف إليه الهيئة تهمة جديدة هي ترويح آراء الفلاسفة وأهل البدع؟

أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعنا يا جرير المجامع إن قراءة الهيئة عجيبة لحقوق المواطنين، ولكفالة حرية الرأي والتعبير والإجماع والتجمع. ليس كفالة هذه الحقوق هو الذي يسيء إلى البلاد أو المؤسسات الشرعية، بل الذي يسيء إليها انتهاكها. ونموذج ذلك أن الإثارة التي صارت لقضيتنا أكثر سلبية من معالجة الموقف من دون توقف ومن دون إحالة إلى القضاء ومن دون أحكام قاسية، وسيقرؤها الرأي العام الوطني والعربي والإسلامي على أنها إخلال بالحقوق التي كفلتها الشريعة للمواطنين وعلامة على أن القضاء لا يتمتع بضمانات للنزاهة والعدالة.

ثم إن الهيئة لم تثبت الحجج التي استندت إليها مقولاتي بل أبرزت العناوين من دون سيق الحجج والأدلة في اجتزاء واضح، فيها اقتناص الشوارد، وفيها لي أعناق النصوص، وفيها إخراج للكلمات التي تعتبرها حادة أو طويلة اللسان من سياقها! إننا نطالب الهيئة القضائية بتطوير نظام الإجراءات الجزائية لترتفع إلى مستوى الشريعة السحمة، ولتلتزم بما وقعته الدولة من موانيق حقوق الإنسان. إذا كان القضاء وهو واجهة الدولة لا يطبق هذه القوانين، فكيف ينتظر من

الحاكم ليس أدري بالمصلحة من

الأمة، وليس له (قوامة) عليها؛

فلأمة القوامة على كل حاكم،

وهي المخولة بحفظ الشريعة

وزارة الداخلية أن تطبقها؟

إن قضايا النشر تحال إلى المطبوعات، فما هو المبرر إلى إحالة قوانينها إلى القضاء ما دام القضاء بهذه الصورة؟ إن قياس الحكومات والدول الأموية والعباسية والعثمانية والمملوكية والطوائف المعاصرة، قياس باطل لأن للقياس أصولاً معتبرة، وهي تجانس العلة، وهناك فوارق فصلتها في كتابي (معايير استقلال القضاء الدولية في بوتقة إسلامية) وكتاب: (استقلال القضاء السعودي: عواقبه وسبل تعزيزه) أهمها:

١ - أن النبي صلى الله عليه وسلم له صفات عديدة، فهو نبي في مجال الوحي، وهو حاكم في مجال الدولة، وهو مفت يقول - معصوماً - بالوحي، ثم هو قاض يحكم بما لديه من الوحي، وبما أراه الله من الرأي؛ فإذا وجد بشر فيه هذه الصفات أمكن القياس عليه.

٢ - أما القياس على الخلفاء الراشدين، فهو آراء يتسمون بخمس سمات، تكاد لا تتوفر في أي حاكم جاء بعدهم وهي:

- أنهم مجتهدون على معرفة بالأحكام الشرعية تصل إلى درجة الإجتihad.

- أنهم في مجال النصح للأمة والإيثار والتضحية.

- أنهم في المبادرة والإبتكار والرأي والحكمة وساد الرأي في أعلى مرتبة.

- أنهم في المسلك الشخصي على أعلى درجة من الورع والعدالة.

- أنهم منتخبون.

فإذا وجدت هذه الصفات في أي حاكم، اتسق القياس.

وكذلك استشهداها برأي ابن تيمية، فإنه يشير إلى (صورة الإمام) النظرية في الفقه الإسلامي: وفيها ملاحظتان:

١) أن ابن تيمية لم يورد النص في مجال صلاحية الحاكم وحقوقه، في مجال واجبات الحاكم قال: (يجب على ولي أمر المسلمين) والغرض الأساسي هو قوله: (البحث عن المستحقين للولايات من نوابه على الأمصار من الأمراء والقضاة ويستعمل أصلح من بعده). وهنا مرتبط الغرض: البحث عن المستحقين وأصلح الموجودين: المقصود بالنص واجبات الحاكم، وتكافؤ الغرض واختيار الأصلح.

٢) أن دعاء الإصلاح لم يقولوا إن الحكومة مسلوية الاختصاص في تولية القضاة، إنما قالوا: إنه ينبغي إشراك أكثر من جهة في تولية القضاة، بأن يكون تعيين قضاة الدرجة الأولى من مجلس القضاء الأعلى، وأن يكون تعيين قضاة الدرجة الثانية والمجالس ورئاسة المحكمة مشتركاً بين ثلاث جهات:

أ - التعيين الأولي من مجلس القضاء

ب - الاعتراض أو الموافقة من مجلس النواب

ج - إصدار القرار أو الاعتراض من الملك.

وهذا هو الذي يتناسب صيغة الحكومة الإسلامية الحديثة.

فإذا كانت هذه الصفات لا توجد في ٩٩٪ من الحكام، فلا ينبغي وضع قواعد لواحد في المائة، لأن الشريعة لم توضع للحالات النادرة، ولو وضعت لما جاز وضع قاعدة للحالات الشاذة، ثم تطبيقها على الأحوال العامة.

وحتى لو حكى ابن رشد الإجماع، فالإجماع لا يكون على ما فيه مقال، وإجماع الفقهاء السابقين يختص عصرهم، ويعالج أوضاع القضاء والسياسة في تلك العصور. أما ظاهرة الدولة الحديثة، وتعقد طبيعتها، وتعدد وظائفها وكثرة مشكلات الناس فتتطلب حلولاً عملية تسد مسارب الهوى والجور.

ودعاة الإصلاح السياسي لم يقولوا إن ما نقوله هو الصحيح وأن غيره هو الباطل، وإنما نقول إنه الطريق المعبد لتحقيق سلطة الأمة ومرجعيتها في تجسيد المصالح الشرعية. الذي جرت عليه الأمم وإن الإسلام في قواعده

الأساسية ومقاصده الشرعية قد أسس ذلك، ولكن توقفت النظريات والأطر والآليات، في ظل الحكم الجبري الجائر القديم، وإن الأمة المسلمة اليوم بحاجة إلى نظريات وأطر وآليات تجسد مبادئ الإسلام: وأن على فقهاء السياسة الشرعية أن يجتهدوا ويوصلوا، بقدر طاقتهم، وتأصيلهم واجتهادهم ليس نهاية المطاف، ولكنه بداية رحلة البحث عن حل للمعضل الذي تعيشه الدولة، وقد يكون للباحثين عن الحل حدة وحساسية، تطيل ألسنتهم، ينبغي لهم أن يقدعوا أنفسهم ويسمعوا من الآخرين، ولكن لا ينبغي تنازلهم عن حقهم في البحث عن الحل.

إن الهيئة تتناقل إلى الذين يريدون حماية تخلفنا السياسي بخطاب ديني: من أمثال الذين يحرمون الانتخابات البلدية والنيابية، ومن لا يرون فوائد ضمانات استقلال القضاء، وفوائد المجالس النيابية، وفوائد التجمعات المدنية. ليت هؤلاء الفقهاء يعيشون سنين في الدول الدستورية، ليعرفوا صحة ما نقول، وليعرفوا أن تطبيق هذه الضمانات حقق عدالة وشورى وتلاحماً بين القيادة والمجتمع، وازدهار النظم الدستورية أمر طبيعي في سياق ما اعتبرناه الصيغة العباسية للثقافة الإسلامية.

إن القرآن والسنة فصلًا شق الشريعة الروحي، كما نجد في مسائل الطهارة والصلاة، وفصلًا ما لا يتغير من شق الأحكام الشرعية المدني،

كالموارث وأحكام العلاقات الزوجية، وهذه الموضوعات لا تكاد تحتاج إلى اجتهادات جديدة. ولكن القرآن والسنة لم يفصلا المسألة السياسية، لأن السياسة أشد العلوم اضطراباً، لاختلاف طبائع الناس وعاداتهم، ولكن الإسلام أقر مبدأ (العدالة) وأقر مبدأ (الحرية السياسية) وأقر (التعددية والتسامح)، وأقر مبدأ (الشورى الملزمة) ولكنه لم يفصلا في قوالب محددة، وهذا ما أشار إليه إمام الحرمين الجويني، عندما ذكر أن مسائل السياسة (عرة من القطع): وهو يقصد أن تفصيلاتها ليست من القطعيات، أما المبادئ فهي من القطعيات. ومن أجل ذلك فإن الأخذ بما صح من علوم الإنسان والسياسة والإجتماع والطبيعة، يعتبر من الشريعة، ولو لم يفعله الرسول صلى الله عليه وسلم، ولو لم يفعله الخلفاء الراشدون (كما ذكر ابن عقيل وابن القيم في غير هذا السياق).

فإذا كان العدل والشورى في الدولة الصغيرة يضمندان بوسائل محددة، ولا يضمندان في الدولة الكبيرة بهذه الوسائل، لا يجوز الوقوف على الوسائل، والجمود على القوالب، واعتبارها كالمبادئ: فديوان المظالم أحدثه العباسيون وهو صيغة ناسبت النظام السياسي والأحوال القديمة، ولكن هذا القالب لا يكفي اليوم في الدولة الحديثة.

وزارة التفويض في الدولة العباسية كانت صيغة مناسبة لعلاج أحوال سياسية لا مفر منها، ويمكن اليوم لجوء أي دولة إلى هذا القالب مادام مناسباً لعلاج الأحوال.

والتعليم في العصور القديمة لم يكن مقسماً إلى ابتدائي ومتوسط وعال وجامعي، واللجوء إلى هذا الأسلوب أفضل لضبط برنامج التعليم في مسطرة. وهذه القوالب التعليمية الحديثة، أفضل تجسيد لمبادئ التربية من القوالب القديمة؛ وكذلك هي الإدارة السياسية.

سبب نزول أية الإستهناط: لعل ابن الجوزي أكثر المفسرين تنظيماً وترتيباً لمسائل تفسير الآية، فستعتمد عليه ونشير إلى المفسرين الآخرين. في سبب نزول الآية قولان: الأول: أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتزل نساءه، فدخل عمر المسجد فسمع الناس يقولون طلق نساءه، فدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فسأله: أطلعت نساءه؟ قال لا. فخرج عمر فنذري ألا أن رسول الله لم يطلق نساءه فنزلت الآية، فكان هو الذي استنبط الأمر (انفرد بإخراجه مسلم). تفسير ابن الجوزي عن ابن عباس وروى عن ابن جريج (تفسير الطبري).

الثاني: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذا بحث سرية من السرايا فهزمت أو انتصرت، تحدثوا بخيرها، ولم يصبروا حتى يكون رسول الله هو المتحدث. رواه أبو صالح أيضاً عن ابن عباس (تفسير ابن الجوزي).

وفي الذين يذيعون الأخبار أقوال:

الأول - المتنافسون، عن ابن عباس والضحاك وابن زيد، وهو قول الجمهور (تفسير ابن الجوزي).

الثاني - ضعة المسلمين - عن الحسن.

الثالث - المتنافسون وضعة المسلمين (تفسير ابن الجوزي) فهم إذا مخادعون أو مخدوعون. الأمر هو الخير كما قال هو واضح في سياق الكلام، وكما نص عليه المفسرون، أو هو النبأ. أي الخبر الهام (انظر تفسير ابن عاشور).

وفي المراد بالأمر ثلاثة أقوال:

أ - فوز السرية وهو قول الأكثرين.

ب - الخبر الذي يأتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه ظاهر على قوم غيأمن منهم، قاله الزجاج.

ج - ما يعزم عليه الرسول من المواعدة والأمان، تقدم ذكره لدى

**الهيئة تأخذ الرأي الفقهي
الضعيف ثم تنتصر له، ثم تطبقه
على موظفي الحكومة وتنزعه
من غيرهم، وفي ذلك تحكم
ومغالطة منطقية**

الماوردي.

وفي الخوف ثلاثة أقوال:

واحد - النكبة التي تصيب السرية، ذكره جماعة من المفسرين.

إثنان - الخبر الذي يفيد أن قوما يعدون العدة لحرب المسلمين.

ثلاثة - ما يعزم عليه النبي من الحرب والقتال (تفسير ابن الجوزي).

معنى (يستنبطونه): من استنبطت الركية: إذا استخرجت ماءها، كل

مستخرج شيئاً كان مستتراً عن إحصاء العيون، أو عن معارف القلوب

فهو له مستنبط، كما قال القرطبي، فاهم يفحصون عنه ويتحسسونه

ويتبعونه، كما قال أبو ... ومجاهد والضحاك (تفسير الطبري).

ويتفكرون فيه كما قال ابن زيد (الطبري)، وهو يدل على الإجتهد عند

عدم وجود النص أو إجماع (القرطبي): الذين يستخرجونه بتدبيرهم

وصحة عقولهم (الشوكاني). واستنبط الفقيه إذا استنبط الفقه الباطن

(الرازي)، وفيها دليل على حجة القياسية.

الذين يستخرجون تدبيرهم بغمطتهم وتجاربهم ومعرفتهم بالحروب

ومكاندها.

أذاعوا به: سارعوا به وأفشوه وشنعوا به، كما روى عن ابن عباس (ابن

الجوزي).

سارعوا به وأعلنوه وأفشوه قبل أن يفغوا على حقيقته، كما قال قتادة

وابن جريج (ابن الجوزي) فنهوا عن ذلك لما يلحقهم من الكذب في

الإرجاف، كما قال الضحاك (القرطبي): على طريقة الشاعر: وما أفة

الأخبار إلا رواها.

الآية تعالج الشائعات التي تعتمد على أخبار غير موثقة، أو تبالغ في

تضخيم الأخبار، أو تتعلل بالأجيف والأخبار الملققة، ولا سيما في

الأمر العامة، والتي تتصل بحياة الناس، كأخبار الحروب والجيوش

وأخبار امتلاك بعض الدول سلاحيها غير

تقليدي، والأخبار عن نية دولة غزو أخرى،

ومنها الشائعات حول أمراض الرؤساء والملوك

ونحوها، وحول حياتهم: ومن الشائعات التي

تتصل بميزانيات الدولة، ولهذا الأخبار آثار

على الأمن الوطني، ولها آثار على حركة

التجارة مما هو معلوم معروف.

والخلاصة أن آية الإستنباط تشير إلى صفات

في (أولي الأمر) حسبما جاء في تفسيرات

الصحابية والتابعين، وهذه الصفات هي:

٩ - أنهم من أهل العلم والفقه (وقد بينا سابقاً

أن معنى كلمة الفقه والعلم في المعجم الراشدي، معنى لغوي، قبل أن

يصبح الفقه والفقهاء والعلم مصطلحات خاصة في الثقافة

الدينية). وهذا مقصود من قال أنهم أهل الفقه والعلماء، الحسن

البصري وفتادة (تفسير ابن الجوزي) ولذلك تأتي صفة (العقل) مرادفة

لأوصافهم بالفقه والعلم، كما قال ابن جريج (أهل الفقه في الدين

والعقل).

ومن أجل ذلك مثل لهم ابن عباس بأبي بكر وعمر وعثمان وعلي - في

حياة النبي صلى الله عليه وسلم (تفسير ابن الجوزي) وذكره البغوي

والسمرقندي، ومثل لهم عكرمة بأبي بكر وعمر (تفسير ابن الجوزي).

ومن خلال الوصف اللغوي والصورج البشري، صاغ عديد من

المفسرين معنى أولي الأمر بأنهم أصحاب البصيرة والرأي من أكابر

الصحابية، أي أصحاب العقول الراجحة، الذين يرجع الناس إليهم في

أموهم، والذين يستخرجون المعاني الخفية على العاديين من الناس

بتدبيرهم وصحة عقولهم، كما فصل ذلك الشوكاني، وأجمله عديد من

المفسرين بعبارة متوارثة: كبراء الصحابة البصراء بالأمور، كما قال

البغوي والتعليق والبضاوي والنسفي وابن عاشر وأبي السعود.

وهذا التفسير لا يمنع من دخول أمراء سرايا الرسول صلى الله عليه

وسلم كخالد بن الوليد وعمرو بن العاص والولاء، فلا يمنع من تفسير

الآية بأنهم الولاة وأمراء السرايا كما ذكر السدي ومقاتل وابن زيد

(انظر تفسير الطبري والقرطبي وابن الجوزي).

فالأوصاف المركزية لأهل الإستنباط هي الحنكة والتدبير وسداد

الرأي وحدة البصيرة: وإن فالمعنى المركزي لأولي الأمر هو الحنكة

والبصيرة والقدرة على استنباط ما وراء الكواليس، كما أن الأمر

يختص بالشأن العام للأمة والشعب، مجتمعاً ودولة. وسواء إذن قيل

كبراء الصحابة أو أمراء السرايا، فهذه أوصاف تشير إلى المعنى

المركزي ولكنها ليس إياه: فالمعنى المركزي هو الرأي المحكم، ومن

طبيعة الأمور أن لا يبرز في المجتمع النبوي والراشدي إلا المحكمون

أصحاب الرأي ومن الطبيعي أيضاً أن لا يولي النبي صلى الله عليه

وسلم على سراياه إلا ذوي الرأي والمكيدة وحسن التدبير، فالحرب

خدعة.

فإذا كانوا من ولاة الرسول صلى الله عليه وسلم وأمرائه على السرايا،

فهم إذن من موظفي الدولة عامة والحكومة خاصة. وإذا كانوا كأبي

بكر وعمر وعثمان وعلي، فهم من أعيان المجتمع الأهلي والدولة، هم

متبوعون وكبراء لا يمتناصهم، بل بما لهم من إيثار وصدق ونصح

للأمة، ورأي سديد، وشجاعة متميزة. وهذه الصفات تعني أن أهل

الرأي والتدبير هم في المجتمع الأهلي المدني والدولة، وليسوا

محصورين في موظفي الدولة: وأن أمثال أبي بكر وعمر وعثمان وعلي

هم أهل أهل الحل والعقد أيضاً، حتى لو لم يكونوا على وظائف

حكومية. إنه كلما أمكن الجمع بين النصوص التي يبدو فيها التعارض

والتفسيرات المتعددة، فذلك هو الأسلم والأصل.

من أجل ذلك، وسواء أكانت الآية، آية الإستنباط أم آية الطاعة، فتحن

أمام صفات أشخاص بأنهم:

١ - أصحاب إيثار ونصح وإخلاص للأمة.

٢ - أصحاب رأي وحنكة وبصيرة وعلم وحسن

تدبير.

٣ - أصحاب شجاعة متميزة.

٤ - أصحاب نزاهة واستقامة في السلوك.

٥ - وهم بعد ذلك نوعان: موظفون في الدولة في

وظائف مدنية وعسكرية؛ ورجال بارزون في

المجتمع الأهلي على رأسهم وظيفته قائد سريه أو

أمير على مدينة أو رئاسة قبيلة كسعد بن معاذ

وسعد بن عباد.

يبد أن التمثيل المتكرر بأبي بكر وعمر وعثمان

وعلي، يدل على أننا أمام أصحاب الشورى الذي توفي النبي صلى الله

عليه وسلم وهو عنهم راض، وأننا إذن أمام أهل الحل والعقد، وأن

الشورى وأهل الحل والعقد إنما هم من المجتمع المدني الذي لم يتكون

على أساس إقليمي أو قبلي.

وآية الإستنباط أوضح دلالة إذن على مسألة الرأي، وآية الطاعة أدل

على مفهوم أهل الحل والعقد، وعلي مفهوم الإجماع والرجعية.

والقرآن الكريم يفسر بعضه بعضاً، وفي آية الطاعة (النساء ٥٩) قيل

آية الإستنباط (النساء ٨٣) لا يعني اختلاف السياق، فترتيب سور

القرآن وآياته، لم يكن مبنياً على التسلسل الزمني.

فإذا أردنا أن نطبق هذا المصطلح على الدولة الإسلامية الحديثة،

وجدنا أمرين:

الأول - أنه ينبغي تطوير مفهوم ولي الأمر، من صورة الأشخاص إلى

صورة مؤسسية، بمعنى آخر ألا ينحصر ولي الأمر في شخص، بل

ينبغي أن يتسع للمفهوم المؤسسي للحكم: وبدلاً من أن يقال الملك أو

الرئيس ولي الأمر، ينبغي أن يقال السلطة التنفيذية، وبدلاً من أن يقال

القاضي أو رئيس القضاة هو ولي الأمر، ينبغي أن يقال: السلطة

القضائية أو مجلس القضاء الأعلى، أو محكمة العدل العليا.

الثاني: إن أقرب الصيغ له ثلاث صيغ:

هل قيام دعاة الإصلاح بتذكير

الحكومة بأن العدل والشورى

من أصول الدين العظمى، وأنهما

من شروط البيعة الشرعية

يجعلهم من المرجقين؟

أ - مجلس النواب، وهو أهمها وأولها بالمفهوم، فهو الجهاز الذي ينبغي أن يضع الخط العريضة لسياسة الدولة الداخلية والخارجية، والخطوط العريضة للتربية الاجتماعية والتعليم، ولموارد بيت مال الشعب، وأوجه صرفه، ويتضمن إصدار القوانين السارية في الدولة، ويجسد بذلك كبراء القوم في المجتمع الأهلي من المتبوعين من أهل الإيثار والنصح للأمة، وأصحاب العلم والحكمة، وأصحاب الشجاعة، وأصحاب النزاهة الذين لا يستمدون سلطتهم من تولية الحكومة لهم في منصب.

فأقرب الأطر لهذا المفهوم في الدولة الإسلامية الحديثة هم أعضاء مجلس النواب الذين ينتخبهم الشعب. لأن هؤلاء يجمعون بين الصفتين الواردتين في التفاسير معاً: أنهم من الكبار البارزين البصرياء من العلماء والفقهاء، وأنهم من ولادة الرسول صلى الله عليه وسلم وأمرأ السرايا.

إن مجلس النواب يعتبرها والياً ولته الأمة أمر تقرير مصالحها. لذا فهو يجمع بين مفهومي السلطة معاً: السلطة المادية - الولاية، والسلطة العنوية بمعنى أنه يضم كبار القوم من البصرياء، أهل الحل والعقد، الذين يجسدون إجماع الأمة.

ب - الجماعات المدنية الأهلية: وهم جماع رأي الأمة وخلاصة تفكيرها في أمر من الأمور، وولي الأمر في هذه الحالة كما هو أيضاً في مجلس النواب.

فالفقهاء هم أهل الاستنباط والرأي والأمر في الأحكام الشرعية والروحية كالصلاة والصيام والحج، وما نصت عليه الشريعة في الأمور المدنية كالأثرت وأحكام الزواج، والدر إليهم في هذه الأمور واجبه، ومعصيتهم تؤدي إلى الهلاك الأخروي أو الدنيوي أو هما معاً. وأهل الرأي والاستنباط والطاعة في تخطيط المدن والبناء وإنشاء الطرق، هم المهندسون وطاعتهم واجبة على الأفراد والمجتمع، ومعصيتهم فيما يؤدي إلى اختلال العمران من كباثر المعاصي.

وأهل الرأي والحكمة والطاعة في أمور المال والإقتصاد والتجارة تجب طاعتهم، ومعصيتهم تؤدي إلى انهيار الإقتصاد، ولو أن الناس أهملوا شؤون الصناعة ولم يطيعوا أصحاب الرأي فيها، لاستمرروا يستوردون واقتفرت الأمة وضعفت استقلالها السياسي بسبب ضعف استقلالها الإقتصادي، ولأصبحت الأمة لقمة سائغة في سوق العولمة ولتعرضت لمزيد من ... رياح الغرقة والعلمنة ومزيد من الإذلال واقتدار السيادة الوطنية والإستقلال.

وأولو الأمر في الشؤون العامة والسياسية هم خبراء الإدارة والسياسة والدولية، وأهل القانون الدستوري، وأهل حقوق الإنسان والمجتمع المدني، ولا يمكن حفظ كيان الأمة وتجديد هياكل الإدارة من دون حركات التجمعات الأهلية المدنية. لأن الفقهاء والعلماء والخبراء لا يستطيعون من خلال وظائفهم الحكومية في الجامعات أو القضاء أو شؤون الدولة الأخرى أن يبلوروا مفهوم أولي الأمر أفراداً، فكان من الضروري أن يتشكل على شكل هيئات وتقايات وجمعيات، ليصبحوا مرجعية للأمة في الرأي، حسب اختصاصاتهم الروحية والمدنية، زراعة واقتصاداً وإدارة وسياسة وصناعة. لأنهم يجسدون مبدأ التعاون على البر والتقوى كما يجسدون مبدأ التآمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

والجمعيات المدنية بذلك تجسد مفهوم أهل الحل والعقد، فلا خير في شعب لا يجعل أهل الحل والعقد في شؤون الزراعة والمياه في يد خبراءها، ولا خير في شعب لا يجعل أهل الحل والعقد في التربية في يد خبراءها، ولا خير في شعب لا يجعل أهل الحل والعقد في شؤون السياسة في يد خبراءها.

وهي أيضاً تجسد مفهوم (كبار الصحابة البصرياء كأيي بكر وعمر وعثمان وعلي) من حيث أن الناس يتبعونهم لما يرون من نصحتهم وسداد رأيهم وإيثارهم وشجاعتهم وهم في عهد النبي صلى الله عليه

وسلم من المجتمع الأهلي المدني. إن القرآن الكريم لا يحصر هذه المفاهيم بإطار الحكومة، دليل ذلك أن مصطلح الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو من أكثر المصطلحات دورانا في القرآن، لم يخصص به المجتمع الرسمي، مع أن الأمر والنهي يؤيدان الطلب على جهة الاستعلاء، ولم يحصرها لا بحاكم ولا فقيه، بل هما مطلوبان من كل فرد وجماعة.

هاتان الصورتان هما الأقرب إلى مفهوم الرأي والاستنباط، وهم العلماء والفقهاء وكبار الصحابة البصرياء، وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي (في عهد النبي صلى الله عليه وسلم) الذين مثل بهم المفسرون من صحابة وتابعين.

بيد أنه لا ضائع من إطلاق ولي الأمر على صور أخرى أقرب إلى مفهومه: كأن يطلق على القضاة، فهؤلاء أقرب الناس إلى مفهوم ولي الأمر من أهل الحل والعقد لا اعتبارات:

أ - أن الآيتين نصتا على الرأي والحكمة والبصيرة والقضاة أولى الناس في قضائهم.

ب - أن آية الطاعة جاءت في سياق الأمر بالعدل في الحكم بين الناس، وبم التحاكم إلى الطاعات في النزاعات. وهذا يدل على أنها أقرب إلى مفهوم القضاء بين الخصوم منها إلى مفهوم الإدارة السياسية.

ج - أن القضاة أقرب إلى الصفات النموذجية المطلوبة فيمن ترد إليه الأمور: وهي العدالة والكفاية، فالقاضي ولي أمر، ولكن الخروج بالصيغة من الأفراد والأشخاص إلى المفهوم المؤسسي أولى، فيقال ولاية الأمور عن السلطة القضائية، أو ولاية الأمر القضائي.

ليس في النصوص الشرعية ما يمنع من إطلاق لفظ ولي الأمر على الحكام، قياساً على ولادة النبي صلى الله عليه وسلم، من أمرأ السرايا والمدن، ولكن ينبغي ملاحظة كيفية انسجامه مع مفهوم السلطة في الإسلام، عندما يطبق قالبها على الدولة الإسلامية الحديثة وذلك بمراعاة ما يلي:

١ - ملاحظة أنه لا يتغير بالمفهوم، وأن (مجلس النواب) أقرب الصور المعاصرة إلى هذا المفهوم، وأن السلطة القضائية أيضاً أقرب منه، فإذا قيل ولاية الأمر عبه موزع على ثلاثة أعمدة هي مجلس النواب والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية، فهذا تفسير معقول، وإن كان إطلاق ولي الأمر على الحكم مرجوحاً.

٢ - أن من الأفضل تجنب هذا المصطلح في دستور الدولة الإسلامية الحديثة، لأن له إبهامات وظلال تراثية لا يمكن تجنبها ولأن استخدامه يتضارب مع مفهوم توزيع سلطة الدولة، ولأن استخدامه ارتبط بالفردية في إدارة الحكم، ولأن السلاطين العباسيين والعثمانيين كانوا يختصون به.

٣ - إنه لا يمكن اعتبار أي رئيس أو ملك من أولي الأمر، إلا إذا عدل والتزم بالمعروف، وإطلاق ولي الأمر على أشخاص ليس في منظومة حكمهم ما يدل على المفهوم الدستوري للحكم، وأن للأمة القوامة على الحاكم وأن توزيع السلطات مسألة لا يمكن تبرير العدول عنها، وأن طاعة السلطان إنما تكون بناء على عدله ومشاورته أهل الحل والعقد وطاعتهم: فإذا لم تقرر هذه الأمور في الدولة، ولم يقيم الحاكم بتطبيقها فيطلق لقب ولي الأمر عليه فيه إشكال شرعي، نبه إليه أحد التابعين، مسلمة بن عبد الملك، عندما أراد إطلاق ولي الأمر على الخليفة الأموي. وقياس الملوك والرؤساء على ولادة الرسول صلى الله عليه وسلم وأمرأ سراياه، قياس مع الفارق، فولاية الرسول أمرأ سراياه، يشهد لهم الناس بالعدالة الشرعية، فضلاً عن ما لهم من كفاية وبعد نظر وحسن تدبير.

وإنما استعمال الكلمات الدارجة مثل الملوك والسلاطين والأمراء والحكام والإمام هو الأولي: لا سيما أن إطلاق ولي الأمر على الأمير والحاكم، فيه إشكال واحتمال حتى في إطلاقه على الأمراء الشوريين العاديين.

السيد أحمد بن زيني دحلان (*)

(١٢٣١هـ/١٨١٦م - ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م)

هو الحافظ العلامة الفقيه السيد أحمد بن زيني دحلان الحسني الهاشمي القرشي المكي، إمام الحرمين الشريفيين، مفتي وفقه وشيخ علماء الحجاز في عصره.

نسبه: أحمد بن زيني بن أحمد بن عثمان بن نعمة الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عثمان بن عطايا بن فارس بن مصطفى بن محمد بن أحمد بن زيني بن قادر بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الرزاق بن أحمد بن أحمد بن محمد بن زكريا بن يحيى بن محمد بن عبد القادر الجيلاني بن موسى بن عبد الله بن يحيى الزاهد بن محمد بن داود بن موسى بن عبد الله المحض بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن سيدنا الإمام علي بن أبي طالب بن عبد المطلب والسيدة فاطمة الزهراء بنت سيدنا محمد بن عبد الله ابن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب ابن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

ولد بمكة المكرمة، ونشأ وتربى فيها لدى أقرع وأكرم بيوت الحجاز علماً وفضلاً ونسباً، فبيت الدحلان بمكة المكرمة بيت علم ودين ومعرفة، عرف أهله بأخلاقهم الغاضلة من تواضع ورافة، ورحمة وجهاد، وكفاح، ووفاء، وسماحة في المعاملة، وحمل للمودة والسعة الطيبة، تحدث عنهم كثير من العلماء والمؤرخين، ويبنوا فضلهم وجودهم في خدمة الدين والعلم وأهله.

وحياة العلامة السيد أحمد بن زيني دحلان رحمه الله معروفة لدى الفقهاء والعلماء والمتقنين والدارسين والباحثين في جميع الدُول، والدول العربية والإسلامية بالذات، فقد كرس رحمه الله حياته كلها للعلم والدعوة والتأليف، وقد درس وتخرج على يديه معظم علماء الحجاز في عصره، وكثير

من علماء المسلمين في عصره درسوا أو أخذوا منه.

وقد ألف السيد دحلان رحمه الله كتباً كثيرة في شتى فروع المعرفة الشرعية، والبيانية، والنحوية، والتاريخية، والرياضية، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الفتوحات الإسلامية بعد الفتوحات النبوية.

- السيرة النبوية.

- الفتح المبين في سيرة الخلفاء الراشدين.

- تاريخ الأندلس.

- تاريخ أمراء بلد الله الحرام.

- تيسير الأصول لتسهيل الوصول.

- فضائل العلم.

- منهل العطشان على فتح الرحمن.

- الدرر السنية في الرد على الوهابية.

- فضائل الجمعة والجماعات.

- بيان المقامات وكيفية السلوك.

- شرح على الألفية.

- الأنوار السنية بفضائل ذرية خير البرية.

- النصائح الإيمانية للأمة المحمدية.

- تاريخ الدول الإسلامية بالجدول

المرضية.

- طبقات العلماء.

- متن الشاطبية الجامع بكل المرام في

القراءات.

- متن البهجة وأبي شجاع وعقود الجمان.

- متن الألفية.

- تلخيص منهاج العابدين للإمام الغزالي.

- تلخيص أسد الغابة.

- تلخيص الإصابة في معرفة الصحابة.

- حاشية على الزيد لابن رسلان.

- فتح الجواد المئان بشرح فيض الرحمن.

- رسالة في البسملة.

- رسالة عن فضائل الجمعة.

- رسالة الشكر للإمام الغزالي.

- رسالة في البعث والنشور.

- إرشاد العباد في فضائل الجهاد.

- شرح الأجرومية في النحو.

- تقارير على تفسير البيضاوي.

- شرح على الألفية.

- تقارير على الأشموني والصبان.

- تقارير على السعد.

- حاشية البناني.

- توفي رحمه الله بالمدينة المنورة سنة

١٣٠٤ هـ ودفن فيها.

* مصادر الترجمة:

- الأعلام، خير الدين الزركلي، ١٢٥/١

- حلية البش، ١٨١/١

- معجم المؤلفات، ٢٢٩/١

- الأعلام الشرقية ٧٥/٢

- معجم المطبوعات ٩٩٠

- نسب قريش، للإمام عبد الكريم السمعاني.

- جمهرة أنساب العرب، لأبي محمد علي بن

حزم.

- اللباب في الأنساب، لعز الدين ابن الأثير

الجزري.

- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة،

لعمر رضا كحالة

- لب اللباب في تحرير الأنساب، للإمام

جلال الدين السيوطي

- قلائد الجواهر - للعلامة محمد بن يحيى

التادفي الحنبلي رحمه الله.

- القواعد اللؤلؤية في بعض أنساب الأسر

الحسنية الهاشمية للشريف محمد بن علي

الحسني.

- سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب -

للشيخ أبي الفوارس محمد أمين البغدادي

الشهير بالسويدي.

- نخعة الرحمان في بعض مناقب السيد

أحمد دحلان، بكري شطا، مؤسسة الكتب

الثقافية - لبنان.

- سير وتراجم علماء من القرن الرابع عشر

للهجرة - لعمر عبد الجبار، تهامة، الكتاب

العربي ٦٧.

- نزهة الفكر، تراجم القرن الثاني والثالث

عشر، احمد بن محمد الهاشمي، وزارة

الثقافة السورية.

رقاع القرآن في المتاحف ودعوى النقص

عبدالله فراخ الشريف

والشيخ أحمد زكي يماني يعي ما يقول، وهو المتخصص في الشريعة والقانون، وسيدنا زيد بن ثابت الذي كلف بجمع القرآن الكريم على عهد سيدنا ابي بكر الصديق يقول: انه تتبع القرآن من الغسب والخاف وصدور الرجال، ولا ترد رواية صحيحة انه صادر ما بيد كتاب الوحي من آيات مكتوبة، كما لم يرد اصلاً انه حرق شيء من هذا، والقرآن جمع ثلاث مرات كما يقول المختصون من علماء الأمة بعلوم القرآن، اولاًها في عهد سيدنا رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم... ثم في عهد ابي بكر الصديق رضي الله عنه، ثم في عهد سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه.

والقول بأن بعض ما كتب بين يدي رسول - صلى الله عليه وآله وسلم - انتقل إلى الاندلس مع بعض بني أمية، لا يعني ان القرآن ناقص، وما نقلناه لك بلفظ الشيخ أحمد زكي وعبارته لا يدل على شيء من ذلك ابداً، اما البحث عن النيات وتأويل الاقوال بالهوى فذاك أمر يسأل عنه صاحبه الذي كتبه او نطق به، ولا يحمل غيره وزره، وعلى من قرأ تأويله ان يرجع للنص الاصيل حتى يتأكد ان كان هذا التأويل يمكن فهمه منه ام لا، ثم ان احسان الظن بالمسلم وحمل قوله على احسن محامله من اصول الإسلام الثابتة وآدابه الراقية، لأن دعوى ان مسلماً يرى ان القرآن الذي بين ايدينا ناقص سوء ظن يخرج من الملة، ولا يجزئ على اتهام المسلم به احد يتقي الله ويرجو ما عنده، ولعل الذين تابعوا الاستاذ الخياط على مقولته لم يقرأوا النص الاصيل الذي كتبه الشيخ أحمد زكي يماني ولم يطلعوا عليه، وهم حتماً لو قرأوه بروية لما انساقوا إلى سوء الظن بلا دليل، فهلاً عادوا اليه وكرروا عباراته، حتى تكون احكامهم منصفة، ولعرفوا ان في افكار الاستاذ عبدالله الخياط الكثير من المزاعم التي لا يؤيدها حقيقة ظاهرة.

فالقول: (بأن رجال الكنيسة ناهيك عن الحبر الاعظم والكرادلة يحفظون القرآن عن ظهر قلب بل ويعرفون حق المعرفة كل ما قيل في تفسيره ومدلولاته) زعم باطل لا يؤيده واقع، فكثير من هؤلاء لم يحفظ الانجيل ولم يعرف تفسيره ومدلولاته، فكيف بالقرآن الذي هو كتاب لا يؤمن به، ان ما طرحته هنا لم ارد به الدفاع عن الشيخ أحمد زكي يماني، ولكنني اردت الانساق وراء مقولة مهما كان مصدرها عن أحد من الخلق قبل البحث عنها بروية وان نوثق اقوالنا وألا نزميها جزافاً، فنحن مسؤولون امام الله عن كل ما نكتب وكل ما ننطق، فهل نحن مقدرون؟

ما اجمل ان يكتب احداً عن قضية هامة جداً في الشأن العام، لمصلحة الوطن والمواطن، ثم يتابعه الكتاب معلقين على ما كتب. اما ان يطلق احد الكتاب مقولة عن شخصية عامة لها مكانتها في المجتمع مؤولاً اقواله بما لا تدل عليه الفاظه، ولا تؤيده عباراته فيتابعه الآخرون (فغير مقبول)، كما حدث عندما علق الاستاذ عبدالله الخياط على المنشور في ملحق الرسالة تحت عنوان(من جعبة الذاكرة) حيث أول ما كتبه الشيخ أحمد زكي يماني تحت هذا العنوان. قاتلاً: (يشايح به الذين يفترون على الله الكذب ويدعون بنقص بعض آيات القرآن) وهذا نص الاستاذ الخياط بالفاظه، اما النص الذي فهم منه هذا التأويل فلنقرأه الآن بتؤدة وروية ودون انفعال، لنعلم يقيناً الا شيء في النص يستنتج منه مثل هذا التأويل، والنص كما يلي: (ومن طريف ما رأيت قطعاً من الجلد عليها آيات من القرآن الكريم بحروف غير منقطعة، وقيل: انه اجريت دراسات علمية لمعرفة عمر الجلد، الذي كتبت عليها الآيات، فتجاوز عمره مائتين وخمسين والغ وسنة ميلادية، وهذا ما قادهم إلى افتراض ان بعض كتاب الوحي من بني أمية لم يسلموا ما لديهم او بعضه من آيات الكتاب الحكيم عندما جمع في عهد الصديق رضي الله عنه، واتفقت جميع الآيات المتفرقة التي نزلت منجمة، وانه عندما دانت دولة الامويين في الشام، وهرب عبد الرحمن الداخل إلى الاندلس، حيث اقام دولة الامويين استطاع فيما بعد نقل الذخائر منها تلك القطع التي كتبت عليها آيات من القرآن الكريم اثناء نزول الوحي على رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وهذا الافتراض مع كل قرآنه يقرب من الصحة، وينبئ ان المسلمين اذا تفككوا واختلوا فقدوا الكثير من تراثهم بل وفقدوا كياناتهم).

فاهتمام الشيخ كما ترى منصب على الرق الذي كتبت عليه آيات من القرآن الكريم، ومن للتبعيض والقرآن معرف بالآلف واللام للعهد، اي هذا القرآن الذي نعرفه دون زيادة او نقصان، فلا دلالة في هذا على ان صاحبه يقصد ان القرآن اعتراه نقص بتسريب هذه القطع من الجلد إلى اوربوا، وانما هو منسوخ عليها من القرآن ذاته، والأسى انها بايدي غير المسلمين وهي من تراثهم الذي كتب في العصر الاول للإسلام، ونقل ما يقوله المختصون عن عمر الجلد وافترضهم انها نقلت إلى الاندلس في عهد دولة بني أمية فيها، لا يعني أيضاً تسليمنا بأن في القرآن نقصاً، فلا لفظ في ما نقلناه لك فيه دلالة على هذا المعنى، وهو لم يقل ان قول المختصين صحيح وان رآه قريباً من الصحة،

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفر الوجود ومعهد الآثار

القبة الخضراء قضية وبلا هلال!

التطرق الوهابي لا حدود له.



إنه مرض حقيقي مخزون في صاحبه، قد بوجهه إلى الآخر المختلف في الوجهة الدينية أو المناطية، لكنه لا يثني حقيقة أن المريض بالتطرق لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواظنين الآخرين غير الوهابيين، فساموم السيف والظلم وعدم الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ



مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصحب عددها سبعة.

وهناك روايات حديثة لأن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها)، حتى: المسجد

عزأونا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة



ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فرع وذعر كما أصابهم نياً فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحنن، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل



زحيم الحجازي:
تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافذة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم التجديدين الوهابيين من أن يقلت من بين أديهم، فيخسروا مكائتهم الدينية، ويتكفى عوتهم المتطرفة في حدود صحرانها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، وللذان من خلاهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد امتدت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرفة بزخم غير عادي لم يتأني لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً إلى الأبد مادامت سياسات التجديدين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة، فالنفط ومنطقه قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المعاني فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حد سواء، والذي يظهر وكان الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية القوية الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة تحد. فقد ظهر الدعوة الوهابية

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراتيجية
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمين الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب ومخطوطات





سليمان بن زاهر
ص ١٩٦٩
١٩٦٩

لوحة للفنانة صفية بن زاهر